

مَعِينٌ مَوْلَايَ الْحَسَنُ

لِبَابِ الْمَصَلِّ  
فِي  
أُصُولِ الدِّينِ

لابن خلدون الحضرمي

الجزء الأول - النص العربي

الاب لوسيانو روبيو

2221  
4653  
351  
v.1

[illegible]



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR>

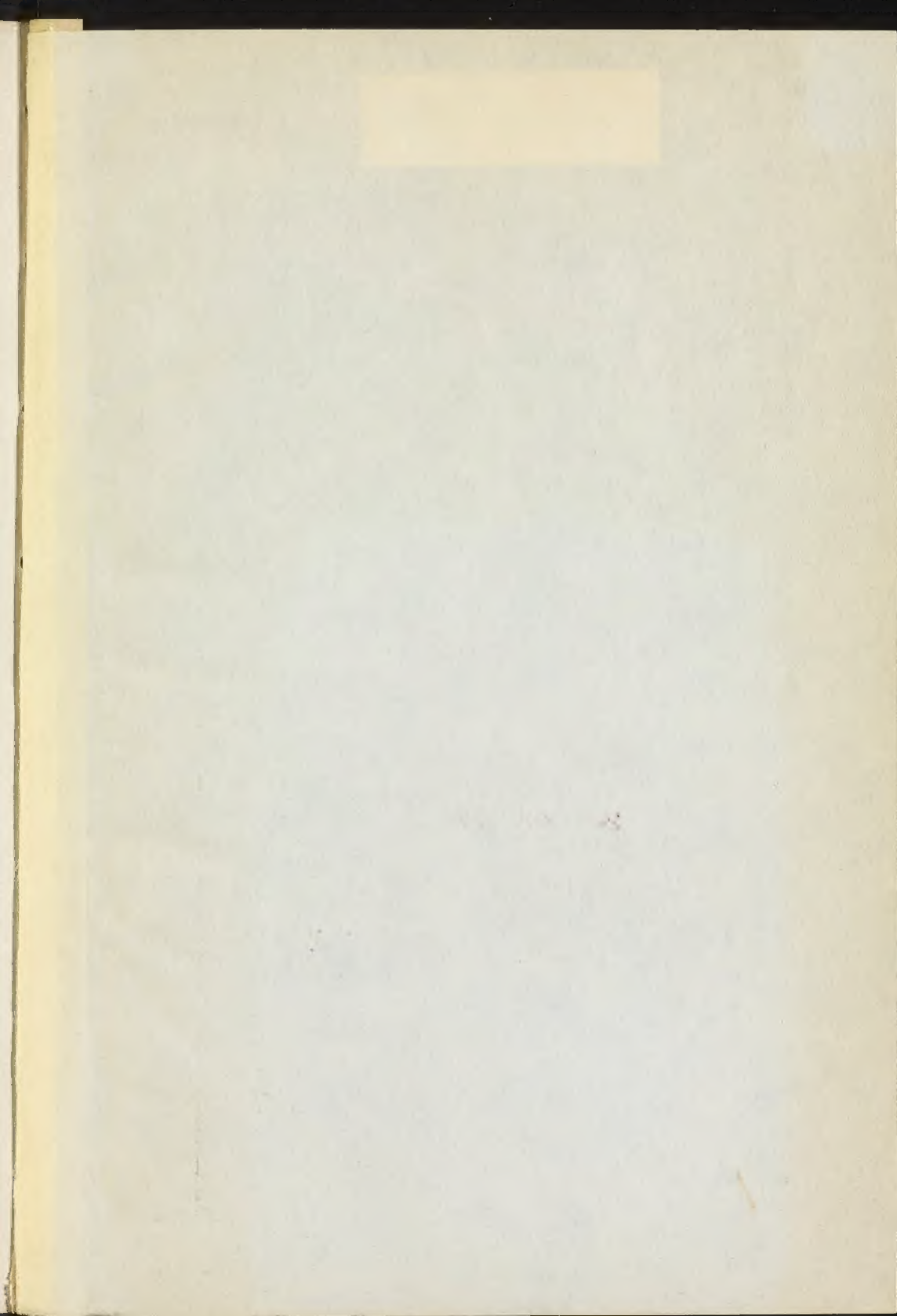


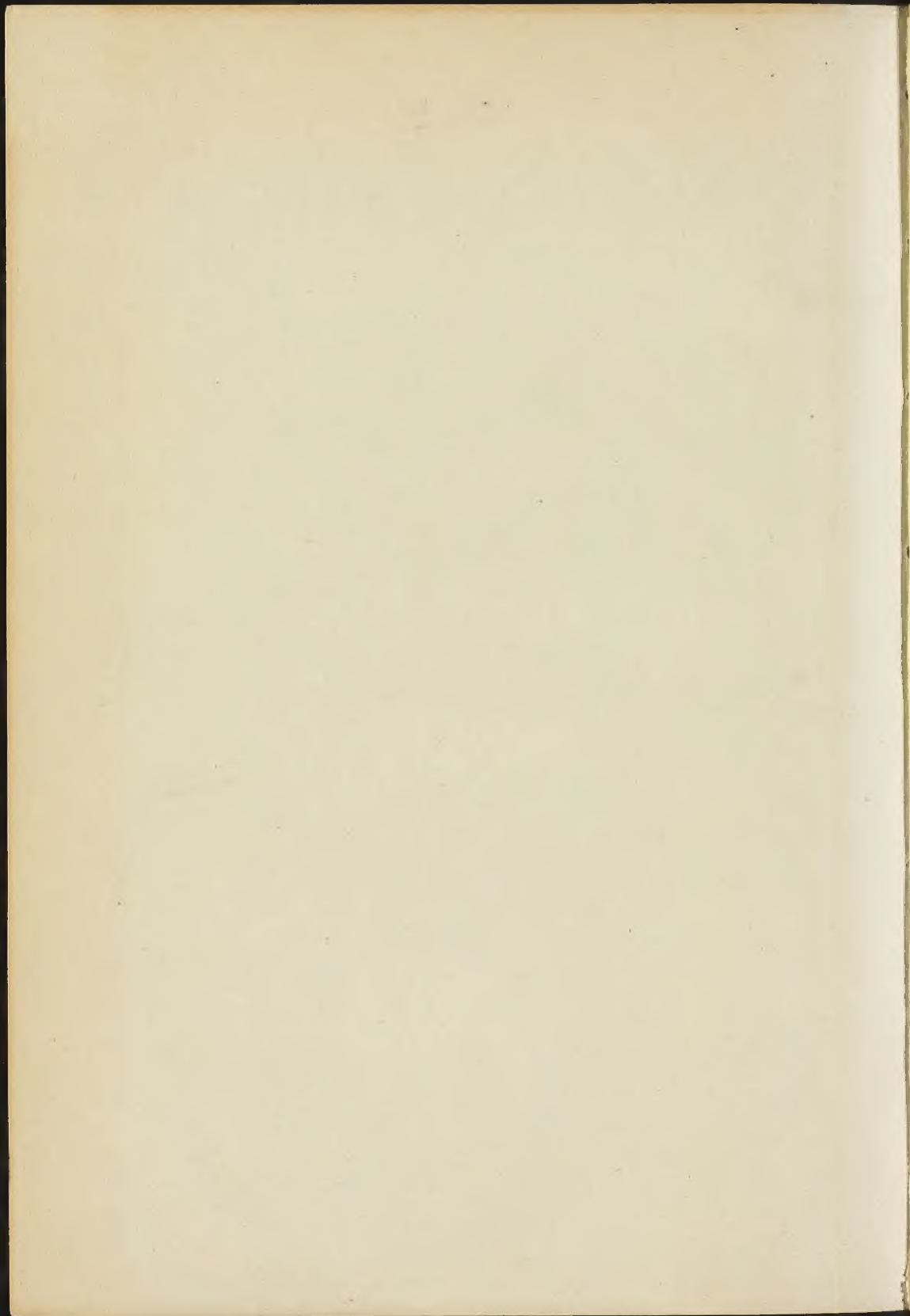
32101 036018180

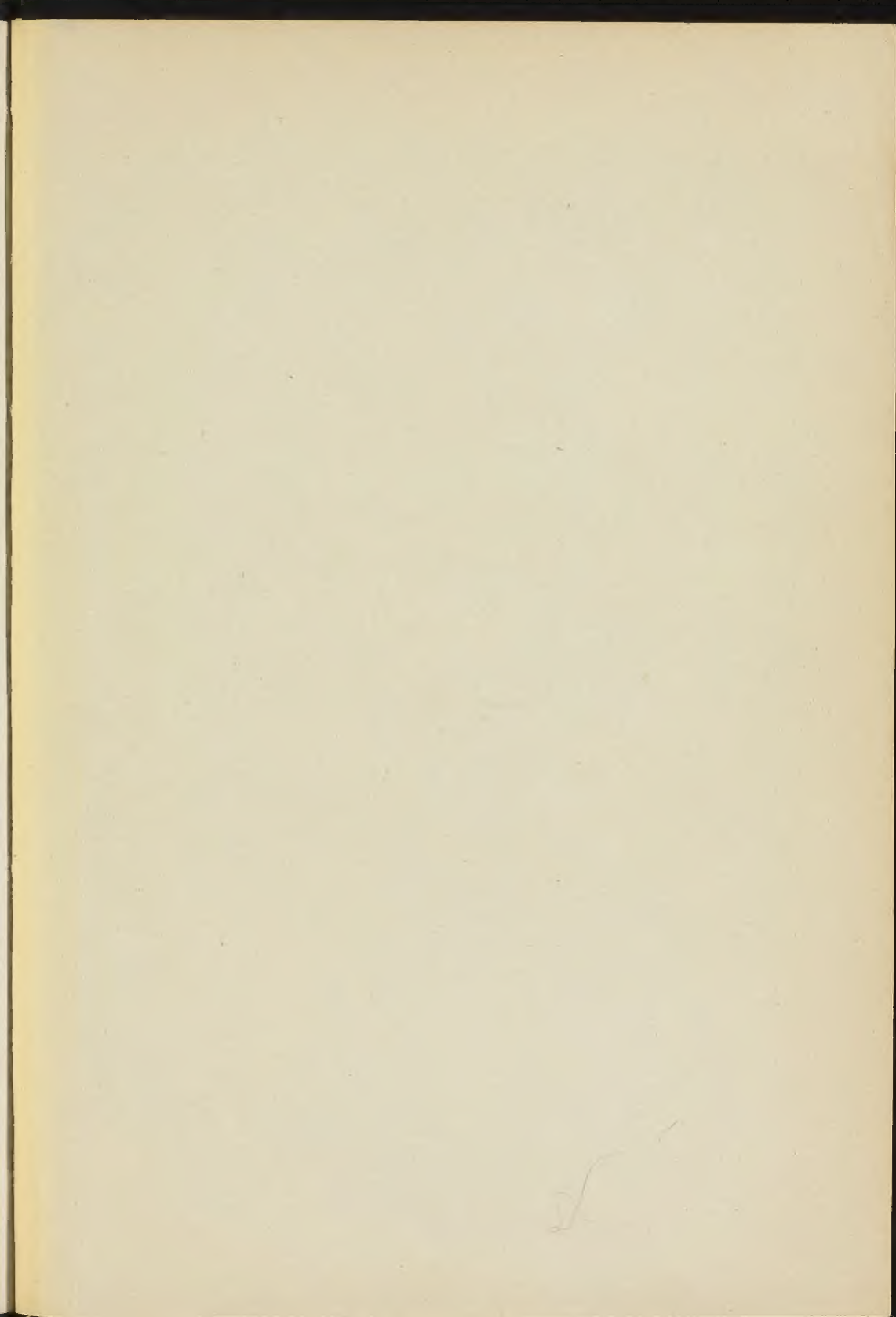
PAIR

PAIR

PAIR







لباب المحصل  
في  
اصول الدين



المجلد الثاني  
الجزء الثاني  
الكتاب الثاني



معهد مولاي الحسن

# لِبَابُ الْمَحْصَلِ فِي أُصُولِ الدِّينِ

لِلْعَلَامَةِ

أبي زيد عبد الرحمان بن خلدون

الجزء الأول : النص العربي

نشره الأب الاغوسطيني لوسيانو روبيو  
استاذ الفلسفة في دير الاسكوريال الملكي

تطوان

دار الطباعة المغربية

1952

دانشگاه تهران  
کتابخانه مرکزی

## تصدير الناشر

ننشر اليوم مؤلفا قدمناه منذ سنوات اطروحة للدكتوراه في كلية الفلسفة والآداب في جامعة مدريد. وكانت الاطروحة كما قدمناها حينئذ تتألف من الاقسام الآتية: (١) طبع النص العربي «للباب المحصل في اصول الدين» لابي زيد عبد الرحمان بن خلدون الحضرمي (732 - 804 هـ. 1332 - 1406 م. ب. م).

(٢) ترجمة ذلك النص الى الاسبانية.

(٣) مقدمة تتناول قسمين: (١) تاريخ علم الكلام في الاسلام منذ نشأته حتى عهد فخر الدين الرازي (1149 - 1209) وكيفية وصول «محصل» الرازي الى ابن خلدون. (ب) شرح آراء ابن خلدون في مقدمة كتاب العبر على ضوء مذهب علم الكلام المتمثل في «لباب المحصل». (٤) فهارس التعابير الاصطلاحية والمذاهب والاعلام.

لكننا بالنظر الى اتساع حجم ذلك التأليف على الشكل الذي وضعناه حينئذ راينا اليوم من الانسب حذف بعض اقسامه (شرح آراء ابن خلدون في المقدمة) الذي سيكون عما قريب موضوع درس على حدة اكثر تفصيلا؛ كما اننا لحصنا «تاريخ علم الكلام

ب

في الاسلام» فجعلناه مقتصرًا على الخطوط الرئيسية لنموه التاريخي  
أي على ما لا بد به منه لفهم «الباب» وإدراجه في المنزلة اللازمة  
ضمن التيارات اللاهوتية في الاسلام.

أما بقية الأقسام فلم ندخل عليها سوى تصحيحات ضئيلة لا  
لأننا في الواقع ما زلنا نفكر اليوم كما كنا نفكر منذ خمس  
سنوات بل لأننا بالنظر إلى اشغالنا الحاضرة والمقاصد التي تشغل  
بالنا نرى أن الفوائد التي ستجني من إعادة النظر في تأليفنا كله  
لا تعوض ما تحتاج إليه من وقت.



## «لباب المحصل»

### تاريخ وضعه وميزاته

ان «لباب المحصل» اول تأليف دبجته يراع ابن خلدون وهو لما يتجاوز التاسعة عشرة من عمره لان المخطوطة وهي من خط يده مؤرخة في 29 صفر عام 752. وليس «اللباب» تأليفا مبتكرا وانما هو ملخص كثير الايجاز «لمحصل» الرازي و«تلخيص المحصل» لنصير الدين الطوسي (597 - 672 هـ. 1201 - 1274 ب. م.) وقد اتبع ابن خلدون في ملخصه «محصل» الرازي خطوة خطوة، عدا بعض التغييرات، لا في تصميمه فحسب بل في جميع تقسيماته بحيث ان كل مسألة وكل برهان في «المحصل» يقابله على وجه الاجمال مسألة وبرهان في «اللباب»، وكل ذلك بنفس الترتيب. فالملخص يتضمن اذاً نفس ما قاله الرازي والطوسي ولكن بعبارات اقصر واوجز او بابدال بعض الكلمات او الجمل بالضمائر او بالاختصار احيانا على الابتداء بعبارة ما. وكل هذا يتضح من مقابلة بعض مقاطع التأليفين

## يقول الرازي في المحصل

### الركن الثاني

#### في تقسيم المعلومات

المعلومات : اما ان يكون موجودا او معدوما. فهنا ثلاث مسائل:

المسألة الاولى. - في احكام الموجودات. تصور الوجود والعدم بديهي لان ذلك التصديق يتوقف على هذين التصورين. وما يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون كذلك. ولان العلم بالوجود جزء من العلم بانه موجود واذا كان العلم بالمركب بديهيما كان العلم بمفرداته كذلك.

الثانية. - ذهب جمهور من الفلاسفة والمعتزلة وجمع منا الى ان الوجود وصف مشترك فيه بين الموجودات. والاقرب انه ليس كذلك. لنا: انه لو كان كذلك لكان مغايرا للماهية فيكون الوجود قائما بما ليس بموجود. وتجوز به. يفضي الى الشك في وجود الاجسام.

احتجوا بان مقابل النفي واحد والا لبطل الحصر العقلي. فيجب ان يكون الاثبات

## يقول ابن خلدون

### في اللباب

#### الركن الثاني

#### في المعلومات

وهي اما موجودة او معدومة وتصورهما بديهي لتوقف هذا التصديق عليه ولان العلم بالوجود جزء من علمي بوجودي البديهي. والوجود عين الموجود، خلافا لجمهور الفلاسفة والمعتزلة وجمع منا.

لنا: فتغاير حقيقتيهما فيتصف المعدوم بالموجود. قالوا: مقابل النفي الاثبات وهو واحد والا بطل الحصر العقلي.

قلنا: مقابل نفي

الذي هو مقابل النفي واحدا ولانه يمكن تقسيم الموجود الى الواجب والممكن. ومورد التقسيم مشترك بين القسمين. ولانا اذا علمنا وجود شيء فلا يتغير ذلك الاعتقاد بتغيير اعتقاد كونه جوهرًا او عرضًا وذلك يقتضي ان الوجود امر مشترك بينهما. والجواب عن الاول ان ارتفاع مقابل كل ماهية يحقق تلك الماهية ولا واسطة بين هذين القسمين وهذا يدل على ثبوت أمر عام. وعن الثاني ان مورد التقسيم بالوجوب والامكان هو الماهية. والمعنى ان بقاء تلك الماهية اما ان يكون واجبا او لا يكون. (1)

وبهذا الاسلوب نفسه يلخص ابن خلدون ايضا «تلخيص المحصل» للطوسي. فيدرج في كل مسألة من «اللباب» تعليقات الطوسي على تأليف الرازي.

فليس اذا من المستغرب ان يكون «اللباب» صعب الفهم حتى على من ألفوا التعابير الفلسفية واللاهوتية التي يستعملها مفكرو الاسلام. ففي الترجمة الاسبانية تلافينا قدر المستطاع هذه الصعوبة باضافة جمل كثيرة تكمل او توضح المعنى المقصود في النص. وادرجنا هذه الاضافات ضمن زاويتين هكذا < >. وشرحنا في الحواشي المصطلحات التي تحتاج الى شرح وقدمنا للقاري

المعلومات التاريخية والنظرية اللازمة لفهم المقطع الذي تتعلق به. اما في النص العربي فقد توخينا جهد المستطاع الامانة في النقل باستثناء ما سنشير اليه فيما بعد.

ويتضح مما مر ان «لباب» ابن خلدون يجب ان يدرج ضمن مذاهب علم الكلام المتأخرة عن عصر الغزالي (توفي 505 هـ 1111 م.). فالاساس العقلي المقتبس بمعظمه من المعتزلة ومن الفلاسفة اليونانيين اصحاب الجوهر والفرد والخلاء، الذي ادخله الاشعري والباقلاني على علم الكلام ابدل في هذا العهد باساس آخر ذي اصل ارسطاطاليسي - افلاطوني دخل على علم الكلام تحت تأثير الفيلسوفين العربيين الفارابي وابن سينا وبعض علماء الكلام مثل عبد القاهر البغدادي وابن حزم والغزالي وغيرهم. واتخذ المنطق الارسطاطاليسي بكامله وكذلك الاصطلاحات اللفظية وقسم كبيرا من النظريات الطبيعية وما بعد الطبيعة ورفضت المسائل التي لم تكن تتفق مع الوحي القرآني والسنة. وهكذا اضيفت على مؤلفات علم الكلام، كمقدمات عقلية الايمان جملة مسائل فلسفية تشمل تقريبا جميع مضمون هذا العلم ثم تتبع بالمسائل اللاهوتية. وقد اطلق على هذا الاسلوب الجديد في علم الكلام اسم «طريقة المتأخرين». وفي عهد الرازي كان كل من العلمين لم يزل مميزا كل التمييز عن الآخر وكانت النظريات الفلسفية التي اعلنها مذهب الاشعري والباقلاني لم تزل تحتفظ بتأثيرها الكبير. لكن بعد عهد الرازي اخذت النظريات الارسطاطاليسية تحل كل



يوم أكثر محل نظريات الحكماء اليونانيين أصحاب الجوهر الفرد والخلأ  
 ويزداد تمازج دائرتي العلمين: الفلسفة والكلام. فالمؤلفان اللذان لخصهما  
 ابن خلدون في «الباب» أكثرهما تأثراً بالفلسفة الأريسطاطالية هو  
 الطوسي إذ أن الكثير من نظريات «المحصل» للرازي مازالت تنتمي  
 إلى فلسفة أصحاب الجوهر الفرد وللتوسع في هذه الأمور كلها يمكن  
 مراجعة المقدمة التي سنصدر بها الترجمة الأسبانية للباب المحصل.  
 وفيما يلي جدول المسائل التي تضمنها «لباب المحصل» في  
 أصول الدين لابن خلدون:

# موضوع «لباب المحصل في أصول الدين»

تصور: هل هو مكتسب أو غير مكتسب  
 البديهيات {  
 تصديق { هل هو بديهي أو غير بديهي  
 هل هو يقيني أو غير يقيني

هل يفيد العلم  
 العلم بالله هل هو مستغن عن المعلم  
 النظر هل هو واجب، وغير ذلك.

الدليل وأقسامه

المعلومات اما موجودة او معدومة

هل الوجود عين الموجود

هل هو واسطة بين الموجود والمعدوم (الحال)

هل المعدوم الممكن شي\* (مذهب الفلاسفة والمتكلمين)

تقسيم الموجودات عند الحكماء (واجب الوجود  
 وممكن الوجود)؛ اعتراض عليه؛ خواص واجب الوجود  
 وممكن الوجود عند الحكماء.

تقسيم الممكن على مذهب الفلاسفة (المقولات) واعتراض  
 المتكلمين عليهم

تقسيم الموجود عند المتكلمين (قديم ومحدث) وخواصهما؛  
 تقسيم المحدث وبحث كل الاقسام؛ أحكام الاعراض وغير ذلك

خاتمة { (١) في الوحدة والكثرة.  
 (٢) في العلة والمعلول.

اركان

(١) المقدمات

(المنطق)

(ص 2 - 24)

(٢) المعلومات

(الطبيعة، ما بعد الطبيعة)

وعلم النفس

(ص 25 - 78)

الفصل العاشر في فلسفة

أركان

(٣) في الالهيات

(الكلام العقلي في

الله Teodicea)

(ص 79 - 110)

أقسام

(١) استدلال على وجود الله

سلبية

(٢) صفات الله

(٣) افعال الله واهل من

اشترك بين الله

والعبد في العمل

(٤) اسما الله: هل

يجوز ان يكون

لماهية الله اسم أو لا

قادر

عالم

حي

سميع بصير

متكلم

باق

معنى بعض الصفات الثبوتية وغير ذلك.

هل حقيقة ذات الله معلومة

الاله واحد

(١) في النبوات

(٢) في المعاد

(٣) في الاسماء والاحكام (ايمان وأفعال العبد)

(٤) في الامامة

(٤) في السمعيات

(الكلام السمعي)

(Teología positiva)

(ص 111 - 134)

## كيف انتقل المحصل الى ابن خلدون

تلقى ابن خلدون ثقافته الفلسفية - الكلامية في وطنه تونس حيث ألف «الباب» عام 752 هـ - 1351 ب. م. الذي يمثل كما رأينا الطريقة الكلامية التي ظهرت بعد الاشعرية متأثرة بآراء اريسطو. فمن اي طريق دخلت افريقية هذه الطريقة الكلامية ومعها محصل الرازي ؟ ان ابن خلدون نفسه هو الذي سيعطينا الجواب عن هذه المسألة في بعض مقاطع من مؤلفه سننقلها فيما بعد. ففي النصف الاول من القرن السابع للهجرة (موافق للقرن الرابع عشر ب. م.) ازدهرت العلوم الاسلامية في الشمال الافريقي ازدهارا كبيرا. وقد ساهم في هذا الازدهار ثلاثة اسباب رئيسية: تشجيع الدولة الجديدة، دولة بني مرين للعلماء، وهجرة الكثيرين من علماء الاندلس الى افريقية بعد وقوع كثير من القواعد الاسلامية بين ايدي النصارى، والاسفار الى الشرق من حيث كان يؤتى بطرق جديدة وبمؤلفات العلماء العظام.

وفيما يلي كلام ابن خلدون عن الاسفار الى المشرق التي كانت الواسطة في انتشار الطرق الكلامية الجديدة في المغرب: وبعد انقراض الدولة <الموحدية> بمراكش ارتحل الى المشرق من افريقية القاضي ابو القاسم بن زيتون لعهد اواسط المائة السابعة فادرك تلميذ الامام ابن الخطيب <الرازي> فأخذ عنهم ولقن تعليمهم وحذق في العقلية والنقلية ورجع الى تونس بعلم كثير وتعليم حسن وجاء على اثره من المشرق ابو عبد الله بن



شعيب الدكالي كان ارتحل اليه من المغرب فأخذ عن مشيخة مصر ورجع الى تونس واستقر بها وكان تعليمه مفيداً فأخذ عنهما اهل تونس واتصل سند تعليمهما في تلاميذهما جيلاً بعد جيل حتى انتهى الى القاضي محمد بن عبد السلام شارح ابن الحاجب وتلميذه وانتقل من تونس الى تلمسان في ابن الإمام وتلميذه فانه قرأ مع ابن عبد السلام على مشيخة واحدة في مجالس بأعيانها وتلميذ ابن عبد السلام بتونس وابن الإمام بتلمسان لهذا العهد..... ثم ارتحل من زواوة في آخر المائة السابعة أبو علي ناصر الدين المشدالي وادرك تلميذ أبي عمرو بن الحاجب وأخذ عنهم ولحق تعليمهم وقرأ مع شهاب الدين القرافي في مجالس واحدة وحقق في العقليات والنقليات ورجع الى المغرب بعلم كثير وتعليم مفيد ونزل ببجاية واتصل سند تعليمه في طلبتها وربما انتقل الى تلمسان عمران المشدالي من تلاميذه وأوطنها وبث طريقته فيها وتلميذه لهذا العهد ببجاية (3).

والمقري يكمل في بعض النقط ما رواه ابن خلدون. فأول من ادخل الى المغرب كتاب «المعالم» لفخر الدين الرازي هو حسب الاخبار التي جمعها أبو العباس الغماري التونسي. ويضيف: «وبسبب ما قفل به من الفوائد رحل أبو القاسم بن زيتون» (4) وكذلك رحل الى الشرق أبو زيد بن الإمام واخوه أبو موسى عيسى بن الإمام وقرأ على علاء الدين القنوي وجلال الدين القزويني (5) وكلاهما من أتباع الطريقة الجديدة في الكلام العقلي.

فلا عجب اذاً ان تزدهر بسبب هذا كله في المغرب وافريقية  
حركة العلوم العقلية وبنوع خاص علم الكلام النظري.

ومن أبرز ممثلي هذه الطرق الجديدة ابو عبد الله محمد بن  
ابراهيم الابلي (6) تلميذ ابي موسى عيسى بن الامام وعليه قرأ  
« المنطق والاصولين » كما انه قرأ ايضا على ابي العباس  
ابن البناء. وكان من جملة العلماء الذين غص بهم بلاط السلطان  
المريني ابي الحسن واكثرهم نشرًا للعلوم العقلية في المغرب.  
وقرأ عليه عدد كبير من التلامذة من جملة ابن خلدون كما  
شهد بذلك ابن خلدون نفسه حين قال:

« ولما قدم تونس على جملة السلطان ابي الحسن (748هـ - 1347 ب.م.)  
لزمته وأخذت عنه العلوم العقلية والمنطق وسائر الفنون الحكيمة  
والتعليمية، وكان - رحمه الله تعالى - يشهد لي بالتبريز في ذلك » (7).  
وعلى الابلي قرأ ابن خلدون «محصل» الرازي كما اعترف  
بذلك في الصفحات الاولى من «اللباب» حين قال:

وكانت له <للعلم الالهي> مدة - منذ ركدت ريعه وخبث  
مصايحه - فلا تجد إلا طالب علم ينيله رياسة دنياه... والى ان طلع الآن  
بسمائه شمس نور آفاقه ... وهو سيدنا ومولانا الامام الكبير ....  
ابو عبد الله محمد بن ابراهيم الابلي ... وأفاض علينا سيب علومه ...  
الى ان قرأنا بين يديه كتاب «المحصل» الذي صنفه الامام الكبير  
فخر الدين ابن الخطيب، فوجدناه كتابا احتوى على مذهب كل  
فريق، وأخذ في تحقيقه كل مسلك ... (8)

## وصف المخطوطة

لم نعثر الا على نسخة واحدة من «اللباب» لكنها لحسن الحظ النسخة الاصلية المكتوبة بخط يد المؤلف نفسه. وهذه المخطوطة محفوظة الان في مكتبة الاسكوريال وتحمل الرقم 1614. وقد وصفها الغزيري في مؤلفه «مكتبة الاسكوريال العربية - الاسبانية» تحت رقم 1609. وتتضمن المخطوطة 65 صحيفة من الورق الغليظ المائل الى الصفرة على قليل من الصقل وحجمه الخارجي هو  $18 \times 13$  سم، وحجم المکتوب من الصحيفة  $13 \times 9$  سم، وقد رقت اوراقه ترقيمين مختلفين كلاهما بالارقام العربية: فالترقيم الاول وضع في مقلب الصحف وبمداد ضعيف اللون وبارقام عربية بالشكل المعروف في عهدها الانتقالي (القرن الرابع عشر - الخامس عشر) هكذا: 1-2-3-4-5-6-7-8-9-0 وقد قطعت المقصلة هذه الارقام في كثير من الصحف حين جلد الكتاب التجليد الحالي، ولهذا السبب لم يفتن له من قام بالترقيم الجديد، والترقيم الثاني وضع بقلم الرصاص في وجه الصحف فالصحفة (3 و) حديثة تقابل الصحيفة (1 ق) قديمة الخ... والصحيفة (64 و) حديثة تقابل الصحيفة (62 ق) قديمة، والصحيفة (65 و) حديثة تقابل الصحيفة (63 و) قديمة وهي الاخيرة. والصحيفتان الاوليان من الترقيم الحديث - وقد وضعنا لصيانة البقية لا ينتميان الى المخطوطة الاصلية كما يمكن ان يستنتج من اختلاف نوع الورق ومن الترقيم القديم الذي يبدأ في الصحيفة 3 ق حالياً.

## ن

والصحف القديمة موزعة الى كراسات تضم كل كراسة منها عشر صحف ما عدا الكراسة الاولى فانها تتضمن الان ثمانى صحف لا غير لانها قطعت منها واحدة وهي الخامسة قديمة (وتقابل الصحيفة 7 مكررة من الترقيم الحالي). فهذه وصحيفة اخرى كان لابد ان تتقدم الصحيفة الاولى من الترقيم الاصلي لصيانة المخطوطة تكملان عدد الصحف العشر التي كانت تضمها دون شك الكراسة الاولى وهذا يدلنا على ان الترقيم الذي دعونه اصليا ليس من وضع المؤلف نفسه.

والراسكة الاخيرة او السابعة تضم خمس صحائف لا غير وتتميز الكرايس عن بعضها البعض لانه قد كتب في الهامش الاسفل اليسر من الصحيفة الاخيرة الكلمة الاولى من الصفحة التالية، وكما كتب ايضا في الصفحة الاولى من كل كراسة الاشارة التالية:

الاولى من لباب المحصل؛ الثانية من لباب المحصل؛ الثالثة من لباب المحصل؛ الرابعة من لباب المحصل... وهي تقابل الصحف 11 و' 21 و' 31 و' 41 و' 51 و' 61 و' وان كان لا يقرأ منها في الوقت الحاضر الا الاشارة الموضوعة في الصحف الاتية: 41 و الخامسة من لباب، 51 و السادسة من لباب، 61 و السادسة من لباب... اما في بقية الصحف فقد ذهبت مقصلة المجلد بكاملها او معظمها.

والمخطوطة مكتوبة بخط مغربي من القرن الرابع عشر، بيد ابن خلدون نفسه، على صفحات كاملة. والخط مهمل على



وجه الاجمال، وقلما ترى الحركات او علامات الضبط، وتنقص احيانا بعض الحروف المعجمة نقطها، وفي كل صفحة خمسة عشر سطرا، والصفحة الخامسة من الترقيم الحالي بيضاء وقد كتب عليها التنبيه الاتي: «يتصل آخر الصفح الايمان بمقلوبه ولا عبرة بالبياض» وبه نعلم انه لم يهمل شيء من النص وانما ترك هذا البياض دون شك ليبدأ النص - بعد الفراغ من المقدمة - في الصفحة اليمنى.

وفي المخطوطة بعض جمل سطر فوقها. (صحيفة 36 و...) كما ان فيها بعض اماكن مشطبة وعدة تصحيحات واضافات في النص وعلى الهامش، وكلها من خط نفس اليد التي كتبت النص وترى ايضا بعض المزار في الهامش فقط وبمداد ضعيف اللون غالبا علامات شبيهة بعلامات الاستفهام مقلوبة ذ (انظر الصحف 6 و؛ السطر 12)؛ 9 و؛ س 7؛ 22 ق؛ س 12؛ 24 و؛ س 9؛ 30 ق؛ س 13؛ 27 و؛ س 8؛ 32 و؛ على الهامش الاسفل؛ 34 و؛ 34 ق؛ س 8؛ 36 و؛ س 14؛ 37 ق؛ س 8؛ 38 ق؛ س 6؛ 43 و؛ س 10؛ 44 و؛ س 5؛ 44 ق؛ س 9) لكننا لم تتمكن من فهم معنى هذه العلامات اما بقية العلامات التي تشير الى تصحيح فهي العادية لكلمة «صح» الخ... والعناوين والكلمات الاولى الخ... رسمت بحروف اكبر واغلظ.

وفي بعض الاماكن (صحيفة 04 ق؛ س 10...) تقسم الكلمات في آخر السطر وتكمل في مبدأ السطر التالي. والمخطوطة مجلدة تجليد روزانسكي، بجلد اسود وقد رسم عليها الشعر البابوي.

عنوان المخطوطة واسم المؤلف: لباب المحصل في اصول الدين  
تصنيف العبد الفقير الى الله تعالى عبد الرحمن بن محمد بن  
خلدون الحضرمي (صحيفة 3 و).

الخاتمة: وافق الفراغ من اختصاره عشية يوم الاربعاء التاسع  
والعشرين لصفر عام اثنين وخمسين وسبع مائة وكتبه مصنفه  
الفقير الى الله تعالى عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي  
(صحيفة 65 و)

وفي هذه الصحيفة نفسها التعليق الاتي كتبه بيده سلطان  
المغرب مولاي زيدان الذي كانت المخطوطة تنتسب الى مكتبته  
هو الامام صاحب التاريخ العظيم ارتحل من المغرب والتقى  
بتييمورلنك بالشام وشفع فيهم فشفعه ثم غدر بهم بعد ذلك وكان  
كثير التنقل كالظل؛ استكتبه صاحب ولاية فاس، ثم  
تلمسان، ثم صاحب تونس ودخل مصر وولي بها القضاء اعني  
في بعض الاعمال، وكان لا يستقر على حالة؛ وله في الادب  
اليد البيض فغلب عليه للفقه واشتهر به وله مع ابن الخطيب  
الكاتب المشهور تكاتب بالادبية ابانت عن سلامة طبعه وحدة  
ذهنه وقوة فهمه ورقة تخيله. واختصاره هذا لا بأس به. وكتب  
عبد الله زيدان امير المؤمنين الحسنى صار الله، سبحانه، له

## طبعنا هذه

ليس لنا ما نبديه من الملاحظات على طبع النص العربي سوى القليل لان المخطوطة التي اعتمدناها وحيدة وهي فضلا عن ذلك من يد المؤلف نفسه. فكان من المحتم اذا ان ينحصر جهدنا في نقل النص بامانة قصوى. وفي ظننا اننا وفقنا الى ذلك بالرغم عما على الهوامش وبين السطور من اضافات لا يصعب مراراً معرفة موضعها، وبالرغم ايضاً عن الكثير من التشطيب وابدال ألفاظ باخرى أصح او أنسب منها، وبالرغم من صعوبة قراءة بعض المقاطع لان الخط مهمل جداً والحروف المعجمة مجردة احياناً من نقطها. وكل هذا بالاضافة الى الايجاز في التعبير يجعل من الصعب جداً تقرير النص الاصلي. لكننا مع كل هذا نظن اننا تغلبنا على هذه العقبات كلها بفضل «المحصل» الذي كان لنا خير هاد ودليل لاقتفاء «اللباب» اياه خطوة خطوة.

فطبعنا اذا ليست سوى نسخة حرفية للمخطوطة الاصلية. ولم ندخل عليها سوى التعديلات الآتية وهي بمعظمها تعديلات كتابية:

١ — أثبتنا ألف المد المحذوفة في الاصل من بعض الكلمات الكثيرة الاستعمال وفي الكلمات المركبة من أربعة مقاطع مثلاً: تعالى بدلاً من تعالى، سبحانه بدلاً من سبحانه، انسان بدلاً من

انسن، ملائكة بدلا من مليكة، شياطين بدلا من شيطين. وبالعكس فقد حذفنا الالف المتوسطة او الاخيرة التي تليها همزة موحدين هكذا الكتابة في النص لانه يثبتها احيانا (صحيفة 34...) واحيانا يحذفها. ٢- ان المقاطع التي صححت او شطبت من النص الاول عند مراجعته أثبتناها في الحواشي إلا ما عجزنا عن قراءته وذلك في موضعين او ثلاثة.

٣- ان الصحيفة الخامسة التي ازيلت من النص كما اشرنا الى ذلك عند وصف المخطوطة قد عوضنا عنها بملخص للمقاطع التي تقابلها من المحصل. وقد حرصنا جهد المستطاع على المحافظة على تعابيره نفسها. والصحيفة المشار اليها هي التي يجب ان تشغل موضع الصحيفة 7 مكررة من الترقيم الحالي.

٤- لقد عنيانا عناية كبرى بتنقيط جمل النص لانه يعسر فهمه بسبب ايجازه الزائد.

ولا نقول شيئا عن بقية التفاصيل كتصحيح بعض الاخطاء - وهي قليلة على كل حال - لانه اشير إليها في مواضعها.

بقي علي ان اسجل هنا شكري الصادق لسعادة نائب التربية الثقافية ومديري معهد مولاي الحسن الذين وضعوا تحت رعايتهم نشر هذا الكتاب؛ ولاخي في الرهينة الاب المحترم نيميسيو موراطا الذي أشار علي بالاشتغال في هذا المؤلف، وبنوع خاص لصديقي الفاضل الاستاذ موسى عبود الذي تكرم بتعريب هذا التصدير والوقوف على الطبع مع ما في ذلك من مشقة وعناء.

## المصطلحات

< > زيادة من عند الناشر

[ ] وبداخله رقم: رقم صفحة المخطوطة الاصلية.

١: في الحاشية السفلى: النص الاصيل الذي ابدله المؤلف عند

التصحيح بنص جديد

؟: كلمة وقع للناشر شك في قراءتها

(هكذا): قراءة او كلام غريب لكنه مثبت هكذا في

المخطوطة الاصلية.

» « عنوان كتاب او كلام لمؤلف آخر او تعبير يلفت

اليه النظر.

(و) بعد رقم الصحيفة: اشارة الى وجه الصحيفة

(ق) بعد رقم الصحيفة: اشارة الى قلبها.

## حواشي

(١) كتاب (محصل) أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء

والحكماء والمتكلمين. طبع في المطبعة الحسنية المصرية سنة ١٣٣٣ هـ.

ص. 32.

(2) لباب المحصل في أصول الدين ص ٦٥

(3) مقدمة العلامة ابن خلدون بيروت سنة ١٩٠٠ ص ٣٦٦

(4) كتاب نفح الطيب. طبعة المطبعة الازهرية المصرية سنة

١٣٠٢ هـ. المجلد الثالث ص: ١١٨



(5) نفح الطيب ، المجلد الثالث ص: ١١٨

(6) أصله من الاندلس ولا يعرف بالضبط تاريخ ولادته ولا وفاته. وقد خصص له ابن خلدون في «التعريف» مقطعا طويلا. كما ان المقرئ ذكره ايضا في نفح الطيب، المجلد الثالث ص 128 وابن مرزوق في المسند، مخطوطة الاسكوريال رقم 1.666 صحيفة 55 (7) التعريف لابن خلدون - انظر «كتاب العبر» بولاق 1284 هـ المجلد السابع ص 386

(8) انظر «اللباب» ص 2

(9) «مكتبة الاسكوريال العربية - الاسبانية» مدريد ١٧٦٠

و ١٧٧٠ المجلد الاول ص ٥٤ رقم ١٦٠٩.

[3v.] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

أَحْمَدُ مَنْ تَفَرَّدَ بِعَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ، وَتَقَدَّسَ بِصِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ،  
وَتَنَزَّهَ عَنْ مِثَابَهَةِ خَلْقِهِ بِقَدَمِهِ وَبِقَائِهِ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا،  
فَلَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي أَرْضِهِ وَسَمَائِهِ، وَوَسَّعَتْ قُدْرَتُهُ  
الْمُمَكِّنَاتِ، فَلَا تَبْرَحُ عَنْ إِبْدَاعِهِ وَانْشَاءَتِهِ، وَدَلَّ حَدُوثُهَا وَتَخْصِيصُهَا  
بِوَقْتِ الْإِبْدَاعِ عَلَى إِرَادَتِهِ وَقَضَائِهِ.

وَأَصْلَمِي عَلَى أَوْلَى النُّفُوسِ الْقُدْسِيَّةِ الْمُخْتَصِّينَ بِتَشْرِيفِهِ  
وَاعْتِنَائِهِ، خُصُوصًا عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى، خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ، وَعَلَى  
آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَعَتَرَتِهِ وَأَوْلِيَائِهِ صَلَاةً دَائِمَةً أَعِدَّهَا لِيَوْمِ لِقَائِهِ.

وبعد :

فَاتَّ الْعُلُومُ كَثِيرَةً، وَالْمَعَارِفُ جَمَّةً غَزِيرَةً، وَاشْرَفَهَا الْعِلْمُ  
الْإِلَهِيُّ الَّذِي فَازَ عَالَمُهُ بِالسَّعَادَةِ، وَاعِدَّتْ لَهُ الْحُسْنَى وَزِيَادَةُ تَفَتُّقِ

العلوم اليه ولا يفتقر اليها، وتعول في مقدّماتها عليه ولا يعول عليها.  
 لا جرم كان الأولى صرف عنان العناية اليه. [4 r.] وارسال  
 سهم القريجة عليه، وكانت له مدة - منذ ركدت ريجته، وخبث  
 مصايجه - فلا تجد إلا طالب علم ينيله رياسة دنياه، ولا يشتغل  
 بأخراه ولا بأولاه، الى ان طلع الآن بسمائه شمس نور آفاقه، ومدّ  
 على الخافقين رواقه، وهو سيدنا ومولانا الامام الكبير العالم العلامة  
 فخر الدنيا والدين، حجة الاسلام والمسلمين، غياث النفوس، ابو عبد  
 الله محمد بن ابراهيم الأبلي، رضي الله عن مقامه، واوزعني شكر  
 انعامه، شيخ الجلالة وإمامها، ومبدأ المعارف وختامها، ألفت العلوم  
 زمامها بيده وملكته ما ضاهى به كثيراً ممن قبله، وقل أن يكون  
 لاحد من بعده<sup>(1)</sup>، فهي جارية على وفق مراده، سائغة له حالتي  
 إصداره وإيراده.

فاقتطفنا من يانع أزهاره، واغترفنا من معين أنهاره، وافاض  
 علينا سيب علومه، وحلانا بمنتور دره ومنظومه، [4 v.] الى ان قرأنا  
 بين يديه كتاب المحصل الذي صنفه الامام الكبير، فخر الدين  
 ابن الخطيب، فوجدناه كتاباً احتوى على مذهب كل فريق،  
 وأخذ في تحقيقه كل مسلك وطريق، إلا أن فيه إسهاباً لا تميل  
 (1) ا: وملكته ما لا ينبغي لاحد من بعده...

هم أهل العصر اليه، وإطناً لا تعول قرائحهم عليه، فرأيت  
- بعون الله تعالى - أن أحذف من الفاظه ما يستغنى عنه، وأترك  
منها ما لا بد منه، وأضيف كل جواب الى سؤاله، وأنسخ في  
جميعها على منواله.

فاختصرته وهذبته، وحذو ترتيبه رتبته، وأضفت اليه ما امكن  
من كلام الامام الكبير، نصير الدين الطوسي، وقليلاً من بنيات  
فكري، وعبرت عنهما بـ «ولقائل ان يقول»: وسميته لباب المحصل،  
فجاء بحمد الله رائق اللفظ والمعنى مشيد القواعد والمبنى، والله  
اسأل ان يعصمني من الخطأ فيما كتبت، والخلل فيما نوّيته<sup>(1)</sup>.  
[5v.] ورتبته على اركان: الركن الاول في المقدمات،  
الاولى في البديهيّات.

### < الركن الاول في المقدمات >

### < المقدمة الاولى في البديهيّات >

إدراك الحقيقة من حيث هي هي، لا مع اعتبار حكم  
تصور، ومعه تصديق.

(1) الصفحة 5r. بالبياض وقد كتب عليها هذا التنبيه : يتصل آخر الصفح  
الايمن بمقلوبه ولا عبرة بالبياض

ولا شيء من التصورات بمكتسب لوجهين:

أ: ان المطلوب إن كان مشغوراً به، امتنع طلبه لحصوله،  
والأ للذهل عنه، وإن كان من وجه دون وجه، امتنع لحصول  
احدهما والذهل عن الآخر.

ولقائل ان يقول: ليس المطلوب الوجه.

ب: تعريف الماهية ليس بنفسها، وإلا تقدم العلم بها على  
العلم بها، لأنَّ المعرفة قبل المعرفة؛ ولا بالخارج لجواز اشتراك  
المختلفات في لازم، فيتوقف على معرفة اختصاصه بها دون غيرها  
فيلزم تصورها وهو دور، وتصور غيرها، ولا يتناهى.

ولقائل ان يقول: إنما يتوقف على الاختصاص فقط.

ويتصور < هكذا > الغير مجملًا فتصور أنواعه وأجناسه الشاملة

المتناهية.

ولا بمجموع الاجزاء لانه الاول.

ولقائل ان يقول: فات الجزء الصوري.

ولا ببعضها، وإلا فيعرف نفسه، لانه بعد تعريفه وغيره وقد بطل.

ولقائل ان يقول: بعد معرفته فقط.

[6r.] ولا بما يتركب منهما، لانه يبطل بما مر.

قيل: نجد النفس طالبة لتصور الملك والروح. - قلنا: تفسير



اللفظ، أو طلب البرهان على وجودهما، وهو تصديق.  
وقد بان أن التصور إما بديهي، أو حسي، أو وجداني، أو  
ما يركبه العقل، أو الخيال منها، والاستقراء يحققه.

والقائلون باكتسابه قالوا: ليس كله كذلك، ولا لدار، أو  
تسلسل، بل ما يتوقف عليه تصديق بديهي بديهي، وغيره محتمل.  
ولقائل أن يقول: إنما لزم ذلك حيث جعل التصور جزء  
التصديق.

وأنفقوا على أن الكاسب ليس المكتسب، بل إما مجموع  
أجزائه وهو الحد التام، أو بعضها المساوي وهو الناقص، أو الخارج  
فقط وهو الرسم الناقص، أو مع الداخل وهو التام.  
تدنيبات :

أ : البسيط لا يعرف، والمركب يعرف، فإن تركب عنهما  
غيرهما عرف بهما، وإلا فلا؛ والمراد التعريف الحدي.

ب : يحتز عن التعريف بالمثل والأخفى والعين، وما لا يعرف  
إلا به، بمرتبة أو مراتب.

ج : يقدم الأعم، لأنه أعرف.

وأما التصديقات فليس <هكذا> كلها بديهيًا، وهو بديهي، ولا نظريًا،  
وإلا لدار أو تسلسل. والبديهي [6v] منها إما وجدانيات، وليست

مشتركة، فنفعها قليل، او بديهيات، او حسيات؛ وقد اختلف فيها؛  
فجمهور العقلاء أثبتوهما، وقوم الأول فقط؛ وقوم الثاني فقط؛  
وقوم نفوهما.

أما نفاة الثاني فقالوا :

حكمه غير مقبول، لأنه يغلط في الجزئيات، فإن البصر يدرك  
الصغير كبيراً، والواحد كثيراً، والمتحرك ساكناً، وبالعكس فيها؛  
والمعدوم موجوداً، والمتحرك إلى جهة متحركاً إلى ضدها، والمستقيم  
متنكساً، والوجه طويلاً وعريضاً.

ولقائل ان يقول : كله غلط ذهني، سببه بين في موضعه .  
وأيضا يجزم ببقاء ما ليس بباقي كاللون عند أصحابنا، فلعل  
الجسم كذلك<sup>(1)</sup> .

ولقائل ان يقول : غلط ذهني، لأن البقاء وجود الجوهر في  
الزمان الثاني، والحس لا يستحضر الزمانين<sup>(2)</sup> .

وأيضا يحكم في حالتني النوم والشرسام < هكذا > [ والبرسام؟ ]  
بثبوت ما ليس بثابت فكذا في اليقظة والصحة.

---

(1) ا: فلعل فكذا الجسم.

(2) ا: لا يستحضرهما.

لا يقال: السبب متنفذ: لانا نقول: هو واحد ونفي كلها  
بعد الحصر لا يدركه الحس.

ولقائل ان يقول: إنما تخيلاً شيئاً غفلاً معه عن الأحساس.  
وأيضاً نرى ما ليس بملون ملوناً، كالثلج والزجاج المدقوق،  
[7 r.] لأن أجزاءهما شفافه، وليس في الزجاج مزاج ليبوسته وصلابته؛  
ولا يقال<sup>(1)</sup>: الأجزاء الشفافة ينعكس الشعاع من بعضها إلى سطوح  
بعض بالاجتماع، فيحدث البياض، لانا نقول: هذا بيان علّة رؤيته  
ملوناً، فلا يقدر في الغرض<sup>(2)</sup>

ولا يدرك الكلّيات، بل الكلّ والجزء المشاهدين، لا أن الكلّ  
أعظم، ولو أدرك جميع الموجود من الكلّات، لكن لا تستعمل إلا  
حقيقة، فلا بد من مدرك لها، ومميز خطأه عن صوابه.

ولقائل ان يقول: ليس هو إلا العقل، وغلطه مذكور في  
موضعه.

وأما نفاة الأول، فقالوا: هو فرع المحسوسات، لأن من فقد حساً  
فقد علماً، والأصل أقوى؛ وأيضا فيدلّ على ضعفه وجوه <براهين>.  
<البرهان> الأول: أن المعولين عليه ذكروا له أمثلة أربعة:

(1) ا: ولقائل ان يقول...

(2) الجملة الواقعة بين «لانا نقول» و«الغرض» غير موجودة في النص الأول.

النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان، والكل أعظم من  
الجزء، والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية، والجسم الواحد في  
زمان واحد لا يكون في مكانين.

والثانية متوقفة على الأولى، لأن الكل، لو لم يكن زائداً  
على جزئه، كان وجود الجزء الآخر وعدمه سواء.

ولقائل ان يقول: كون الكل الجزء وزيادة عين المطلوب.

[7 v.] والثالثة كذلك، لأنهما لو لم يتساويا، لخالف الشيء

نفسه، لمساواته مختلفين.

ولقائل ان يقول: ليست أجلى من قضيتها.

والرابعة كذلك، لأنه لو كان في مكانين لما تميز عن

جسمين كذلك، فوجود أحدهما كعدمه<sup>(1)</sup>.

لا يقال: العاقل يدركها دون هذه الحجة، لأننا نقول: معناها

مقرر وإن لم يعبر عنها.

ولقائل ان يقول: لو توقفت لما كانت بديهية.

وقد لاح أنها أجلى البديهيات، ولذلك تسمى أول الاوائل.

ثم أنها غير يقينية لوجوه:

أ: أنها متوقفة على تصور العدم، وليس بشابت، والمتصور

---

(1) أ: مثل عدمه.

متميّز. لا يقال: في الذهن، لأننا نقول: فيكون قسماً من مطلق  
الثابت وهو قسيمه.

ولقائل ان يقول: الكلام وقع في العدم المضاف، ولا امتناع  
في كون القسم قسيماً باعتبار. ولا يقال: لو لم يكن متصوراً  
امتنع الحكم بعدم تصوّره، لأننا نقول: فيتعارض دليلان قاطعان  
على مدلول.

ولقائل ان يقول: أقطعني (?) وظهر فيه بأظهر.

ب: أن هذا الحكم يستدعي امتيازَه عن الوجود، فله هويّة  
ويمكن رفعها وإلاّ انتفى الوجود، وهو >رفع خاص، فيكون داخلاً  
تحت العدم المطلق، فيكون قسيم العدم قسماً منه، هذا خلف.

ج: لو سلمنا الامتياز، لكن الاثبات والنفي قد يكون المراد  
منهما: [أ] ثبوت الشيء في نفسه أو عدمه في نفسه، كقولنا  
«السواد إما أن يكون موجوداً وإما أن لا يكون موجوداً»؛ وقد  
يكون المراد منهما: [ب] ثبوت الشيء لشيء آخر وعدمه عنه:  
كقولنا: «الجسم إما أن يكون أسود وإما أن لا يكون»؛ لكن  
لا حق في مراد كلّ واحد منهما، «فأول الاوائل» باطل أيضاً.

هذه وجوه عدم الحق في مراد كل واحد منهما:

أما المعنى الاول [ أ ] فلأننا، إذا قلنا السواد موجود، فإما ان يكون كونه سواداً هو نفس كونه موجوداً، او مغايراً له؛ والاول باطل، لأن على هذا التقدير كان قولنا «السواد موجود» جارياً مجرى قولنا «السواد سواد» وقولنا «الموجود موجود»، ومعلوم انه ليس كذلك، لأن الاخير هذر والاول مفيد؛ والثاني باطل ايضاً لوجهين:

< أ > احدهما لأنه لو كان السواد مغايراً لموجود في تلك القضية، ومع ذلك قلنا: «السواد موجود» فهذا انما جائز لنا لان واحداً منهما قائم بالآخر، لكن اذا كان الوجود قائماً بالسواد، فالسواد في نفسه ليس بموجود، والالعاد البحث فيه ولكن الشيء الواحد موجوداً مرتين، واذا كان كذلك، كان الوجود قائماً بما ليس بموجود.

< ب > الثاني أنه اذا كان الوجود مغايراً للماهية، كان مسمى قولنا «السواد» غير مسمى قولنا «موجود»، فاذا قلنا السواد موجود، بمعنى ان السواد هو موجود، كان ذلك حكماً بوحدة الاثنين وهو محال.



وأما المعنى الثاني [ ب ] - يعني : ثبوت الشيء لشيء آخر وعدمه عنه، كما في قولنا «الجسم اما ان يكون اسود واما ان لا يكون» - فلا حق فيه كذلك، وهذا وجهه: من الظاهر أنه لا يمكن التصديق به، إلا بعد تصور معنى قولنا «الجسم اسود والجسم ليس بأسود» - فنقول: اذا قلنا الجسم اسود، فهو محال من وجهين: أحدهما: أنه حكم بوحدة الاثنين على ما تقدم تقريره وهو باطل؛ الثاني: ان موصوفية الجسم بالسواد اما ان يكون وصفا عدميا او ثبويا. الاول محال، لأنه نقض اللاموصوفية، وهي وصف سلبي، ونقيض السلب ثبوت؛ ومحال ايضا ان يكون امرا ثبويا، لأنه على هذا التقدير، اما ان يكون نفس وجود الجسم والسواد، واما ان يكون مغايرا لهما؛ والاول محال، لأنه ليس كل من عقل وجود الجسم ووجود السواد، عقل كون الجسم موصوفا بالسواد؛ والثاني ايضا محال، لان موصوفية الجسم بالسواد، لو كانت صفة زائدة، لكانت موصوفية الجسم بتلك الصفة زائدة عليها ولزم التسلسل وهو محال.

د : ان العلم بأن النفسي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان موقوف على هذه القضية: الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون؛ ثم هذه القضية ليست يقينية، فالاول غير يقيني كذلك.

بيان الثاني، يعني: ان القضية، «الشيء» اما ان يكون واما  
ان لا يكون، ليست يقينية.

سلمنا تصور هذه القضية بأجزائها، لكن لا نسلم عدم الواسطة  
وبيانه من وجهين:

أ: ان مسمى الامتناع اما ان يكون موجودا او معدوما او  
لا موجودا ولا معدوما؛ لا جائز ان يكون موجودا، والا لكان  
الموصوف به موجودا لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم؛ ولو كان  
الموصوف به موجودا لم يكن الممتنع ممتنعا، بل اما  
واجبا او ممكنا؛ ولا جائز ان الامتناع يكون معدوما،  
لانه نقيض اللا امتناع الذي يكون معدوما < [8r.] لحمله على  
العدم؛ ولانه متميز عن الماهيات.

لا يقال: ثابت في الذهن، لانه مر: ولان الممتنع ممتنع وجد  
الذهن او لا؛ ولان الذهني اما موجود، فلا يتصف بالامتناع؛ او  
معدوم، فكذا صفته.

> فثبت ان مسمى الامتناع ليس بموجود ولا معدوم وذلك  
هو الواسطة <.

ب: ان الآن الصادق فيه على الماهية مسمى الحدوث - وهو  
الخروج من العدم الى الوجود - ليست فيه موجودة، ولا معدومة؛

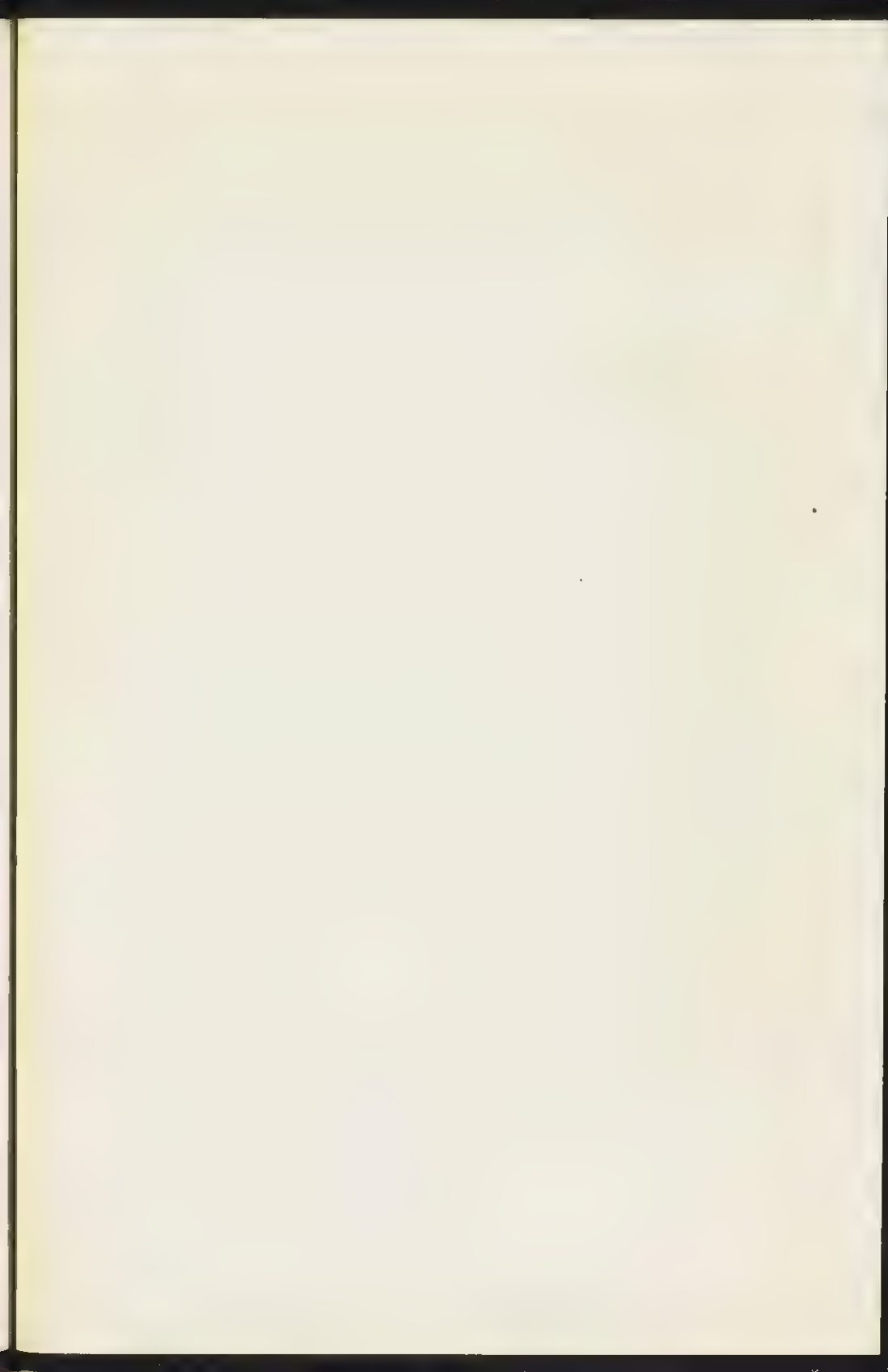
# الركن الثالث في الحيات

وبه انسام كأول في الذات واستكمالها بحديث  
 كاجسام كقوتها للحيات كقوتها لكلمة من كل حلة له  
 بحيث انه ممكن انه وحيد غير الجسم واعتبره في المقوم  
 في هذا القيل ورد في بقاء المامية في قوتها ولها قبل  
 ان يقول المامية من حيث هي ليست مغرومة باعترض  
 بالها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها  
 بالعم ليس ان ليا بلهجة الوجود اول مرد بان ذلك  
 لخصه وقتها واذا ان وحيد في الحلة بانها ولها قبل  
 ان يقول معنى اول في كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها  
 للحدث بقاء في تغير الوقت في كقوتها كقوتها كقوتها  
 كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها  
 والمجود كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها  
 في كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها  
 في كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها

في كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها كقوتها

لباب المحصل

صورة شمسية للصحيفة 36 ق وهي من خط يد ابن خلدون



والأصدق مسماه عليهما وهو يغايرهما؛ ولأنَّ الحدوث ثبوتي، لعدم  
الواسطة فلا يقوم بالمعدوم.

وله تقرير آخر وهو أنها آنَّ انتقالها من العدم إلى الوجود  
ليست معدومة، والأفلا انتقال، ولا موجودة، وإلا بعد (؟) انقطع،  
فلا بدَّ من متوسط.

وهذا حال الأقوى، فما ظنك بالضعف؟

<البرهان> الثاني أنَّ البديهة تجزم بما يحتمل النقيض،  
كجزمنا بأنَّ زيداً المرئي قبل تغييض عيني وبعده هو هو، وأنَّ  
هذا الشيخ لم يحدث الآن من غير أب وأم؛ وأنَّ أواني السدار  
لم تنقلب في غيبتني علماء مهندسين، ولا أحجارها ذهباً، وليس  
تحت رجلي ياقوتة من ألف من؛ ولا البحار والادوية دماً وأنَّ  
الكلام المرتب المنظوم [8v] صدر من عالم حي فاهم؛ مع احتمال  
أنَّ زيداً أعدم، ووجد مثله والشيخ حدث الآن، والأواني صارت  
علماء، والبحار دماً، وأنَّ اقوال المتكلم وأفعاله يخلقها القادر في  
الجماد أو يقتضيها الشكل الفلكي الغريب.

لا يقال: وجد كما كان، لانا نقول: عاد إلى حاله.

وكجزمنا بأنَّ هذا ولدي ولعله جبريل - عليه السلام -

لظهوره في صورة دحية: فتطرق التهمة إليها، فلا يقبل حكمها.

لا يقال نظري، لأننا نقول: يجزم به الصبيان والمجانين،  
وليس علمي بأن زيداً هو هذا أضعف من علمي بأن الواحد  
نصف الاثنين.

<البرهان> الثالث أن الإنسان يجزم بصحة مقدمات  
دليلين متعارضين في مطلب عقلي مع تحقق الخطأ في أحدهما  
والأآتمع النقيضان.

ولقائل ان يقول: إنما يعجز عن تعيين موضعه ولم يجزم.  
<البرهان> الرابع أنا نجزم بصحة دليل يتبين خطأه.  
ولقائل ان يقول: نظري.

<البرهان> الخامس لعلها لمزاج أو ألف عامين فإنهما  
مؤثران في الاعتقاد.

لا يقال: هي ما تجزم به النفس حالة الخلو عنهما، لأننا  
نقول: [9r.] لا يوجب حصول الخلو فرضه؛<sup>(1)</sup> ولو وجب فلعل  
ما لا نشعر به باق في النفس.<sup>(2)</sup>

ثم قالوا: إن أجبتم حصل الغرض، لأن الجزم بها بعد الجواب،  
وهو نظري.

(1) ا: لا يجب حصول الخلو من فرضه.

(2) كلمتا «في النفس» غير موجودتين في النص الاول.



ولقائل ان يقول: نبين فساد الشبه ولا نجيب.  
وأما نفاتهما فقالوا: ظهر القدح فيهما بكلام الفريقين، فلا  
بد من حاكم، وليس الاستدلال، لأنه فرعهما فتوقف.  
ولا يقال: إن أفاد هذا الفساد، فتناقض، وإلا سقط، لأننا نقول:  
قولك يفيد الثبوت وقولي النفي.

والصواب أن لا يشتغل بجوابهم، لأنه يفيد غرضهم، والعلم  
بأن الواحد نصف الاثنين، والشمس مضيئة لا يزول بما ذكره.  
وينبغي أن يعذفوا ليفرقوا بين وجود الألم وعدمه ويعترفوا  
بالحسيات، وستجيء أجوبة هذه مفصلة إن شاء الله تعالى.

### <المقدمة > الثانية في النظر

<1> مسألة: النظر ترتيب تصديقات يتوصل بها إلى  
تصديقات آخر.

وقيل: تجريد النفس عن الغفلات؛ وقيل تحديد العقل نحو المعقول.  
ثم المقدمتان إن كانتا معاً يقينيتين [9v.] فكذا النتيجة  
والأفلا.

<2> مسألة: النظر المفيد للعلم موجود مطلقاً، خلافاً للسمنية؛  
وفي الإلهيات خلافاً لقوم.

لنا العالم ممكن لأنه متغير،<sup>(1)</sup> يعني: للزومه ليقينيتين. قالت  
السمنية: العلم بأن الحاصل منه علم ليس ضرورياً، إذ يحتمل خلافه؛  
ولا نظرياً ولا تسلسل. قلنا: نظري، لأن اللازم عن الضروري  
ضروري، والعلم بالنتيجة ضروري، فلا تسلسل.

قالوا: إن كان معلوماً فلا طلب، وإلا فمن أين يُعرف إذا  
وجد؟ - قلنا: من التصور السابق.

قالوا: نجزم بصحته ويظهر غلطه. - قلنا: معارض بالحس.  
قالوا: العلم بالمقدمتين معاً لا يحصل، والواحدة لا ينتج. - قلنا:  
يحصل كما في الشرطية لأن الحكم يلزوم قضية لأخرى مسبوق بتصورها.  
قال الآخرون: التصديق مسبوق بالتصور، والمتصور إما حسي  
أو وجداني أو عقلي.

قلنا: يتصور بحسب العوارض المشتركة.  
قالوا: أظهر الأشياء وأقربها إلى الإنسان نفسه، وقد اختلف  
فيها، فما ظنك بالأخفى والأبعد؟ - قلنا: للعسر لا للتعذر.  
[10r.] <3> مسألة: العلم بالله - تعالى - مستغن عن المعلم،  
خلافاً للملاحظة.

لنا العالم له مؤثر، لأنه ممكن، كان المعلم أو لا.

(1) هذان اللفظان منسوخان في الأصل.

وَأَعْتَمِدَ جُمْهُورُ الْمُعْتَزِّلَةِ وَأَصْحَابُنَا فِي إِبْطَالِهِ عَلَى أَمْرَيْنِ:  
 أ: أَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْلَمٍ آخَرَ وَيَتَسَلَّلُ. - وَرُدَّ: يَحْتَمِلُ أَنَّ  
 يَنْتَهِي إِلَى مَنْ عَقْلُهُ أَكْمَلُ فَيَسْتَقِلُّ كَالنَّبِيِّ وَالْإِمَامِ.  
 ب: أَنَّ الْعِلْمَ بِصَدَقِهِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِاللَّهِ لَتَوَقُّفِهِ عَلَى  
 تَصْدِيقِهِ إِيَّاهُ بِالْمُعْجَزَةِ فَيَدُورُ. - وَرُدَّ: لَا نَعُزِلُ الْعَقْلَ مُطْلَقًا، بَلْ لَا  
 يَسْتَقِلُّ.

قالوا: لو كفى لما اختلف؟.. قلنا: يأتي به صحيحاً ولا يضره.  
 قالوا: نرى الانسان لا يحصل علماً إلا بالأستاذ.. قلنا: للعسر.  
 ثم عيّنوا الإمام ونبين أنه أجهل الناس.  
 <4> مسألة: الناظر لا يكون عالماً بالمطلوب، لأنه تحصيل  
 الحاصل.

لا يقال: ننظر في الشيء دليل ثان، لأننا نقول: المطلوب كونه  
 دليلاً، ولا جاهلاً جهلاً مركباً، لأنه جزم وأمتناع الاجتماع إما  
 ذاتي أو لصارف.

<5> مسألة: النظر واجب، لوجوب معرفة الله، وتوقفها عليه،  
 وهو مقدور وإلا فهي تكليف بما [10v] لا يطاق. - وأعرض: لا  
 نسلم إمكان وجوب العلم لأن التصديق متوقف على التصور وهو

غير مكتسب ضروري<sup>(1)</sup> لما مرّ. فان كفى في حصول النسبة<sup>(2)</sup> فبديهي، وإلا فالحال في المتوسطة كما فيها وينتهي إلى الضروريات؛ فلوازمها ضرورية، فالتكليف بها لا يطاق، ولو صح بطل الدليل.

ولقائل ان يقول: الضروري اللزوم، لا اللازم. ولو سلم فلا يمكن الأمر بمعرفة الله، لتوقفه على معرفة الأمر، ويدور. ولو سلم فلم نكلف بهذه الأدلة، فيكفي التقليد، أو الظن، والاعتماد على «فاعلم» ضعيف لتسميته علما، ولأنه خاص واللفظ غير يقيني. ولو سلم فلعل طريقه قول الامام، أو الإلهام، أو التصفية، ولأنه لو انحصر خرج المسلم في كل لحظة عن الدين بسبب ما يعرض له، والشك في مقدمة يوجبه في المدلول.

ولو سلم فالتكليف بما لا يطاق جائز، بل واقع في جميع التكاليف، لأنه إن علم الله وجوده وجب. وإلا امتنع. ولو سلم فلعل الأمر بالمعرفة مقيد، كقوله تعالى: «وآتوا الزكاة». والجواب وإن أمكن [11r.] لكن التعويل على الظواهر - كقوله: «قل: انظروا» - أولى.

(1) ا: وهو ضروري.

(2) ا: ثم الحاصل فان كفى في النسبة بينهما فبديهي...

<6> مسألة: وجوب النظر سمعي، خلافا للمعتزلة وبعض الشافعية والحنفية.

لنا: «وما كنا معذبين»، ولأنَّ فائدة الوجوب الثواب والعقاب ولا يجب على الله شيءٌ فينتفي ملزومها وهو الوجوب. قالوا: لو لم يثبت إلا بالسمع ولا يصحَّ إلا بالنظر لزم إفحام الأنبياء.

قلنا: وكذا في ثبوته بالعقل، لأنَّ وجوبه نظري، لما مر، فكذا العلم به، والمعتمد أنَّ الوجوب إنما يتوقف على إمكان العلم لا عليه، وهو حاصل.

<7> مسألة: أول الواجبات المعرفة؛ وقيل النظر المفيد لها، وقيل القصد إليه، والخلاف لفظي، لأنَّ المراد إن كان المقصود بالذات فالأول عند من يجوزه، والثاني عند غيره، وإلا فالقصد.

<8> مسألة: حصول العلم عقيب النظر، عادة عند الشيخ أبي الحسن، وتولّد عند المعتزلة، ووجوباً<sup>(1)</sup> عندنا، لأنَّ من علم أن العالم متغير والمتغير ممكن فبالبدئية يمتنع أن لا يعلم النتيجة، وليس تولّد لأنه ممكن، فلا يقع إلا بقدرة الله، والقياس على التذكر لا يفيد اليقين، ولا [11v] الإلزام، لأنَّ علته عندهم لا

(1) ا: ايجابا.

توجد هنا، فإن صحت ظهر الفرق، والّا منع الأصل.  
<9> مسألة: النظر الفاسد يستلزم الجهل، خلافاً لجمهور المتكلمين. لنا: اعتقاد أنّ العالم قديم، وأنّ القديم مستغن يوجب اعتقاد النتيجة وهو جهل.

قالوا: فنظر الحق في شبهة المبطل يجهله.  
قلنا: معارض بالعكس، فإن كان اعتقاد حقيقته هناك شرطاً فكذا هنا.

<10> مسألة: التصديقات المستلزمة مطلوباً ان طابقت متعلقاتها ففكر صحيح، والّا فاسد.

<11> مسألة: حضور المقدمتين في الذهن كاف في حصول النتيجة، خلافاً لابن سينا، اذ لا بدّ عنده من التفطن لكيفية الاندراج.

لنا: ان كان معلوما مغايراً لهما فمقدمة لا بدّ منها ويعود الكلام، والّا فليس بشرط.

ولقائل ان يقول: جزء صوري وليس بمقدمة.

<12> مسألة: العلم بالدليل ووجه دلالة غير العلم بالمدلول ويستلزمه الأول دون الثاني لتوقفه عليه.

ولقائل ان يقول: انما يتوقف على الوجود فقط.



## < المقدمة > الثالثة في الدليل وأقسامه

< 1 > مسألة [12r] ما يلزم من معرفته العلم دليل، والظن أمانة، فان كانا عقليين فان حصل اللزوم من الجانب الآخر فاستدلال بالعلة المعينة على المعلول المعين، وبه على المطلقة أو المعينة إن ثبت التساوي؛ أو بأحد المعلولين على الآخر، وهو مركب منهما، أو بأحد المتلازمين على الآخر، كالتضائفين، وإلا فبالمشروط على الشرط؛ والسمعي المحض محال، لأن خبر الغير لا يفيد ما لم يعلم صدقه والمركب ظاهر.

< 2 > مسألة: الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا بتيقن<sup>(1)</sup> شروط عصمة الرواة، ومعرفة مفردات الالفاظ،<sup>(2)</sup> وصحة إعرابها وتصريفها وعدم الاشتراك والمجاز، والتخصيص الشخصي والزماني والاضمار، والتقديم والتأخير، والمعارض العقلي الراجح لو كان وإلا لزم القدح في النقل لتوقفه عليه وهي ظنية فكذا النتيجة.

< 3 > مسألة: النقل مستند إلى صدق رسول، فما توقف عليه العلم به، فلا يثبت بالنقل. وما يجوز عقلا يثبت وقوعه به،

(1) ا؛ الا بشروط...

(2) هذا الكلام: ومعرفة... إلى آخره يعدم في التحرير الاول.

إما عاماً كالعاديات؛ أو خاصاً كالكتاب<sup>(1)</sup> والسنة؛ وما عداهما<sup>(2)</sup>  
[12v.] يثبت في الجملة بهما.

<4> مسألة: الاستدلال بالعام على الخاص قياس، في عرف  
المنطقيين، وبالعكس استقراء؛ وبأحد المندرجين تحت وصف على  
الآخر، بعد تحقيق أنه المناط، قياس في عرف الفقهاء؛ والاول  
أقسام:

أ: أن نحكم بلزوم شيء لشيء، فيوجب وضع الملزوم وضع  
اللازم، ورفع اللازم رفعه تحقيقاً للزوم، ولا يوجب العكس شيئاً  
تجوزاً للعموم.

ب: أن نحصر الشيء في قسمين فيوجب وضع  
أيهما كان رفع الآخر وبالعكس.

ج: أن نحكم بثبوت الألف أو سلبه على كل الباء، الثابت  
لكل الجيم، أو بعضه فيتعدى الحكم إليهما.

د: أن نحكم بثبوت الألف للباء وسلبه عن الجيم في وقت  
واحد، أو دائماً في أحدهما فيتباينا، وإلا اجتمع النقيضان، لأن  
دوام أحدهما يكذب الآخر.

---

(1) في الاصل، كالكتب.  
(2) ا: والخارج عن القسمين.

هـ: أن إن يحصل وصفان في محلّ، ولا يتحققان في غيره،  
فمنحكم بالالتقاء الجزئي.

إلهي تاقّت نفسي إلى معرفتك، واشتأقت إلى لقاءك، وخوفي  
أنّ بحجّها خطأي وتقصيري، فأتضرع إلى جلالك وأسألك أن  
تهديني سواء السبيل.



## <الركن الثاني في المعلومات>

وهي إما موجودة أو معدومة؛ وتصورهما بديهيّ لتوقف هذا التصديق عليه، ولأنّ العلم بالوجود<sup>(1)</sup> جزء من علمي بوجودي البديهيّ.

والوجود عين الموجود، خلافا لجمهور الفلاسفة والمعتزلة وجمع منا.

لنا: فتغاير حقيقتيهما فيتّصف المعدوم بالموجود.

ولقائل ان يقول: قام بالماهية من حيث هي.

قالوا: مقابل النفسي الاثبات، وهو واحد وإلاّ بطل الحصر العقليّ. - قلنا: مقابل نفي الماهية تحقّقها.

قالوا: مورد التقسيم للواجب والممكن. - قلنا: بل الماهية.

قالوا: نعلم وجود الشيء ثم كونه جوهرًا أو عرضًا فلا يتغيّر. - قلنا: فيتسلسل.

---

(1) أ: به

ولقائل ان يقول: موجود بنفسه.

ولا واسطة بينهما، خلافا للقاضي وامام الحرمين أولاً،  
والبهشمية، فانهم سموها بالحال، وحدوها بصفة لموجود لا يوصف بوجود  
ولا عدم. - لنا: ما نعقله ان كان له تحقق بوجه ما فتأبث؛ وإلا  
فمنفي، إلا أن تفسروهما بآخر ويصير البحث لفظياً.  
ولقائل ان يقول: لا نزاع في الثابت والمنفي.

قالوا: الوجود زائد، وليس معدوما [13v.] وإلا فالشيء عين  
نقيضه ولا موجوداً، وإلا تسلسل.

قلنا: مرّ أنه ليس بزائد؛ وأيضاً إنما يتسلسل لو كان المشترك  
والمميز ثبوتين (هكذا) وأما تمييز الوجود بأن لا شيء معه،<sup>(1)</sup> فلا تسلسل.  
قالوا: الماهيات النوعية تشرك في الاجناس فان السواد  
والبياض يشتركان في اللونية وليس الاسم؛ لأننا نجد بينهما ما  
لا نجد بين أحدهما والحركة، لو كان اسمهما واحداً؛ ولأنه لا  
يطرد في اللغات بخلاف هذا؛ وأيضاً فالعلوم متغايرة ونجد العلم  
بما يندرج فيه، وليس المحدود اللفظ؛ وأيضاً فالعرضية مشتركة

---

(1) ا: وأيضاً بامتيار الوجود بان لا شيء معه فلا تسلسل...

بين جميع الأعراض، وإلا لما انقسم الممكن اليه وإلى الجوهر  
وتختلف من وجه آخر؛ وليس موجودين وإلا قام العرض بالعرض  
ولا معدومين بالضرورة.

قلنا: قيام العرض بالعرض أقرب من الواسطة.

ولقائل ان يدفع قيام العرض بالعرض بأن تلك الأنواع إن  
انصفت بثبوتها داخل في مفهومها فجزء؛ أو خارج فلا يلزم قيامه  
إلا بدليل؛ وإلا فلا يقوم.

وأستدل: تشترك في كونها حالا وتتميز بخصوصياتها؛ فلها  
حال أخرى ويتسلسل.

ورد: لا توصف بتماثل ولا اختلاف وأيضا فنلتزمه.

وأجيب: كل أمرين، إن كان المتصور من أحدهما عين  
الآخر، تماثلا؛ وإلا اختلفا؛ ولو جوزنا الثاني (14r) بطل العلم بالصانع  
والحدوث؛ وأيضا فلا يرد لأن أحد جزئي الحال أنها غير موجودة.  
وأما الفلاسفة فطريقهم هاهنا أن الأجناس والفصول المقومة  
للأنواع البسيطة موجودة في الذهن فقط. - قيل إن طابق الخارج  
عاد كلام مثبتي الحال؛ وإلا فلا يعتبر.

ولقائل ان يقول: لا اعتبار بالمطابقة وعدمها لانه تصور.



تفريع: إتفقوا على أَنَّ الحال إما معللة بمعنى قائم بالذات، أو غير معللة؛ وعلى أَنَّ لا اختلاف إلا بها، وهو باطل وإلا لصحَّ على الجوهر ان يكون عرضاً، وبالعكس ضرورة، استواء المتماثلين في اللوازم، وأيضا اختصاص ذات ما ببعضها اما لا لأمر، فترجح أحد المتساوين<sup>(1)</sup> - طرفي الممكن - لا لمرجح؛ أو لأمر ويعود البحث في اختصاصه بها، إن كان صفة، وبصفة المرجعية إن كانا ذاتا. أما الخصوصية بالذات والاشتراك في الصفة، فلا يشكل لجواز اشتراك المختلفات في لازم.

ترتيب<sup>(2)</sup> الوجود، عند مثبتي الحال منّا، نفس الذات، وعند المعتزلة صفة؛ وعليها تبنى (٩) الآتية<sup>(3)</sup>.

وأما المعدومات فنفي محض إن امتنع ثبوتها اتفاقاً، [14v] وإن أمكن، خلافاً لجمهور المعتزلة القائلين بأنها ذوات وحقائق، وأن التأثير في جعلها موجودة فقط، وأن عدد كل نوع منها غير متناه<sup>(4)</sup>.

(1) ا: فترجح احد طرفي الممكن...

(2) ا: تنبيه...

(3) ا: الوجود حال عند القائلين بها، لانه زائد، خلافا لاصحابنا منهم لانه عين الوجود...

(4) ا: لا ينتهى.

ومحلّ الخلاف هل يجوز خلو الماهية عن الوجود. لنا وجود  
الشيء عينه، فلا ثبوت دونه.  
وأيضا تشترك في الثبوت وتباين بالإشخاص فتتصف به حال  
عروها عنه.

ولقائل ان يقول: عن الوجود وهو أخص.  
وأيضا عددها يقبل الزيادة والنقص، فهو متناه ولا يقولون به.  
ولقائل ان يقول: إنما يقتضيان التناهي في الموجودات.  
وأيضا أزلية، والوجود حال فتستغني عن الفاعل.  
ولقائل ان يقول: لا تستغني هيئة التركيب.  
وأيضا السواد إن كان واحداً ووحدته لازمة، فلا يتعدّد؛ وإلا  
فإن كان ما به التباين لازماً، فكلّ اثنين يختلفان بالهوية؛ وإلا،  
فالمعدوم مورد للصفات المتزائلة، فكذا محل الحركة.  
ولقائل ان يقول: لا يلزم من عدم لزوم ما به التباين خلو  
الماهية عنه.

قالوا: المعدوم متميّز لأنه معلوم، ومقدور، ومراد؛ والمتميّز  
ثابت لاستدعائه التحقق.

قلنا: قولكم المعدوم ثابت منقوض [15r] بتصور الشريك،  
للحكم عليه بالامتناع؛ وبتصور جبل من ياقوت؛ وقياس العرض

بالجوهر ممتنع عندكم حال العدم؛ وتصور وجودات الماهيات  
المعدومة والجمع بينهما محال؛ وتصور ماهية التركيب وهو اجتماع  
الأجزاء والتأليف وهو تماسها، وليس؛ وتصور المتحركة والساكنية  
وهي أحوال؛ فإن أردتم الأعم من الممتنع والممكن، فمسلم، ولا  
ينتج لكم؛ وإلا، فأفيدوا تصوّره، ثم دليله.

وقولكم المعدوم مقدور فبطل مذهبكم، لأنّ الثابت ليس بأثر،  
وكذا أنّه مراد.

قالوا: الامتناع عديمي، وإلا فالتّصف به مثله فالامكان ثبوتي  
لأنّه نقيضه، فكذا الممكن.

قلنا: فبطل قولكم أنّها لا تتغيّر.

وزعموا أنّ اختلافها بصفات الأجناس فقط، كالجوهرية، خلافاً  
لأبن عياش في أنّها لا تتّصف بشيء؛ وزعموا أنّ صفات الجواهر إما  
عائدة إلى الجملة كالحبيّة ومشروطاتها، أو إلى الجواهر، وهي إما  
الجوهرية، أو الوجود، أو التحيز التابع للحدوث الصادر عنها بشرطه،  
أو الحصول في الحيز المعلّل وليس له بالأعراض غير المشروطة  
بالحياة صفة؛ أو إلى آحاد الأعراض [15 v] فقط، لأنّ جملة لا تعقل  
- وهي إما العرضية أو القيام أو الوجود.

ثم اختلفوا، فقال البصريّ والشحام الجوهرية التحيز فتتصف بهما، وبالحصول خلافاً للبصري لأن شرطه الوجود. وأنفقوا على أن لا صفة لها بكونها معدومة، خلافاً للبصري<sup>(1)</sup>؛ وعلى أن لا توصف بالجسمية، خلافاً للحياط؛ وعلى أن وجود الصانع لا يثبت بكونه حياً عالمياً لأن المعدوم يتصف<sup>(2)</sup> <بها>، وهو عند جمهور العقلاء جهالة وإلا فلا نعرف وجود المتحرك والساكن.

ولقائل أن يقول: ليست صفات انفس<sup>(3)</sup>. وأما الفلاسفة فبعضهم يجوز تعريفها عن الوجودين وجمهورهم<sup>(4)</sup> عن الخارجي فقط. ولا توصف عندهم من حيث هي بوحدة ولا كثرة، وإلا فقد اعتبر غيرها.

وليست مجعولة، لأن ما بالغير يرتفع بارتفاعه، لاكن قولنا السواد لا يبقى سواداً محال، لتقرر المحكوم عليه، فيحصل حال عدمه.

(1) ا: على أن كونها معدومة ليس صفة...

(2) ا: حياً عالمياً لأنها صفات أنفس.

(3) ا: هذا الكلام؛ ولقائل أن... إلى آخره منسوخ في الاصل.

(4) ا: وبعضهم.

ولقائل ان يقول: يتقرر في الذهن.

وأما الموجودات فتتقسم، عند الحكماء، إلى واجب الوجود لذاته، وهو الله - تعالى - وممكن، وهو ما عداه.

قيل [16r] لا وجوب، وإلا فيغاير الوجود لتغاير المشترك والمميز، ولإدراك الفرق بين «موجود موجود وموجود واجب». فإما أن لا يتلزاما، فإن انفك الوجود، بخلاف الفرض، أو الوجوب فيحصل النعت بلا منعوت؛ وإما ان يستلزم الوجود الوجوب، فكل موجود واجب.

وأیضا فهو معلول واجب بعلة فقبله وجوب آخر، وإما بالعكس، ويدور لاقتتار الوجوب إلى موصوفه؛ وإما كل واحد منهما الآخر ويدور. وليس معلولي علة واحدة، وإلا فالمعدوم علة. لا يقال: الوجوب سلبي، لانا نقول: فلا يتأكد به الوجود ولأنه نقيض اللاوجوب العدمي. - ولو سلم فلا يستلزم الوجود ولا يستلزمه لما مر.

ورد: وجود الشيء عنه.

ولقائل ان يقول: الوجود مشكك فتختلف لوازمه: وأيضا فليس كل لازم معلولا (?) للزوم العلة المساوية معلولها<sup>(1)</sup>.  
(1) الوجود مشكك فيلزمه في بعض المواضع ما لا يلزمه في بعضها وأيضا فاللازم ليس بمعلول للزوم...

## ولا إمكان

لوجوه:

آ: أن الوجود إما عين الوجود، فقولنا: «السواد يصح وجوده» كقولنا: «الموجود يصح وجوده»، فإن اتحدا، أضيف الشيء إلى نفسه بالإمكان؛ وإلا، فللماهية وجودان؛ [16v] «ويصح عدمه» حكم على الموجود في الحال بالعدم لتقرر الموضوع.

لا يقال العدم استقبالي، لانا نقول: فيستحيل حصوله في الحال، لأنه مشروط بزمنه وفي الاستقبال لامتناع حصول النسبة دون<sup>(1)</sup> المنتسبين.

ولقائل أن يقول: منتسبه حاصل في الذهن متعلق بالاستقبال. ولو سلم فمعناه إمكان صيرورة هويته - وهي وجوده - معدومة؛ وأما غيره، فيتصف المعدوم بالوجود.

وأيا فالموصوف بالامكان إما الوجود، أو الماهية، أو الموصوفية، وأيّا ما كان، أضيف الشيء إلى نفسه بالامكان إن كان مفرداً؛ ويعود البحث إن كان مركباً.

ب: أن الماهية لا تخلو عن الوجود والعدم، وهي مع أحدهما تنافي الآخر وامكانه.

(1) ا: لأنه مشروط بزمنه، ولا يقال امكانه، لانا نقول: النسبة لا تحصل دون..

وقد يقرر بأن الممكن ان حضر سببه وجب، والّا، أمتنع.  
لا يقال: قبول الماهية مع الشيء غير قبولها مفردة، لأننا نقول:  
شرطه الخلو عن المنافي ولا تخلو.

ولقائل ان يقول: تخلو في الذهن.

ج: انه ليس عدمياً، لأنه نقيض الالإمكان؛ ولا وجودياً، والّا  
فإما واجب فكل الممكن مشروط بوجوده، وأما ممكن ويتسلسل<sup>(1)</sup>  
ولقائل ان يقول: ينقطع عند عدم اعتبار ماهيته، لأنها معه  
ليست امكانا ومن حيث هي لا تعتبر<sup>(2)</sup>.

لا يقال: ثابتة في الذهن، [17 r] لأننا نقول: ان طابق الخارج  
صح كلامنا؛ والّا، فلا يعتبر؛ ولأن الممكن غير الذهن فلا يحصل  
وصفه فيه، الا أن يقال العلم به وليس كلامنا فيه.  
قلنا: ضروري، والتشكيك لا يستحقّ الجواب كشيء  
السوفسطائية<sup>(3)</sup>.

---

(1) ا: ولا وجوديا والا فاتصاف ماهيته بوجوده فاما واجب وجوده كذلك  
لأنه شرطه...

(2) ا: ليست امكانا وهي (٩) كونها امكانا لا تعتبر.

(3) ا: والتشكيك فيه لا جواب عنه كشيء.



## خواص الواجب

أ: أنه لا يجب لغيره، وإلاَّ أرتفع بارتفاعه، وما بالذات لا يرتفع.

ب: أنه لا جزء له، والاَّ احتاج إليه، فيكون ممكناً.

ج: أنه ليس جزءاً لغيره، لأنه لا علاقة له به.

د: أن وجوده ذاته، والاَّ فإن استغنى عنها فليس بصفة؛ والاَّ، فله مؤثر، وليس غيرها، والاَّ كان ممكناً؛ ولا هي، لأنها حال التأثير موجودة ضرورة اذ (؟) العدم لا يؤثر، والاَّ بطل العلم بوجود الصانع؛ فأمّا به فهو شرط نفسه، أو بغيره فتوجد مرتين، ويعود البحث فيه.

واعترض: تؤثر من حيث هي كقبول الممكنة.

ولقائل ان يفرق بين الفاعل والقابل.

وعورض: وجوده<sup>(1)</sup> معلوم لا ماهيته.

ولقائل ان يقول: ذلك المعلوم في الذهن.

ه: أن وجوبه ليس زائداً؛ وإلاَّ، فإن تبع الوجود، كان ممكناً،

فالواجب أولى [17v] - وأيضا فقبله وجوب آخر لا الى أول.

---

(1) ا: والصحيح أن وجوده...

وان تبعه صار الفرع أصلاً.

واعترض: كقيّته نسبة بين محمول وموضوع فهي متأخرة.  
و: أنه واحد، والأّ غاير وجوبهما ماهيتهما، فان لم يتلازما  
كان اجتماعهما معلولاً، وان استلزمت الهوية الوجوب، فهو  
ممكّن، أو بالعكس، فما ليس تلك الهوية ليس واجباً.

واعترض: الوجوب سلبيّ، والأّ، فاما جزء، او خارج فبطلان  
بما مرّ.

وأيضاً فيمتاز عن الثبوتيات بخصوصيته، فاتّصافه بوجوده أمّا  
واجب قبله وجوب آخر، أو ممكّن، فكذا الواجب، والتعيين  
سلبيّ وسيأتي.

وعورض بأن وجود الواجب ووجوبه متغايران، ويعود  
التقسيم ولا جواب إلا أن اشتراك الوجود لفظيّ، فكذا الوجوب.  
ز: الواجب لفظ مشترك بين ما بالذات وما بالغير، والأّ  
فهو جزء من كلّ واحد منهما، فان استغنى عن الغير، صار  
موصوفه واجباً، والأّ، فالواجب ممكّن لاتّصافه به.

وعورض: مورد التقسيم مشترك.

ولقائل ان يقول: لا تستغني الماهية لاستغناء جزئها.

ح: أنه واجب من جميع جهاته، إذ لو اتَّصف بما لا يكفي فيه ذاته، لتوقَّف على الغير لتوقفه عليه؛ وهو بناء على أنَّ الإضافات عديمة.

ط: أنَّ عدمه ممتنع، وألاً فيتوقَّف على عدم سببه.  
ي: أنَّ ذاته يجوز أن تستلزم صفات واجبة بها، والوجوب الذاتي والوحدة حصّة العوية.

### خواصّ الممكن

أ: أنه لا محال في فرض وجوده أو عدمه لذاته.<sup>(1)</sup>  
ب: أنهما بسبب منفصل، لآستواء نسبتهما إليه.  
واعترض: <أنَّ> «الآستواء يمنع الترجيح» ليس بالبديهة للتفاوت بينه وبين الواحد نصف الاثنين، فما البرهان؟  
ورد: يمنع الأول<sup>(2)</sup>، والبرهان أنه ما لم يجب لا يوجد، فالوجوب ثبوتي لحصوله بعد عدمه، فله موصوف وليس الممكن، لعدمه حينئذ، فهو المؤثر.  
ولقائل أن يقول: التفاوت في التصوّر لا في الحكم.

---

(1) أ: أو عدمه والا فهو واجب.

(2) أ: ورد لا تفاوت..

### فمعرض بوجوه:

١: ان المؤثرية ليست عديمة لأنها نقيض اللامؤثرية، ولحصولها بعد العدم، فثبوتها اما في الذهن فقط، وهو جهل لعدم المطابقة ولوجودها قبل الذهن، فلا تقوم بغير موصوفها، الا أن يقال العلم بها [18v.] وليس المطلوب.

ولقائل ان يقول: انما الجهل مع اعتقاد المطابقة.

او في الخارج، فاما نفس المؤثر واثره، ولا يلزم من العلم بالعالم وقدرة الله العلم بها، ولأنها نسبة بينهما فتغايرهما؛ واما زائدة عارضة للمؤثر، فتفتقر اليه ويتسلسل؛ وايضا فبين كل قال ومثل ما لا يتناهى محصوراً؛ أو جوهر قائم بنفسه فليست نسبة.

وايضا المؤثر اما هذا أو ذاك أو هما، وعلى كل تقدير فهي زائدة. (1)

ب: أن التأثير اما حال الوجود، وهو تحصيل الحاصل، او حال العدم ولا أثر، فان كان التأثير عينه فبين والا عاد الاول. (2)

ج: أن التأثير اما في الماهية، فليس السواد سواداً عند عدم

المؤثر، وهو ممتنع.

---

(1) هذه الالفاظ: «ورد بأنه يرد في البديهيات ككوني في هذه الساعة» منسوخة في الاصل.

(2) ا: فاما عين الحصول فلا تأثير أو زائد فيعود.

(3) الالفاظ: «ورد بأنه يرد في الحدوث الضروري» منسوخة في الاصل

لا يقال: نعني: يفني السواد، لأننا نقول: فيتقرر الموضوع أيضاً  
للحكم بالفناء.

واما في الوجود وقد بطل - واما في الموصوفية وليست ثبوتية  
والأفتقرت الى أخرى ويتسلسل؛ وايضا [19r] فتأثيره اما في  
ماهيتها او وجودها الى آخره والعدمي ليس أثراً.  
وردت بتوجهها على الضروري، ككوني في هذه الساعة  
وحدوث هذا الصوت.

فعورض بأفتقار عدم الى المرجح.

لا يقال: علّة عدم عدم العلّة، لأننا نقول: العلّة ثبوتية، لأنها  
نقيض اللاعلية فموصوفها ثابت، ولأنّ المعدوم لا يتميز ولا يتعدد،  
فيمتنع جعل بعضه علّة والبعض معلولاً.

ولقائل ان يقول: يتميز بالاضافات.

ورد: بأنّ عدم لا يترجّح، فلا مرجّح له.

ج: (1) أنّ أحد الطرفين ليس أولى به، لأنّ طريان الطرف

---

(1) حرف (ج) هنا تابع للترقيم المبدوء به في الصفحة 37.

الآخر، ان امكن، فوقوعه اما لسبب، فلا بد معها من عدمه. أو لا  
لسبب، فيترجّح المرجوح والآ فهو واجب. (1)

د: ان رجحانه يسبقه وجوب، لأن ما لا يترجّح صدوره لا يوجد  
ولا يحصل الا معه كما مر، ويلحقه وجوب لامتناع عدمه حال  
وجوده، وهما لازمان للماهية لا جزاها.

ه: أنه علة الحاجة الى المؤثر، خلافا لبعض اصحابنا. (2)

لنا: لو كان الحدوث، لتأخر الشيء عن نفسه [19v] لتأخر  
الشيء عن نفسه بمراتب لتأخره عن الوجود وهو عن اليجاد  
وهو عن الاحتياج وهو عن علته.

قالوا: فيحتاج عدم الممكن الى المؤثر وليس بأثر. قلنا: علة  
العدم عدم العلة.

و: أنه حال البقاء لا يستغني، خلافا لبعض المتكلمين.

لنا: علة الاحتياج ضرورة للزوم له.

لا يقال: يصير أولى، لأننا نقول: الأولوية المغنية عن المؤثر

ان حصلت حال الحدوث، فلا تأثير؛ والآ فهي المفتقر اليها.

---

(1) ا: فيقع المرجوح لا لعلّة وامتناعه أولى والا فالراجح واجب والمرجوح ممتنع.

(2) ا: لبعض المتكلمين.

قالوا: تأثيره اما في الوجود وهو تحصيل الحاصل؛ او في امر جديد، فليس الباقي.

قلنا: معناه بقاء الأثر لبقاء مؤثره.  
ولقائل ان يقول: امر جديد، لانه غير الاحداث.

### اما الممكن

فينقسم الى حال<sup>(1)</sup> - فان قوم محله فصورة - او تقوم به،  
فعرض - والى محل، - فالمتقوم هيولي، والمتقوم موضوع، فهو اخص،  
فعدمه اعم، والى ما ليس واحداً منهما - فان تعلق بالجسم للتدبير،  
فنفس؛ والا فعقل.

اما العرض فان اقتضى نسبة، فاما الحصول في المكان، وهو  
الايْن؛ او في الزمان او طرفه، وهو متى؛ [20r] او المتكررة، وهو  
الاضافة؛ او الانتقال بانتقال المحاط، وهو الملك؛ او أن يفعل وهو التأثير  
او أن ينفع، وهو التأثير؛ او هيئة الجسم بنسبة بعض اجزائه الى  
بعض، والى الخارج، وهو الوضع.

وان اقتضى قسمة، فكم؛ فان اشتركت الاجزاء في حد  
فمتصل؛ ان وجدت معاً فمقدار، ذو بعد خط، وذو بعدين سطح،

(1) ا: فينقسم عندهم الى حال . . . .



وذو ثلاثة جسم تعليمي وألاً فزمان؛ وان لم تشترك فعدد.  
وان لم يقتض شيئاً منهما، فكيفية اما محسوسة او نفسانية  
أو تهيؤ للتأثير والتأثر، وهو القوة واللاقوة؛ أو للكميات المتصلة  
كالاستقامة والانحناء او المنفصلة كالاولية والتركيب.

وانكر أصحابنا ما عدا الآين والمحسوسة والنفسانية. اما النسبية  
فلافتقار الاضافات الى محل، فلها اضافة أخرى ويتسلسل، ولأن  
الله سبحانه، موجود مع كل حادث، فيتصف بالمعية. ولأن وجودها  
غير ماهيتها، وأضافته سابقة، فتوجد قبل نفسها؛ ولأن نسبة الشيء  
الى الزمان تفتقر الى أخرى ويتسلسل، وكذا التأثير والتأثر.

احتج المثبتون بأن [20v.] فوقية السماء حاصلة، وجد الفرض  
أم لا، وليست عدمية لحصولها بعد العدم، والأ، فنفي النفي نفي؛ ولا  
نفس الذات، لأنها لا تقال بالقياس الى الغير، ولا تعدم بانعدامها.  
وسلمها معمر والتزم التسلسل؛ وأورد عليه: كل عدد له  
نصفه، وهو أقل من كله، فهو متناه فكذا ضعفه؛ فمنع الأولى الا  
في المتناهي والثالثة لأن معلومات الله اكثر من مقدوراته؛ وكذا  
تضعيف الالفين والالف والكل يتناهي.

واعترض: فالمتقدم والمتأخر معاً لوجود اضافتيهما؛ وايضا تمشي  
في اتصاف المعدم بالموجود، كالحكم اليوم على أمس بالماضي؛

وأيضاً ان أريد بالوضع الآن والمماسّة، فصحيح؛ وآلاً، فالعرض الواحد لا يحلّ في الحال.

لا يقال: قامت به وحدة، لأنّ الأشكال يعود في قيامها وكذا الملك.

وأما الكمّيّات فلأنّ السطح نهاية الجسم فهي فناؤه، وكذا الخط والنقطة؛ ولأنّه ينقسم بانقسامه، فيصير جسماً، والخط سطحاً، والنقطة خطاً.

ولفائل ان يقول: ليست من الأعراض السارية فلا تنقسم في كلّ جهة.

ولأنّ الزمان يستلزم محالات:

ا: ان جزءاً [21r] مضى وآخر حصل، فله زمان آخر ويتسلسل

ب: انه اما ماض أو مستقبل معدومان؛ أو حال ولا ينقسم

والأ فليس بحال، فهو الجزء.

ج: انه يلزم من فرض عدمه وجوده، لانه بعده، فهو واجب

ولا شيء من الواجب بمركب من الحادّثات؛ والصغرى ظاهرة.

د: انه مقدار مطلق الوجود، لأنّا كما نعلم ان حركة أمس

والآن موجودان، وحركة غداً ستوجد، نعلم ان الله - تعالى -

موجود أمس والآن وغداً، ولا ينطبق المتغير على الثابت.

لا يقال: نسبة المتغير الى المتغير زمان، والى الثابت دهر،  
والثابت الى الثابت سرمد، لأننا دللنا على معنى «كان ويكون»  
فلا يندفع بالعبارات.

ه: أنه - عندكم - مقدار امتداد الحركة، وهو معدوم، لعدم  
حصوله إلا بحصول جزئين، فيقدر الموجود المعدوم.

ولأن العدد مجموع وحدات، وهي عدمية، وألا فلها وحدات  
أخرى ويتسلسل؛ وكذا الاتينية، والأ، فلا تقوم بكل واحدة من  
الوحدتين، بل تتوزع عليهما، فهي مجموع امرين فهما الوحدتان.

قالوا: الواحد والانسان متغايران، لتغاير المشترك والمميز،  
وليست [21 v] عدمية، والأ، فالكثرة أما عدمية وهي عدمها فتكون  
ثبوتية؛ او وجودية، فليست مجموع العدميات.

وأما كميّات الكميات فلعدم ما تقوم به؛ وأما القوة واللاقوة،  
فلأن الصلابة تأليف، واللين عدم الممانعة، بناء على الجوهر الفرد.

### وتنقسم عند المتكلمين

الى قديم، لا أول له، وهو الله - تعالى -، والى محدث، له  
أول، وهو ما عداه.

قال الحكماء: مفهوم «كان الله في الازل» ليس عديمًا لأنه

«ما كان»، ولا عين الذات، والآن أزل ويلحقه معنى «كان»  
ويكون، فهو زمان.

قلنا: معناه: لو قدرنا أمانة بلا نهاية، وجد معهما لا فيها؛ وأيضاً  
نعقل القدم والحدوث في الزمان بلا زمان، لامتناع التسلسل،  
فنعقله في غيره.

ولهما خواص:

أ: أن القديم لا يستند الى المختار ويستند الى الموجب، لان  
بعض اصحابنا جعل عالمية الله - تعالى - معللة بعلمه؛ وأبو هاشم  
الحية والموجودية والعالمية والقادرية معللة بالالوهية.

ب: ذات الله - تعالى - وصفاته قديمة، وأنكرت المعتزلة  
الصفات، وتلزم أبا هاشم للقول بالأحوال الخمسة [22r]؛ والغير  
حادث، خلافا للحرانين في النفس والهيولي والدهر والفضاء.<sup>(1)</sup>

لنا: السمع لأن دليل التمانع لا يدل على نفي قديم عاجز.  
قالوا: النفس مبدأ الحياة، وهي حية فاعلة، والهيولي بالعكس،  
فلو حدثنا أفترقنا الى مادة ويتسلسل؛ والزمان لا يعدم لأن عدمه

---

(1) أ: ذات الله - تعالى - وصفاته قديمة اتفاقا وصفاته خلافا للبحشية في  
ما عدا الاحوال وغير ذلك ....

بعد وجوده بالزمان؛ وكذا الفضاء بالبدئية، والّا لما تميزت  
الجهات، وما امتنع فرض عدمه فواجب (1).

ج: القدم والحادث ليسا صفتين، خلافاً لابن سعيد في الأول  
والكرامية في الثاني.

لنا: لزوم التسلسل.

ولقائل ان يقول: لا يتّصف بهما الا الذات فقط.

د: الحادث غير مسبوق بمادة ولا مدة خلافاً للفلاسفة.

قالوا: الامكان سابق وهو وجودي ويغايّر صحّة التأثير لتوقّفه  
عليه، فله محلّ.

قلنا: لا يتّصف به في العدم كما مرّ.

قالوا: عدم الحادث قبل وجوده، وليست عدميّة لعروضها  
للوجود فموصفها موجود وهو الزمان.

قلنا: فالباري - تعالى - زمنيّ والزمان لتقدم عدم جزئه  
على وجوده.

[22v.] أما المحدث فإما متحيّز أو حالّ فيه أو لا.

وانكره جمهور أصحابنا لمساواته الباري - تعالى - في الماهيّة.

وردّ بجواز اشتراك المختلفين في سلب الغير عنهما.

---

(1) ا: فرض عدمه أو حدوثه فواجب

أما المتحيز فجوهر فرد، إن لم ينقسم، وإلا فجسم وأقله جوهران، وعند المعتزلة ثمانية والبحث لفظي.

وأما الحال فيه فعرض؛ فإما غير مشروط بالحياة وهي المحسوسات والاكوان<sup>(1)</sup> فمنها المبصرات وهي اللون<sup>(2)</sup>، فقليل: الخالص السواد، والبياض يتخيل من اختلاط الهواء بالأجزاء الشفافة<sup>(3)</sup>.. وقيل: والبياض كما في البيض المصلوق<sup>(4)</sup>.

وقالت المعتزلة: <الخالص هو السواد> والصفرة والحمرة والخضرة والضوء، وليس بجسم؛ لاختلاف الأجسام به وبالظلمة<sup>(5)</sup> وهي شرط وجود اللون عند ابن سينا، ورويته عندنا، والظلمة وليست وجودية عند المحققين<sup>(6)</sup> لأن البعيد يرى مجاور النار وما بينهما ولا يراها المجاور.

ومنها المسموع وهو الصوت والحروف وهي كيفيات<sup>(7)</sup> إما عارضة له أو حادثة آخر زمان حبس النفس.

(1) هذه الالفاظ: وهي المحسوسات والاكوان غير موجودة في التحرير الاول.

(2) ا: فمنهما المبصر وهو اللون فالخالص...

(3) هذه الالفاظ: والبياض يتخيل... الى الآخر غير موجودة في التحرير الاول.

(4) «كما في البيض المصلوق» غير موجودة في التحرير الاول.

(5) ا: وليس بجسم لجواز وجود الجسم مظلمًا.

(6) ا: عند بعضنا لان...

(7) ا: الصوت ومن كيفياته الحروف.

ومنها الطوم، فهي الخرافة والمرارة والملوحة والحلاوة والدسومة  
والحموضة والعفوسة والقبض والتفاهة.

تنبيه [23r] الخرافة تفعل تفريقاً، والعفوسة قبضا، فالمدرِك  
الطعم فقط أو هما.

ومنها الملموس وهو الحرارة والبرودة وليست عدمها، وإلا لم  
تحس؛ ولا نفس الجسم، وإلا فالخار بارد؛ والرطوبة فإن فسرت  
بالاممانعة فعدمية؛ أو بسهولة الالتصاق، فلا؛ واليبوسة تقابلها، والثقل  
والخفة المزائدتان على الحركة، لأن ثقل ماء في الجو وخفة ماء  
تحت الماء محسوسان.

واللين عدم ممانعة الغامز، والملاسة استواء وضع الأجزاء؛  
والخشونة بالعكس.

تنبيه: قيل تقوم بذواتها بعد مفارقة المحال؛ وإبطال انتقال  
العرض يبطله.

ومنها الاكوان، وهي الحصول في الحيز الوجودي.  
قيل: ليس الحيز معدوما، ولا جوهرًا، ولا فتتداخل أو تماس  
وليس <sup>(1)</sup> العرض محلاً.

---

(1) ا: أو تماس ولا يحل في..



مسألة: الحقّ عندي أنّ الحصول لا يعلّل بمعنى < آخر > وإلاّ فإنّ صحّ وجوده قبله <sup>(1)</sup> وأقتضى الاندفاع فأعتماد، وإلاّ فيحصل في آخر؛ <sup>(2)</sup> وإن لم يصحّ، لزم الدور لتوقّف كلّ واحد منهما على الآخر.

مسألة: الحصول الأوّل في الحيز الثاني حركة؛ وبالعكس سكون؛ والأوّل في الأوّل ليس واحداً منهما، إلاّ أن [23v] قلنا الحركة سكونات والبحث لفظي.

وهما موجودان <sup>(3)</sup> لأنّ تحرك الجسم بعد سكونه يستدعي وجودهما.

وأعترضه فالفاعلية كذلك فيتّصف القديم بالمحدث. وردّ: التغير في الإضافات لا يغيّر الذات.. وأعترض: اللازم أحدهما فقط.

وردّ: حقيقتهما الحصول والاختلاف بالعوائض. وحصول جوهرين في حيزين بحيث لا يتخلّلهما ثالث اجتماع وبالعكس افتراق.

وقيل: زائدان على الكون.

وردّ بأنّ متى عقلنا جوهرين في حيزين عقلناهما.

- (1) في التحرير الأول: لا علة للحصول والا فان صح وجودهما.  
 (2) ا: والا فيصح حصوله في آخر...  
 (3) في التحرير الأول: واستدل...

مسألة: حركة المحوي بحركة الحاوي عرضية.

مسألة: الأكوان متضادة وإن اقتضت حيزاً معيناً، لأنها تتماثل،

فتضاد؛ وقد لا تتعاقب كمقتضي الحصول الأول والثالث وما فوقه.

وإما<sup>(1)</sup> مشروط<sup>(2)</sup> بها ومنها الحياة وهي اعتدال المزاج، أو قوة

الحس والحركة، خلافاً لجمهور أصحابنا وأبن سينا.

قالوا: صفة بها صح أن يعلم ويقدر وإلا لما اختص بهما.

قلنا: فلم يختص بها.

قال <أبن سينا>: حياة العضو المفلوج ليست قوة الحس

والحركة، ولا الغذائية لبطلانها وحصولها في النبات. [24r].. قلنا:

عاجزة عن الفعل فقط، وغاذية النبات نوع آخر.

مسألة: الموت وجودي خلافاً لبعضهم.. لنا: «خلق الموت»

قالوا: معناه قدر.

مسألة: الحياة غير مشروطة بالبنية، خلافاً للمعتزلة والفلاسفة.

لنا: القائم بمجموع الأجزاء ليس واحداً، وجواز قيامها بهذا

متوقف على ذلك، وكذا من الطرف الآخر فيدور.

ومنها الاعتقادات، وهي ما يجد الحي من نفسه ويميزه عن

غيره؛ فإن كانت جزءاً لا تطابق، فجهل؛ وإلا فإما لا عن سبب،

(1) هذه اللفاظ: «وإما مشروط بها» جزاً فان التقسيم الذي أوله في الصفحة 47 والسطر 3.

(2) : وإما غير مشروط....

فتقليد؛ أو عن تصوّر الطرفين، فبديهيّات؛ أو عن الحسّ ضروريّات  
أو عن الاستدلال، فنظريّات؛ وإن كانت تردّدًا فإمّا على السويّة،  
فشك؛ وإلّا فالراجح ظنّ، والمرجوح وهم، ومراتبهما لا تحدّ.

مسألة: تصوّر العلم بديهيّ، خلافاً للأكثر. لنا: كاشف لغيره  
وجزء من علمي بوجودي البديهيّ.

ولقائل أن يقول: يكشف غيره عن العلم به فلا دور<sup>(1)</sup>.  
وقيل: سلبيّ. ورد: فهو سلب منافيّه الوجودي، وإلّا بطل  
قولكم فيصدق العالميّة على العدم.

وقيل: أنطباع. ورد: فالعالم بالحرارة حارّ.  
لا يقال: صورته؛ [24v] لأنّا نقول: إن لم تساو فلا علم؛ وأيضاً  
فالجدار الحارّ عالم.

لا يقال: ليس من شأنه الإدراك، لأنّا نقول: من شأنه الحصول  
فكذا هو.

قالوا: بعض المعلومات ليست في الخارج ولا نفياً.  
قلنا: فيحصل البحر في الدهن. وقيل: أصافي بمعنى التعلق  
وهو الحقّ إما معلول صفة أو بواسطة العالميّة.

مسألة: إن فسر العلم بالتعلّق، فيمتنع تعلق الواحد بمعلوماتين

---

(1) اذ عن العلم به لا عنه فلا دور

لعلنا نعلم هو (؟) فكذا مع الذهول عن علم بالآخر؛ وإلا فيجوز  
خلافاً لبعضهم في غير المتلازمين.

لنا: نعلم السواد والبياض للعلم بمضادتهما، وإلا، فهي مطلق  
المضادة، وينفكان لجواز الجهل بأحدهما.

ولقائل ان يقول: يمتنع مضادا.

مسألة: العلم تفصيلي، لأن المعلوم حاصل والآخر مجهول.

مسألة: العلوم المتعلقة بالمتغيرات مختلفة، خلافاً لوالدي  
- رحمه الله -

لنا: العلم بالدليل شرط النظر وبالمدلول ينفيه.

ولقائل ان يقول: إنما اختلف بسبب متعلقاته<sup>(1)</sup>.

مسألة: العلوم ضرورية ابتداءً، أو بواسطة؛ وإلا، فهي جهل  
الاحتمال الانفكاك.

مسألة: لا يكون العلم بالفرع ضرورياً وبالاصل كسبياً لأن  
الشك فيه يبطله.

[25r.] مسألة: المناقاة بين اعتقاد الضدين ذاتية لأن العلم

بوجود أحدهما مشروط بعدم الآخر<sup>(2)</sup>.

مسألة: المعلوم عند بعضهم ليس بمعلوم لأنه ليس بمتميز.

(1) هذه الجملة غير موجودة في التحرير الاول

(2) ا: بعدم ذلك...

قلنا: حكم، فيستدعي تصوّره وأيضا ثابت في الذهب.  
قالوا: يمتنع تصور الشريك لأنّه يفتقر بحلوله.. قلنا: الحال  
صورته ولو سلم فليس بمعدوم صرفا.

مسألة: عقل التكليف علم، وإلاّ لصحّ الانفكاك وليس حسبي<sup>(1)</sup>  
لحصوله للبهائم؛ ولا نظريّا، لأنّه شرطه فهو بالوجوب والامتناع.  
واعترض: لا يقتضي التلازم الاتحاد، كالعلة والمعلول، ولو  
سلم فالنائم والغافل ذاهلان، فهو غريزة تستلزمها مع السلامة.  
ومنها القدر [ة] وهي سلامة الأعضاء، خلافاً للمتكلّمين.  
قالوا: حركتا المختار والمرتعش متميزتان بصفة.

ولقائل ان يقول: هي السلامة.  
قيل لأصحابنا: الامتياز إما قبل الفعل وخلق الله له ولا قدرة،  
أو معهما ولا مكنة من الترك.. وللمعتزلة إما عند استواء الدواعي،  
ويمتنع عندهم، وإلاّ فالراجح ضروري.  
مسألة: [25v] القدرة مع الفعل، خلافاً للمعتزلة.

لنا: الفعل معدوم فلا أثر.  
قالوا: لو لم يكن الإيمان مقدوراً للكافر،<sup>(2)</sup> كلّف بما لا

(1) ا: وليس بالمحسوس...

(2) ا: قالوا لو عجز للكافر...

يطاق.. قلنا: ويلزمكم الامتناع اجتماعهما عندكم.  
لا يقال: مأمور بالإتيان في ثاني زمان، لأننا نقول: إن كان  
التأثر نفس الفعل، فلا أنفكاك؛ وإلا فيعود البحث في حدوثه.  
قالوا: تدخل<sup>(1)</sup> من العدم الى الوجود فيكون تحصيل الحاصل.  
قلنا: كالعلة والشرط.

ولقائل أن يعيد الكلام فيهما.. قالوا: فإما قدم العالم أو  
حدوثها.. قلنا: الحادث التعلق التنجزي وليس في قدرة العبد.  
مسألة: ولا تصلح للضدين، خلافا للمعتزلة.  
لنا: الممكن من هذا غيره من ذاك، ولأن نسبتهما إلى الطرفين  
إما متساوية فلا بد من مرجح والمؤثر المجموع، وإلا فلا تؤثر في  
المرجوح.

مسألة: العجز عديمي، خلافا لأصحابنا.. قالوا: ليس أولى من  
القدرة.. قلنا: لولا الدليل.

ولقائل ان يقول: العجز آفة، والسلامة عدمها، فهو وجودي.  
ومنها الإرادة.. فقليل: علم الحي أو ظنه بمنفعته.. قلنا: نجد  
ميلا زائداً عليه.

وقيل: كراهة الضد.. قلنا: قد نفعل عنه، وهي غير [26r]  
(1) ا: خرج..

الشهوة، لأنَّ شرب الدواء قد لا يشتهي.

مسألة: العزم إرادة جازمة بعد التردد؛ والمحبة إرادة؛ فمن الله الثواب، ومن العبد الطاعة وكذا الرضا.. قيل: ترك الاعتراض.

مسألة: المنافاة بين إرادتي الضدين كما في اعتقادهما.

مسألة: لا بد من إرادة ضرورية دفعا للتسلسل فوجب أسناد الكل إلى قضاء الله.

ولقائل ان يقول: لا يقتضي عدم الوسطة.

ومنها كلام النفس، ولم يقل به إلا أصحابنا، لأنَّ الامر ليس تخيل الحروف لأنها تابعة؛ ولا الإرادة والعلم والقدرة والحياة لتحققها دونه.

ومنها الألم واللذة الوجوديان، خلافا لابن زكريا في الثاني. وقال ابن سينا: إدراك الموافق لذة، والمنافي ألم، كالمعتزلة في قولهم إن كان متعلق الشهوة والنفرة، ولا قطع بأنهما نفس الإدراك. (1)

مسألة: تفرق الاتصال بوجوب الألم، عند الفلاسفة.. لنا عدمي.

وزاد ابن سينا سوء المزاج لانعكاس حد الألم وهو لفظي.

(1) ا: ولا دليل

ولقائل ان يقول: إذا صحّ الحد فليس لفظياً.

ومنها الادراكات وهي غير العلم للتفرقة. (1)

مسألة: [26 v.] الإبصار اتصال الشعاع بالمرئي عند بعضهم.

لنا: يشوشه الريح، ولا يتصل بالسما. ولقائل ان ينقضه  
بشعاع النيرين.

وأنطباع عند آخرين. لنا: فلا نرى الكبير والقرب والبعد،  
ولا يرد على جاعلة شرطاً.

مسألة: ولا يجب عند شرائطه المعروفة، خلافاً للمعتزلة  
والفلاسفة.

لنا: نرى الكبير صغيراً لرؤية بعض اجزائه فقط. وأيضا رؤية  
كل جزء ليست مشروطة بالأخرى وإلا لدار.

قالوا: فبحضرتنا جبال. قلنا: معارض بالعاديات.

ولقائل ان يقول: جواز الشيء لا ينافي القطع بعدمه.

مسألة: وصول الهواء إلى الصماخ لا يعتبر في السمع، خلافاً  
للفلاسفة والنظام.

لنا: فلا نسمع من وراء جدار صلب لتغير الشكل، ولا ندرك  
جهة كمجرد اللمس.

(1) ا: غير العلم لادراك التفرقة



ولقائل ان يقول: لا يشرط بقاء الشكل والقياس على اللمس  
لا يجدي. (1)

مسألة: الشم إما لتكيف الهواء المتصل بالخيشوم، أو لانفصال  
أجزاء لطيفة، أو تعلق فقط، كالعلم وهو أضعفها.  
وأحكامها أربعة:

أ: لا تنقل اتفاقاً، وإلا فهي متحيزة، وأستدلّ: لو جردناها  
عن غير اللوازم فإن لم تفتقر إلى محلّ [27r] وجب استغناؤها،  
وإلا فلا إلى مبهم لعدمه فتمتنع مفارقتها.  
ورد: لا يجب أن تحلّ فقط، واحتياج الشخص الى النوعي  
لا يشخصه [50] كالجسم إلى الحيز.

ولقائل ان يقول: احتياج الجسم إلى الحيز المبهم لا لوجوده.  
ب: لا يقوم بعضها ببعض، خلافاً للفلاسفة ومعمّر. لنا: ليس  
أولى من العكس.

ومحلّها ليس عرضاً وإلا عاد البحث.  
قالوا: اللونية المشتركة تغاير السوادية المميزة، وليست معدومة  
لعدم الواسطة فهي قائمة بها

ولقائل ان يقول: قيام جزء بكل.

(1) هذه الالفاظ: ولقائل ان يقول...الخ غير موجودة في التحرير الاول.

وأَيْضاً الحُلُول ليس العرض، والمحلّ، لوجودهما دونّه؛ ولا  
عدميّاً لأنّه نقيض اللاحلول؛ فحلّوله كالأول ويتسلسل.  
قلنا: مرّ الجواب.

ج: يمتنع بقاؤها، عندنا، وإلاّ فهو عرض قائم بها.. قيل  
ممنوع؛ ولو سلّم فيقوم مثله.

وأَيْضاً لو جاز فعدمها ليس واجباً، وإلاّ فالممكن ممتنع؛ ولا  
جائزاً، وإلاّ فسيببه إما وجوديّ موجب وهو طريان الضدّ المشروط  
بعدمه فيدور؛ أو مختار، ولا بدّ له من أثر وجوديّ فليس إعداماً؛  
أو عدميّ وهو انتفاء شرطه الجوهر [27v] وهو باقٍ ويعود  
الكلام في عدمه. (1)

قيل: كما يمتنع في ثاني زمان.. ولو سلّم، فشرطه أعراض لا  
لا تبقي، ولا يدفعه إلاّ الاستقراء.

قالوا: ممكنة لعينها في الأول فكذا في الثاني، وإلاّ فالممتنع  
واجب ويلزم نفي الصانع.

قلنا: تمتنع لغيرها ثانياً.

د: واحدها لا يحلّ في محلّين، ولا في الأكثر، خلافاً لأبي  
هاشم في الثاني فالتأليف، ولبعض الفلاسفة.

(1) ا: وهو باقٍ والكلام في عدمه كالاول...

لنا: لو جاز أن يكون الحاصل هنا هناك، جاز حصول الجسم في مكانين.

ولقائل أن يقول: إنما الكلام في محلين صارا بآتماعهما واحداً.

وأيضا فما الفرق بين الاثنين وما عداها؛ وإحالة صعوبة التفكيك على المختار أولى

وأما الأجسام فالنظر إما في مقوماتها.

مسألة: أجزاء المركب حساً موجودة بالفعل، والبسيط إما موجودة أو لا، متناهية أو لا؛ والأول مذهب جمهور المتكلمين، والثاني مذهب النظام، والثالث مردود، والرابع مذهب جمهور الفلاسفة. (1)

لنا وجوه:

أ: النقطة وجودية للاتفاق، واللماسة بها؛ ولا تنقسم وإلا فليست طرفاً، ولأنها موضع ملاقات الكرة للسطح، فيلزم تضليعها؛ وهي متحيزة، أو محللاً غير منقسم وإلا فتتقسم (2)

[28r.] ولقائل أن يقول: ليست من الأعراض السارية.

(1) أ: مذهب جمهور المتكلمين والثالث مردود. لنا وجوه...

(2) أ: أو محلها والا انقسمت بانقسامه

ب: الحركة منها حاضر، لأنّ الماضي ما كان حاضراً  
والمستقبل ما يكون، ولا ينقسم وإلاّ فليس بحاضر، فهي مركبة  
منه فكذا المسافة والزمان.

ج: لو تركب مما لا يتناهى لامتنع قطعه بالحركة. لا يقال:  
واحد بالفعل، لانا نقول: وحدة ما ينقسم ممتنعة لوجوه:

أ: أنّها إما نفس الذات، أو من لوازمها، فيمتنع افتراقهما؛  
أو عرض فيقبل القسمة لقبول محلّها؛ فإن قامت بها أخرى  
تسلسل، وإلاّ أنقسمت، فكذا المحلّ.

ب: أنّ المائتين الحاصلين بعد القسمة ليسا حادثين بالبديهة،  
ولا أحدهما عين الثاني فكانا معاً.

ج: أن مقاطع الجسم متصفة بالمختلقات، كالنصف والثلث  
فتتمايز الأجزاء.

قالوا: كلّ متحيّز له جهتان، فينقسم؛ وأيضا لو ركّب منها  
سطح فالمرئي من وجهيه غير الآخر؛ وأيضا لو ركّب خط من  
ستة منها، وتحرك جزء من فوق أحد طرفيه وآخر من تحت الآخر،  
تخاذا في متلّ الثالث والرابع فيماس بكلّ واحد من وجهيه  
وجه الآخر.

قلنا: تغاير الجهات لا يقتضي القسمة كالمركز [28v].

[28 v] ولقائل ان يقول: لم تتغايّر جهته بل حاذى بجملته.

مسألة: زعم أبث سينا أن الجسم مركّب من الهولى والصورة - وهي معنى التحيز - لقبوله الانفصال والقابل باق، فليس الاتّصال ولا الجسم لعدمه.

قلنا: لم يعدم، والاتّصال الوحدة، والانفصال التعدّد، وهو مورد هما.

مسألة: زعم ضرار والنجار أن الجسم مركّب من لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ورطوبة وبيوسة. لنا: فتغايّر التحيز لتغايّر المشترك والمميز.

ولقائل ان يقول: إن أريد أنها جواهر فلا يبطله وإلاّ فبالضرورة.

#### وإما في عوارضها:

مسألة: اختلف في حدوث الأجسام على أربعة مذاهب:

أ: قول جمهور كلّ ملة أنّها حادثة ذاتا وصفة.

ب: قول أرسطو وأتباعه بالعكس، وجسمية العناصر قديمة بالنوع، وصور المركّبات بالجنس.

ج: قول قدما الفلاسفة أنّها قديمة ذاتا فقط.

وأختلفوا: فقليل: كنات جسمًا؛ وقيل لا؛ والاولون اختلفوا

فقبل: الماء؛ وقيل الهواء وما تحتهما بالتكاثف وما فوقهما بالتلطف  
والسموات من الدخان؛ وقيل النار، وقيل الأرض، [29r] والآخر  
بالتكاثف أو بالتلطف؛ وقيل البخار والثقيلان بالتكاثف والحقيقان  
بالتلطف<sup>(1)</sup>؛ وقيل الخليط، وهي أجزاء صغيرة لا يتناهى من كل  
نوع، وإذا تحركت ظنَّ حدوثها؛ وقيل إذا اجتمعت: بناءً على  
الكمون والظهر وانكار المزاج والاستحالة. وقيل أجزاءً جسمانية  
كرية صلبة، منقسمة، وهما فقط، متحركة دائماً، وتصادفت تصادفاً  
مخصوصاً فحصل العالم ومن حركة السماء الأمتزاج.

وقيل: النور والظلمة؛ والآخرون اختلفوا. فقال الحرثانيون  
الخمسة المتقدمة ولما علم الباري - تعالى - أنَّ النفس تتعلّق  
بالهيولى تعشقها، وتنسى نفسها وتطلب اللذة الجسميّة ركبها  
كاملة، وأفاض عليها عقلاً يتذكر به عالمها ولذته الخالية عن  
الآلم، فيشتاق إليه وتبقى في نهاية البهجة والسعادة [55] ولم تبق  
شبهة، لأنَّ مخصّص الوقت التعلق، ولم يمكن زوال الشرور الباقية.  
لا يقال فلم تعلقت، لانا نقول للمتكلّمين: لانها تفعل بالاختيار؛  
وللفلاسفة: لها تصورات معدّة (?) بعضها للآخر حتى تنتهي إلى  
[29v.] تصور التعلق.

(1) ا: وقيل البخار والكثيفان بالتكاثف واللطيفان بالتلطف...

لا يقال علم الباري الفساد، فلم تركها، لأننا نقول: علم أن الأصلح عدم التعلق من ذاتها بعلمها، ولتكسب الفضائل.

وقيل: الأعداد المتولدة عن الوحدات، لأن قوام المركب بالسيط، وليس وراء وحدته شيء، وإلا فهو مركب؛ وهي قائمة بنفسها، وإلا فليست بمبدأ، فإذا عرض لها الوضع صارت نقطة فإن اجتمعت صار (هكذا) خطأ، ثم سطحا ثم جسما.

د: لا يقوله عاقل وتوقف جالينوس.

لنا: لو كانت أزلية فإما متحركة ويبطل لوجهين:

أ: أنه ينافي المسبوقية بالغير. قالوا: الشخصية فقط. قلنا: والنوعية لتركبها من حاصل ومنقضى.

ب: إن كل حادثة فعل مختار، فكذا المجموع فهو حادث.

قالوا: موجب<sup>(1)</sup> وتأخرت لقوات شرط، ولو سلم فقديمه لأنها وصحة التأثير ممكنان أزلاً وإلاً فالممتنع صار ممكناً. قلنا: إبطال الثاني مرّ والأول سيحي في باب إثبات الصانع.

أو ساكنة ويبطل بوجهين:

أ: أن امتناع الحركة إما لازم فلا تتحرك. قالوا: عدمي فلا

(1) ا: ممنوع...

يعلل؛ ولو سلم فمعارض [30r] بامتناع أزلية العالم لأنه لو لزم ماهيته لم يوجد.

قلنا: نفي محض بخلاف السكون لأنه نقيض اللامماسّة.

ب: أنه ثبوتي، فإن كان قديما واجبا فذاك، وإلا فله مؤثر واجب وفقاً للتسلسل وموجب لحدوث فعل المختار، فإن لم يوقف على شرط فذاك، وإلا فالشرط واجبا مع أن الحركة عنده واجبة في الفلك، وجائزة في العناصر، ولا جسم غيرهما. ومن أراد التعميم فليبين التماثل.

ولقائل ان يقول: لا حاجة الى بيانه لأن موضوع الدليل مطلق الذات.

قالوا: عدمي، ولو سلم فمستغن وإلا دار، لأن العلة الحدوث؛ ولو سلم فتعلق القدرة القديم عدم لأن إيجاد الموجود محال.<sup>(1)</sup>

لا يقال: قادر على إيجاده بواسطة أن يعدمه لأن مرادنا التعلق المخصوص<sup>(2)</sup>.

قلنا: العلة الامكان، والتعلق المعدوم تنجزى وهو حادث.

---

(1) هذه الالفاظ: «لان ايجاد الموجود محال»: غير موجودة في التحرير الاول

(2) ا: ولا يقال اوجده بواسطة أن يعدمه ويفيده لان مرادنا التعليق المخصوص



قالوا: الدعوى متناقضة لوجهين.

أ: إمكانه أزلي، وإلا فالممتنع صار ممكناً، فيرتفع الأمان عن حكم العقل<sup>(1)</sup>.

قلنا: إمكانه أزلي<sup>(2)</sup> وأزليته ممتنعة كالحادث بشرط حدوثه، وإلا فينتهي إلى حيث [30v] لو فرض قبل بلحظة صار أزلياً  
ب: إما أن تفسروا المحدث بسبق العدم، أو وجود الله - تعالى - فإما بالطبع فمسلّم فيهما؛ أو بالعلية والشرف ففي الثاني فقط أو بالزمان والمكان فممنوع فيهما إتفاقا وإلا فالحركة قديمة أو بتفسير آخر فأذكروه.

قلنا: كتقدّم بعض اجزاء الزمان على بعض، وليس بزمان ولو سلّمت، فليس بمتحرك ولا ساكن، لأنهما فرع الحصول في المكان: وليس معدوماً فإما مشار إليه متحيّز أو حال فيه، فله مكان فأجسام لا نهاية لها موجودة.

ولو سلم فمكانها خارج عنها فليس بجسم، وإلا فليس بمكان لأنه الذي تصحّ الحركة منه وإليه وعليه.

قلنا: السكون بقاء جوهرين متماسين، والحركة مماسة أحدهما الآخر.

(1) أ: إمكانه أزلي والا فوجب اتصافه بالامكان بعد أن امتنع فكذا بالوجود ..

(2) أ: لا بذاته لامكانه امكانه أزلي...

لا يقال: كان واحداً، لأننا نقول: فيمتنع أنقسامه لما مر.  
 قالوا: فاعله قديم، فكذا هو؛ وإلا فتخصيص وقته بمرجح محال،  
 لأنه لا امتياز في النفي ولا يترجح بنفسه.  
 ولقائل أن يقول: يمتنع ترجحه لا ترجيحه.  
 قلنا: كاختصاص الكوكب وثن والتمم ورقته<sup>(1)</sup> بمواضعها  
 مع بساط الفلك. وأيضا [31r] فالمرجح تعلق الإرادة الواجب  
 المستغنى.

لا يقال: التخصيص يستدعي الامتياز، فقبله أوقات؛ لأننا نقول:  
 كما يمتاز الوقت عن الوقت.  
 قالوا: مادته قديمة، لأن إمكانه ثبوتى يستدعي محلاً، وإلا  
 تسلسل، ولا تفارقه.

قلنا: عديمي، ولو سلم فيلزم التسلسل لامكانها؛ لا يقال: يقوم  
 بها، لأنه يصير مشروطاً بوجودها العرض المفارق فهو كذلك، هذا خلف.  
 قالوا: صورته قديمة، لأن عدم الزمان قبل وجوده، والقبليّة  
 وجوديّة، وإلا فالقبل بعد، ويعود البحث  
 قلنا: عديميّة لأنها صفة العدم<sup>(2)</sup>.

(1) ا: والتغن والركة بمواضعها...

(2) ا: وصفكم العدم بالقبليّة يشعر أنه عديمي لأنه وصفه...

قالوا: لا غاية له وإلا فيستكمل بها، فهو قديم وفاعله موجب..  
قلنا: سنبين أنه مختار..

ولقائل أن يردّ الاستكمال إلى الفعل.

مسألة: وهي متماثل، خلافا للنظام.

لنا وجوه:

أ: فلا تلبس عند الاستواء في الأعراس.. ورد<sup>(1)</sup> لو تصفحنا  
جميعها.

ب: متساوية في القبول، فكذا في الماهية؛ ورد بمنع الأولى،  
فإن الفلك لا يقبل المزاج؛ وقصة إبراهيم [31v] - عليه السلام -  
جزئية، أو لعل جعل في بدنه ما يقبل النار كالنعامة.  
ولو سلم فاشترك في لوازم.

ج: ليس معناه إلا الحصول في الحيز وهي متساوية فيه..  
ورد: لازم.

مسألة: وباقية، خلافا للنظام.

لنا: موجودة في أول زمان، فكذا الثاني، وإلا فالممكن  
ممتنع؛ ونقض بالأعراض.

---

(1) ا: واعترض انما يصح...

وَاسْتَدَلَّ بِاسْتِمْرَارِهَا حَسًّا، وَنَقَضَ بِاللَّوْنِ: وَلَا يُقَالُ: أَعْلَمَ  
بِالضَّرُورَةِ إِنِّي أَنَا، لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى نَفْيِ النَّفْسِ.  
قَالَ: هُوِيَّةُ الْحَيَوَانِ الْمَعِينِ لَهَا أَعْرَاضٌ مُخْصِصَةٌ، وَلَا تَبْقَى  
فَكَذَا الْمَجْمُوعُ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَدْعِيَ الضَّرُورَةَ فِي بَقَائِهِمَا.  
مَسْأَلَةٌ: وَلَا تَتَدَاخَلُ، خِلَافًا لِلنِّظَامِ.  
لَنَا: مِثْمَالَةٌ فَلَا تَتَمَيَّزُ بِذَاتِيَّ، وَلَا لِأَزْمٍ وَلَا عَرْضٍ فَتَتَّحِدُ.  
وَلِقَائِلُ أَنْ يَدْعِيَ الْبَدِيهَةَ لِعَدَمِ الْجَمَاعِ فِي الْحَيْزِ.  
مَسْأَلَةٌ: وَيَجُوزُ خَلُوهَا عَنِ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ، خِلَافًا  
لِأَصْحَابِنَا.

لَنَا: الْهَوَاءُ: إِحْتِجُوا بِقِيَاسِهَا عَلَى الْكُونِ، وَمَا قَبْلَ الْإِتِّصَافِ  
عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَذَاكَ <sup>(1)</sup> حَالٌ عَنِ الْجَامِعِ، وَهَذَا لِمَتَنَاعِ زَوَالِ  
الْبُعْدِي <sup>(2)</sup> إِلَّا بَضْدٌ، فَإِنْ صَحَّ ظَهَرَ الْفَرْقُ وَإِلَّا مَنَعَ الْأَصْلُ.  
مَسْأَلَةٌ: [32r] وَمَرِيَّةٌ خِلَافًا لِلْفَلَّاسِفَةِ.

لَنَا: نَرَى الطَّوِيلَ وَالْعَرِيضَ وَلَيْسَا عَرْضًا، لِأَنَّ مَحْلَهُمَا يَكُونُ  
الْجُزْءَ الْوَاحِدَ، لِأَسْتِحَالَةِ قِيَامِهِ بِأَكْثَرٍ فَيَنْقَسِمُ <sup>(3)</sup>.

(1) أ: والاول...

(2) أ: زوال ما بعد الا بضد...

(3) أ: فيتنقسم فهنا نفس الجوهر...

وأعترض: فينقسم الجوهر بل المرئي التأليف وهو كونهما في  
سمت.

وأجيب بأن الطويل حاصل في الحيز بخلاف العرض ويشبه  
أن يكون دليلاً.

مسألة: ويجوز افتراقهما حيث لا يكون بينهما ما يماسهما، خلافاً  
لأرسطو وأتباعه.

لنا: الصفيحة الملساء ترتفع دفعةً، وإلا تفككت، وحصول الهواء  
في الوسط بعد مروره بالطرفين.

ولقائل أن يمنع الارتفاع.<sup>(1)</sup>

وأيضاً المكان المنتقل إليه إن كان فيه جسم، فإن أنتقل إلى  
مكان الأول فدور، وإلى غيره يوجب تدافع العالم بحركة البقعة،  
وإلا تداخل.

ولقائل أن يقول: يتخلخل ما وراءه ويتكاثف ما يليه<sup>(2)</sup>

قالوا: يحتمل التقدير فهو مقدر.

قلنا: تقديرنا، كقولنا لو ضوعف نصف قطر العالم وقعت  
الكرة خارجاً وهو محال.

قالوا: فتقع الحركة فيه لا في زمان، لأن نسبته إلى زمان

(1) ا: ولقائل أن يقول يمنع...

(2) هذه الالفاظ «ولقائل أن يقول: يتخلخل...» غير موجودة في التحرير الأول

الملاء<sup>(1)</sup> كنسبة رقة آخر بالفرض إليه. [62] قلنا: لو لم تستحق الزمان لذاتها.

ولقائل ان يقول: يمتنع وجود حركة لا سريعة ولا بطيئة. [32v] مسألة: وهي متناهية، خلافا للهند.. لنا: فتمتنع الحركة المستديرة، لأن القطر إذا مال عن موازاة بعد غير متناه إلى مسامته وجب حصول نقطة أولى عليه ولا تحصل؛ بناء على نفي الجوهر.

قالوا: لا بد أن تتميز جوانب الخارج بالبدية، فيشار إليه فإما مقدار أو جسم؛ وأجيب أحياز تقديرية. ورد: إن لم تطابق ففرض كاذب.. وقالت الحكماء: ذلك التمييز وهمي.

مسألة: ولا تجب أبديتها، خلافا للفلاسفة والكرامية.. لنا: حادثة فقبول العدم من لوازمها.

قالت الحكماء: المؤثر موجب؛ وأيضا فتحصل البعدية الزمانية حال عدمه؛ وأيضا لا بد لآمكانه من محل، وليس وجوده لأنه معدوم فلو عدمت الهيولي تسلسل، ولا تخلو عن الجسم. قلنا: مر ابطال جميعها.

---

(1) ا: لان نسبته الى ملا كنسبة...

قالت الكرامية: عدمه إما باعدام معدّم، فإمّا وجوديّ وليس عين العدم، بل يقتضيه وهو الاعدام بالصدّ<sup>(1)</sup>؛ أو عديميّ ولا فرق بينه وبين عدم الفعل وإلاّ فيمتاز بثبوتيّ، فلا يستند إلى فاعل. قلنا: مردود لتوجّهه [33r] في المعدوم الان؛ أو بطريان ضدّ ويتوقّف على انتفائه ويدور.

قلنا: لا يتوقّف لأنّه معلوله. وأيضا ليس أولى من العكس. لا يقال: الحادث أقوى لتعلقه بالمؤثر، لأنّ الباقي مثله، ولا لامتناع عدمه، لأنّ الباقي يمنعه ولا لجواز تكثره لأنّه بناء على اجتماع المثلين.

قلنا: أقوى ولا نعرف لميّة. أو بانتفاء شرط، وهو العرض المفترق إلى الجسم فيدور. قلنا: لا يبقى، والجوهر لا يخلو، وتلازمهما كالمضافين والمعلولين.

وتنقسم إلى ما يشابه جزؤه ككله في الماهيّة وهو البسيط فإمّا فلكيّ.

قالت الحكماء: لا ثقيل ولا خفيف، لا حار ولا بارد، لا رطب ولا يابس<sup>(2)</sup>، ولا يقبل الحرق والالتئام والكون والفساد، لأنّ الجهة

(1) ا: يقتضيه وهو الشّيء وسيأتي...

(2) هذه الالفاظ «لا رطب ولا يابس» غير موجودة في التحرير الاول

موجودة فإنها مقصد المتحرك ومتعلق بالإشارة<sup>(1)</sup>. ولا تنقسم، وإلا فالواصل إلى نصفها إن تحرك لم يصل بعد، وإلا فهو هي، ولا بد من محدد كجريّ الفوق والتحت، الطبيعيين، بمحيطه ومركزه ولا يتحرك مستقيماً، وإلا فليس بمحدد، فلزم ما ذكرناه، لأنها بحركة [33v] مستقيمة، فهو بسيط وإلا قبل الخرق، فيمكن حصول وضع كل جزء للآخر؛ ففيه ميل فيتحرك بالاستدارة وليست طبيعية، وإلا أنقضت؛ ولا قسرية لأنها بخلافها، وفساده مذكور في كتبنا الحكيمية.

وإما عنصري وهي أرض وماء وهواء ونار كرات منطو بعضها على بعض إلا الماء.

قالوا: والحركة مسخنة فالنار لطيفة حارة جداً، والأرض بالعكس، وما بينهما يتلوها<sup>(2)</sup>.

وأورد: فالأرض أبرد من الماء، والنار في غاية الرطوبة، لأنها قبول الأشكال لا سهولة الالتصاق، وإلا فالهواء يابس.

قالوا: ويتقلب بعضها إلى بعض، كالنار عند الانطفاء، وهواء الكوز المبرد بالجمد والماء كفعل أصحاب الأكسير.

(1) ا: فانها مقصد المتحرك وجهة الإشارة...

(2) ا: والمتوسط يتلوها...



والى ما لا يشابه وهو المركب.  
قالوا: اذا اختلفت العناصر كسرت سورة كيفية هذا تلك  
كيفية ذاك وبالعكس<sup>(1)</sup>، فيحصل المزاج.

قلنا: فالكاسر مكسور، لوجوب مقارنة العلول للعلة.  
ولا يقال: الكاسر الصورة، لأنه بواسطة الكيفية ويعود المحذور  
وأما ما ليس [34r.] بمتحيز، ولا حال فيه<sup>(2)</sup>، فإما هيولى أو  
عقل أو نفس فلكية وقد مر، أو بشرية وسياتي، وأما الشياطين  
فقال أصحابنا أجسام لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة،  
وأنكرتها الفلاسفة، وأوائل المعتزلة، لأنها إما لطيفة فلا تقوى، أو  
كثيفة فنشاهدها.

قلنا: بمعنى عدم اللون وإبصار الكثيف لا يجب.  
وقال بعض الفلاسفة: ماهياتها مخالفة بالنوع للنفس .. وقال  
الآخرون النفس البشرية إن كانت شريرة فيشتد بعد المفارقة  
انجذابها لمشاكلها فتعاونها عليه فهي شيطان وبالعكس ملك.

(1) ا: كسرت كيفية هذا تلك وبالعكس...

(2) ا: ما ليس بجسم ولا عرض...

## خاتمة وفيها نظرات

آ: في الوحدة والكثرة

مسألة: كلّ موجودين يتمايزان بالتعين.. فقال أصحابنا<sup>(1)</sup>:

آ: فله تعين آخر ويتسلسل.. ولقائل ان يقول: يتميز التعين بنفسه.

ب: <sup>(2)</sup> فتعينها بعد وجودها ويدور؛ أو فلها تعينان.. ولقائل ان يقول: توجد به.

ج: <sup>(3)</sup> فيغاير الماهية، ولا يتحد وجودهما، فهي أثنان وكذا الكل [34 v].

ولقائل ان يقول: لا يتصف بالوجود إلا المجموع.. وقلنا: هذا<sup>(4)</sup> موجود فجزؤه الهاذية أولى.

مسألة: الغيران إما مثلان، وهما المشتركات في صفات النفس؛ أو اللذان يقوم أحدهما مقام الآخر؛ والأول يرادف للتماثل والثاني مستعار منه؛ أو مختلفان فإما ضدان وهما الوصفان الوجوديان اللذان يفترقان لذاتيهما كالسواد والحركة.

والغيران هما الشيان عند المعتزلة وزاد<sup>(5)</sup> أصحابنا اللذان

(1) ا: بالتعين وهو ثبوتي خلافا لأصحابنا قالوا فله..

(2) ا: وأيضا فتعينها...

(3) ا: وأيضا فيغاير...

(4) ا: وقيل: هذا...

(5) ا: وعند أصحابنا.

يجوز افتراقهما بزمان أو مكان أو وجود؛ وتصورها بديهيّ لانه  
جزء مخالفة السواد للبياض ومماثلته للسواد.

مسألة: لا يجتمع المثان، خلافا للمعتزلة، لنا: لا تمتاز بذاتي  
ولا لازم ولا عرض فتتحد.

قالوا: حكم الشيء حكم مثله؛ قلنا: يوجب الاتحاد.

ولقائل ان يقول: عدم الامتياز لا يوجب الاتحاد.

مسألة: التغاير والتماثل والتخالف ليست زائدة، خلافا لبعضهم.

قالوا: مغايرة السواد للبياض توجد دونهما، ولا بد أن تماثل

أو تخالف غيرها وكذا القول فيه، والتزموا ما لا نهاية له.. قلنا  
مر بطلانه.

ولقائل ان يقول اعتبارية [35 r] تنقطع بأنقطاعه.

ب: في العلة والمعلول.

تصور التأثير بديهيّ، لأن الخاص كقطعة اللحم كذلك.

مسألة: العدم ليس بعلة ولا معلول، خلافا للفلاسفة.

لنا التأثير يستدعي أصل الحصول.. قالوا: كما يستدعي

الوجود مرجحاً.

قلنا: العدم نفى محض.

مسألة: المعلول الشخصي ليس له علتان مستقلتان، وإلاّ فيستغني حال اقتقاره.

مسألة: والنوعيّ يعلّل بمختلفين، خلافاً لأكثر أصحابنا. لنا: المخالفة والمضادة معلولا السواد والبياض. قالوا: اقتقار المعلول إلى علة إما لذاته ولوازمه، فليس غيرها، وإلاّ فليست علة. قلنا: اقتقاره الى مطلق وتعينها من جهةها.

مسألة: يجوز صدور معلولين عن علة واحدة، خلافاً للفلاسفة والمعتزلة.

لنا الجسميّة علة التحيز والقبول<sup>(1)</sup>.

قالوا: المصدران متغايران فيما داخلان أو أحدهما، فتتركّب<sup>(2)</sup> أو خارجان أو أحدهما ويعود البحث<sup>(3)</sup>.

قلنا: اعتبار عقليّ، كمحاذاة المركز وسلب الباء والجيم عن الألف.

مسألة: يجوز [35 v] مشروطيّة تأثير العلة العقلية، خلافاً لأصحابنا.

لنا: شرط قبول الجوهر للعرض انتفاء ضده.

ولقائل ان يقول: ليس عقلياً

مسألة: ويجوز تركبها، خلافاً لأصحابنا.

---

(1) ا: والمكان والقبول.

(2) ا: داخلان في مركبه.

(3) ا: او خارجان ويعود البحث او احدهما فهي مركبة.

لنا: لا نتيجة إلا عن مقدمتين، ولا يوجب صفة العشرية إلا  
مجموع آحادها.

قالوا: فلا يوجب المجموع. قلنا: ينتقض بما مر.

ولقائل ان يقول: ليست النتيجة معلولة.

إلهي إنني معترف بتقصيري، عارف بأحتياجي إليك، وأفتقاري  
إلى رحمتك، فأفقر على ما يزيدني عجزاً عن معرفتك حتى تبتهج  
نفسي بذلك الحق: إنك على ما تشاء قدير. وقل، رب زدني علماً.



### [36r.] الركن الثالث في الالهيات

وفيه أقسام، الأول في الذات؛ والاستدلال إما بحدوث الأجسام لان<sup>(1)</sup> كل حادث له محدث لأنه ممكن لأنه وجد بعد العدم. وأعترض المعدوم نفي فلا يقبل: ورد: نعني بقاء الماهية أو بطلانها لا تقررهما.

ولقائل ان يقول: الماهية من حيث هي ليست معدومة. فأعترض بأنها كانت ممتنعة ووجبت لان<sup>(2)</sup> الشيء بشرط سبقه بالعدم ليس ازلياً فلصحة الوجود أول. ورد بأن ذلك لحضور وقتيهما، لا للماهية من حيث هي<sup>(3)</sup>، وايضاً: إن وجد قبل بلحظة فأزلياً.

ولقائل ان يقول: معنى الازل نفي الاولية، وبداية الصحة من جهة الحدوث فقط، وتعيين الوقت من خارج، ومع توهم عدمها تتصور بداية أخرى وليس ازلياً.

(1) ا: بحدوث الاجسام، كطريقة الخليل عليه السلام...

(2) ا: بأنها وجب وجودهما بعد امتناعه لان ...

(3) هذه الكلمات: لا للماهية... الى أخرى غير موجودة في التحرير الاول

وإما بإمكانها لكثرتها - وإما بحدوث الأعراض، كأنقلاب  
 النطفة علقه، ثم مضغة، وليس المؤثر الإنسان، ولا أبوية، ولا القوة  
 المولدة، وإلا فإن شعرت فهي موصوفة بالحكمة؛ وإلا فإن تساوت  
 أجزاء النطفة [36v.] صارت ككرة لأن القوة البسيطة - عندهم -  
 إنما تفعل في البسيط ككرة، وإلا، فكرات فلا بد من مؤثر غيرها.  
 وإما بإمكانها لتساوى الأجسام في الجسمية فأختصاص عرض  
 ما ببعضها ممكن.

مسألة: مدبر العالم واجب الوجود؛ والّا، فله مؤثر فإما ان  
 يدور فيتقدم الشيء على نفسه، او يتسلسل، فمجموع السلسلة  
 ممكن، لآفتقاره الى جزئه، فالمؤثر إما المجموع، أو بعضه، فيتقدم  
 الشيء على نفسه بمرتبة او مرتبتين؛ والخارج عنها واجب، فهو  
 أزلي أبدي.

قيل: ممكن، والوجود اولى، ولو سلم فاعلة الحدوث وهو  
 قديم... قلنا: بطلا.

قيل: إن عنيت بالتقدم الزماني، فلا تأثير؛ او الذاتي فإما  
 كونه مؤثراً فتلزم الشيء على نفسه، والّا فبين ما تعني ووجوده  
 وأمتناع<sup>(1)</sup> التقدم به.

(1) ا: ووجوده وعدم...



قلنا: كونه ما لم يوجد لا يؤثر وهو ظاهر.. قيل: المجموع يشعر بالتناهي.

قلنا: نعني بحيث لا يبقى شيء خارج السلسلة.  
قيل: التسلسل واجب، لأنّ المؤثر في الحوادث المحسوسة إما محدث فذاك، أو قديم فإن لم يتوقف تأثيره على شرط، فهي قديمة وإلا [37 r] وقت لا عن مرجح<sup>(1)</sup> وينسد باب إثبات الصانع؛<sup>(2)</sup> وإن توقف فإما قديم، ونعود؛ أو محدث، فإن كان مقارنا، فشرط حدوثه إما هذا، ويلزم الدور؛ أو آخر، فذاك؛ وإن كان سابقا، وهذه المؤثرية حادثة فعلتها إما وقد عدم أو الحادث فيدور أو آخر فذاك<sup>(3)</sup>.

قلنا: المختار يرجح بلا مرجح.

قيل معارض بوجهين:

أ: أنّ وجوده يماثل وجود الممكنات، كما مرّ؛ فإن عرض لماهية افتقر، فعلته إما الماهية، وهي معدومة؛ أو غيرها، فالواجب ممكن؛ وإن لم يعرض فحدوثه جائز للتماثل.

(1) ا: فهي قديمة والا فان لم تفتقر وقت...

(2) ا: اثبات الصانع؛ وان افتقرت لم يكن بمؤثر تام...

(3) ا: وان كان سابقا فالتأثير في هذه المؤثرية اما... او الحادث فذاك.

قلنا: وجوده عينه.

ب: لو كان < واجبا >، كان قديما، بمعنى أنه موجود مع كل زمان يفرض وقبله، وهي زمانية فالزمان قديم. لا يقال تقديرًا، لأننا نقول: فلا يعقل التّقدم.

قلنا: كتقدّم بعض أجزائه على بعض.

مسألة: وموجود، خلافا للملاحظة. لنا: المعدوم لا يتميّز.

قيل: واسطة. قلنا: بطل بالضرورة والبرهان. قيل: عدم السواد مميّز عن عدم البياض ويصحّ حلوله [37 v]. قلنا: فالمتحرّك معدوم وهو سفسطة.

فغورض بأنّه يساوي الممكن في الوجود، فيمكن، إما للمائلة أو التركيب إن خالف. قلنا: وجوده عينه.

### < القسم > الثاني في الصفات

وهي إما سلبية. مسألة: ماهيته - تعالى - تخالف الكلّ لعينها، خلافا لأبي هاشم في أنها تخالف بحالة توجب الموجودية والحيّة والعالمية والقادرية؛ ولأبسن سينا في أنها الوجود غير العارض، وهو مشترك.

لنا: لو لم تخالف بذاتها ماثلت، فأختصاصها بصفة إما لامر ويتسلسل وإلا فلجائز غني.

مسألة: وليست مركبة وإلاّ ففتقر الى جزئها.

مسألة: وليس بمتحيز، خلافا للجسمية، وأستدل: الأجسام متماثلة، فإما حادثة او قديمة؛ وأيضا متساوية في التحيز، فإن خالفها تركب.

وأعترض: قد تشترك المختلفات في لازم.

ولقائل ان يقول: تخالف بعارض.

والمعتمد: لو تحيز أنقسم، وإلاّ فهو اصغر الأشياء.

(1) وأيضا فعلم أحد الجزئين غير علم الآخر [38 r] فليس

بواحد، وعلى هذا، الانسان الواحد علما.

مسألة: ولا يتحد بشيء، وإلاّ فإن بقيا فأنان وإلاّ فلا اتحاد

لعدمهما أو أحدهما.

مسألة: ولا يحلّ في شيء وأستدلّ: حلولة إما واجب فيفتقر؛

وأيضا فالمحلّ جسم أو عرض، فإما حادث أو قديم؛ وإما جائز

فيستغني عنه.

وأعترض (2): يوجب الحالية كالعلم، وأيضا يوجب عقلا يصيره محلا.

ولو سلم فمشروط بحدوث المحلّ؛ والاستغناء مجرد دعوى.

(1) هذه الالفاظ «ولقائل ان يقول: انقساما بالقوة فلا تركيب» من التحرير

الاول منسوخة في الثاني.

(2) ا: ورد...

والمعتمد: أنّ المعقول من الحلول حصول العرض في الحيز  
تبعا ولا يصحّ عليه.

مسألة: وليس في جهة، خلافا للكرامية.

لنا: البديهة، لأنه ليس بمتحيز ولا حال<sup>(1)</sup>؛ وأيضا فمكانه  
يخالف الأمكنة وإلاّ فالحلولية محدثة لاستدعائها مخصصا مختارا،  
وموجود لأنّ النفي لا يتميّز، ومشار اليه وإلاّ فالحال مثله، فإن كان  
بالذات فجسم وإلاّ فعرض.

تنبيه: ظواهر المجسمة لا تعارض العقل، فإما أن نفوض علمها  
إلى الله - تعالى - كالسلف ومن وقف على «وما يعلم تأويله  
إلاّ الله»؛ أو ناولها تفصيلا كأكثر المتكلمين [38 v].

مسألة: ولا يتّصف بحادث، خلافا للكرامية.. لنا: فصّته من  
لوازم الماهية، فهي ازليّة، لأنّها متوقّفة على صحّة وجودها أزلاّ وهو  
يناقض الحدوث كما مرّ.. قالوا: إمكانها فقط.. قلنا: وهو على  
تحققها وهو على وجودها.

قالوا: ممكنة ولم توجد كالعلم.. قلنا: نفي محض فلا حكم عليه..  
قالوا: معارض بأنّ الله - تعالى - لم يكن في الأزل فاعلا

---

(1) ا: ليس بمتحيز ولا حال بالضرورة.

فاقبل العبراني من اختطاره عشية يوم  
 الاربعاء التاسع والعشرون لعمر عام اثنين  
 وخمسين وسبع مائة وكتب مصنفه البغوي  
 الى الله تعالى عبر العبراني محمد بن هلال والحرفي

مولانا مع طاب القاريخ العظيم ارتحل المغرب والتقى بجموعنا  
 بالشام وشجعهم بشيعة غرامهم بعز ظلمهم وكان كثير النقل  
 كما اطر السكينة طاب وآية فانه ثم طاب لمسا ان ثم ط  
 حب نونس ورجل مصر وولي في اللفظ اعز من بعض الامور  
 وكان لا يصغر على حالة وله في ادب اليوايض فقلب  
 عليه للقيمة واشتهر به وله مع ابن الخليل الكاتبة المتميز  
 مكابيل اربعة ايات عن سلامة فبعضه وحده دسنة  
 وفوقهم ورقة تحيلة واختطاه من ابا سريه وكتب  
 بحسب الله ريدان لمي الموسر الحسني خا الله بكماله له

خاتمة لباب المحصل

مع تعليق من خط يد السلطان مولاي زيدان (صحيفة 65)



للعالم، ولا عالماً بوجوده الآن، ولا رائيًا له مخبراً بأننا أرسلنا ولا ملزماً أحداً إقامة الصلواة.

قلنا: المتغير الإضافات وهي عدمية.

ولقائل ان يستدلّ بأسّحالة الأنفعال عليه.

مسألة: ويستحيل عليه اللذة والالم، خلافاً للفلاسفة في اللذة العقلية، وأستدلّ من توابع المزاج وليس بجسم.

ورد: إنتفاء سبب واحد؛ - والمعتمد أنها لا تكون قديمة، لانه يتصف بالحوادث فكذا الملتذ به.

قالوا: ليس بالخلق، بل علمه بكماله المطلق، لانه اكمل علم بأكمل معلوم.

قلنا: يبطلها الاجماع.

مسألة: ولا يتصف بلون ولا طعم إجماعاً؛ وأستدل: ليس بعضها كمالات ولا شرط الفاعلية فليس أولى.

ورد: في نفس [39 r] الأمر أو في عقلك؛ الأول بلا دليل، بل تستلزمه، وإن جهلنا لميته، والثاني لا تجب مطابقتها.

### وإما ثبوتية

مسألة: الله - سبحانه - قادر، خلافاً لجمهور الفلاسفة.. لنا:

العالم إما واجب الصدور عنه بلا شرط، فقديم؛ أو بشرط ويتسلسل

معاً أو لا إلى أول؛ وإما جائز وهو المطلوب.. قيل: واجب، والأزل  
 ينافي الحدوث، كالقدرة الأزلية - عندكم - لا تقارن صحة الوجود،  
 قلنا: لا يمنع التأثير، ولو سلم فكان يجب ان يوجد قبل  
 بلحظة، لأنه لا يصير أزلياً<sup>(1)</sup>.. قيل: مشروط.. قلنا: بطل التسلسل  
 .. قيل: الواسطة.. قلنا: باطل بالاجماع.. قيل: معارض بوجهين:  
 آ: ان مفهومه على قولكم محال لوجوه<sup>(2)</sup>،

ب: ان المصدر، إن كملت شروطه، امتنع الترك، وإلا، فان  
 لم ينصف إليه قصد قترجيح بلا مرجح وإلا فليس بتمام؛ وان لم  
 يستجمع وجب<sup>(3)</sup>.

ويؤكد أنه المعتزلة قالوا: صدور الثواب والعقاب واجب،  
 لاستلزام تركهما الجهل أو الحاجة الممتنعين؛ وأصحابنا قالوا: يتعلق  
 القدرة والارادة [39 v] بالمعينات ولا تغير فهي واجبة؛ والكل:  
 قالوا: ما علم وجوده وجب، وإلا امتنع فلا مكنة.

ج: أن حصولها إما مع أحدهما وهو واجب؛ او قبله، فيستلزم  
 حصول وقته لأنه شرطه وهو محال.. قلنا: لا يستلزم.

د: أن الترك عديم لأنه لا فرق بينه وبين «لم يفعل»، فليس بمقدور.

(1) ا: ولو سلم فمعدوم قبل الحدوث بلحظة...

(2) ا: أن حقيقته على قولكم...

(3) ا: قلنا: المختار يرجح بلا مرجح..



ولا يقال: فعل الضد، لأننا نقول: فلم يخل عن ضد العالم.

ب: أن ثبوته متعذر لوجوه<sup>(1)</sup>:

أ: أن القادرية إما أزلية فيستدعي صحة الأثر، أو حادثة فلها مؤثر، وليس مختارا وإلا عباد البحث: ولا يقال: هي الممكنة من الایجاد فيما لا يزال لحضور المانع، لأننا نقول: إن أمكن ارتفاعه فليفرض، وإن امتنع فدائما، وإلا صار الممتنع واجبا.

قلنا: أزلية ولا ممكنة من الممتنع.

ب: أن المقدور ثابت، لأنه متميز لاختصاصه بالمقدورية، وللتردد بينه وبين آخر، فلا يتعلق به، وإلا لزم الدور، أو إثبات الثابت.. لا يقال: الشرط التحقق والمتعلق الوجود، لأننا نقول: فالمتعلق ليس بثابت، لكنه مقدور، فما ليس بثابت ثابت.

قلنا: في الخارج ممنوع، وفي الذهن [40 r] لا ينتج دعواكم

ج: أنها قديمة، وقد فنيت عند وجود العالم.. قلنا: إضافة.

د: أنه يمكنه الایجاد، فالموجودية ليست نفس الأثر لأن لفظه

ليسها، لأنه ليس صفة للموجد لعوق عكس نقيضه، ولا وجوده، وإلا فقولنا وجد لأن القادر أوجده بمثابة لأنه وجد، فإما ممكنة تقع بالمختار، أو واجبة فيجب.

(1) هذه الالفاظ «ب: ان ثبوته...» الخ هي الجزء الثاني للتقسيم الذي بدأه في الصفحة 86 سطر 6.

مسألة: وعالم، خلافاً لقدماء الفلاسفة.

لنا: أفعاله محكمة حساً، والكبرى بديهيّة.. قيل: الواسطة.. قلنا: بطلت  
قيل: تعنون بالمحكم المطابق<sup>(1)</sup> للمنفعة أو المستحسن، وليس  
من كل الوجوه للشرور المشاهدة ولا مكان وجود الاكمل ومن  
بعضها لا يدل لاحكام فعل الساهي وإلاّ فأذكروه.

قلنا: الترتيب العجيب والتأليف اللطيف.. قيل: لا يدلّ على  
العلم، كالجاهل والنحلة.. قلنا: البديهة تفرق؛ والنحلة تعلم فعلها  
فقط.. قيل: معارض بوجهين:

آ: أنّه نسبة بينه وبين المعلوم وغير ذاته لا محالة، فالواحد  
فاعل وقابل ونسبة القبول الآمكان [40 v] والفعل الوجوب.. قلنا:  
الامكان العام ولا ينافي.

ولقائل ان يقول: هو هنا بمعنى لا يجب فينافي.

ب: أنّه ليس صفة نقصي ولا كمال، وإلاّ فيستكمل.. قلنا:  
خطابيّ وكونه كمالاً بديهي.

ولقائل أن يجيب (؟) بأن كمال العلم مستفاد منه فلا استكمل<sup>(2)</sup>.

مسألة: وحيّ اتّفاقاً، ومعناه انتفاء الامتناع عند الفلاسفة،

(1) ا: بالمحكم اما المطابق...

(2) هذه الالفاظ: «قلنا خطابيّ وكونه كمالاً... الى آخره غير موجودة في  
التحرير الاول.

وابي الحسين وصفة توجبه عندنا، وأستدلّ بأنه مصحح العلم والقدرة.. ورد: إلا في الواجب فإنه ذاته، والمعتمد أن الامتناع عديم فنفيه ثبوت.

مسألة: ومريد اتفاقاً، وهي غير العلم عندنا، وعند أبي علي وأبنة، والعلم بمصلحة الفعل ومفسدته عند أبي الحسين، وكونه غير مغلوب ولا مستكره عند النجار، وكونه عالماً بفعله، وآمراً بغيره عند الكعبي.

لنا: وقوع الفعل في وقت مع إمكانه في غيره يستدعي مخصّصاً، وليس القدرة لأن نسبتها على السوية، ولا العلم وإلا لزم الدور، لأنه تابع للمعلوم، ولا سائر الصفات وهو ظاهر فهو هي. ولقائل أن يقول: خاص بالافعال الزمانية.

قيل: الوقت جزؤها فيمتنع دونه، وليس سلبياً [41 r] لأن نقضه كذلك، ولا نفسه وإلا بطل ببطلانه.. لا يقال: فيدوم هذا الامكان مع الأثر، لأننا نقول: بناءً على ثبوت المعدوم.. قلنا: هذا المتحرك يمكن سكونه وليس معدوماً.

قيل: شرطه الوقت.. قلنا: ان كان معدوماً فلا يؤثر، وإلا عاد البحث.

ولقائل أن يقوله على الوقت.. قيل: تتولد الحوادث عن

الحركات السموية ولا يتقدم للمتأخر لاقتضاءها ذلك.. لا يقال:  
فمن خصص الأفلاك، لأننا نقول: لا زمان عند الفلاسفة، لأنه مقدار  
الحركة، ولا عندكم، لأنه محدث.

قلنا: سيبين أن لا مؤثر إلا الله.. قيل: المخصص القدرة واستواء  
نسبتها لا يمنع كالارادة، وإلا فلها إرادة أخرى.. لا يقال: كانت  
على صفة توجب تعلقها به، لأننا نقول: فالمؤثر موجب، وأيضا  
فمنقوله في القدرة.

قلنا: مفهوم المصدرية غير المخصصة، ويرد، عليه: تغاير  
العلوم لتغاير معلوماتها والتزمه أبو سهل.. قيل: العلم لأن العلم  
بأشتمال الفعل على المصلحة داع إلى الإيجاد [41 v]، بل أولى،  
فإنه لو علم إنسان مضار جهنم، وله إرادة دخولها، لم يدخل،  
وايضا لا يوجد إلا ما علم وجوده.

قلنا: سنبين امتناع التعليل والعلم تابع لكونه بحيث سيوجد  
فيدور.

قيل: معارض بأنها إما لغرض فيستكمل وإلا، فعبت.

قلنا: لا غرض والتعلق واجب لذاتها.

مسألة: وسميع، بصير اتفاقا، ومعناه علمه بالمسموع والمبصر،  
عند الفلاسفة وأبي الحسين.

لنا: حيّ فيصحّ اتّصافه بهما، فيتّصف، والّا فبضدّهما والنقص عليه محال.

قيل: لا يمتنع لمخالفتها حياتنا، او لأنّ ذاته غير قابلة او لتوقفهما على شرط محال عليه، كما عند الحكماء، ولو سلّم فيخلو عنهما كما مرّ، ولم سلّم فمورد (؟) استحالة النقص الاجماع وهو سمعيّ، فنتمسك به اولا، لأنّ صرفهما الى العلم مجاز، لا يجوز الا لمعارض، فيفتقر الخصم الى صحة نقيضه.

ولقائل ان يقول: السمك لا يسمع والعقرب لا يرى، واستدلّ ضدّهما نقص<sup>(1)</sup> [42 r]، فأحدنا أكمل.

وعورض بالمشي، فان خصّص بالأجسام فكذا الآخران. مسألة: ومتكلم اتّفاقا، ومعناه عند المعتزلة ايجاد أصوات دالة على معان مخصوصة في أجسام مخصوصة، والنزاع هل هو موضوعه اللغوي.

وعند أصحابنا بكلام النفس القائم به القديم الواحد وأنكرته المعتزلة.

احتجّ أصحابنا بوجوه:

---

(1) ا: واستدل السميع البصير أكمل فالواحد كذا وضدّهما نقص ...

آ: ما مرّـ. وردّ بأنّ النقص عرفاً العجز عن التلفظ، وثبوت أمر بلا مأمور.

قالت المعتزلة: التّصوّر سابق، وليس الآ الحروف والأصوات أو تخيلهما، فإن قلتم الأمر طلب، قلنا: بل ارادة، وحيث فرقتم، قلتم: يامر بما لا يريد، ويتوقّف على كونه متكلماً فيدور.

ب: أفعاله - سبحانه - تفتقر الى تخصّص، لجواز التّقدّم والتأخّر عليها، فكذا أفعال العباد المترددة بين الحظر والاباحة، والوجوب والندب، وليس المخصّص الارادة لوجود الأمر دونها<sup>(1)</sup> فهي الكلام. وردّ: المعنى يريد عقاب تارك الفعل الفلاني أو ثوابه [42 v]. ولقائل ان يقول: انما دلّ التردد على صحّة الاتّصاف بواحد لا بعينه.

ج: أن الله - تعالى - مطاع فهو أمرناه.. وردّ: إن عنيتم نفوذ قدرته فصحيح، والآ، فيعود.

د: الاجماع.. وردّ: في الاطلاق فقط.

والمعتمد تكليم موسى، عليه السلام.. لا يقال: موضوعه لغة الحروف والأصوات فليس صرفه لذلك المعنى أولى لانا نقول أولى لقوله «ان الكلام لفي الفؤاد».

(1) ا: لوجودها دون الامر...

ولا يقال : اثباته بالسمع دور ، لأننا نقول : ليس مما يتوقف العلم بصدق الرسول عليه .

مسألة : وبقا بنفسه ، خلافاً لأبي الحسن .

لنا : البقاء صفة ترجح الوجود وهو واجب ، وأيضا فبقاؤها ، إما بنفسها فهي أقوى ، أو بالذات ، ويدور ، أو بآخر ويتسلسل ويدور . ولقائل ان يقول : أمور اعتبارية تنقطع عند انقطاع الاعتبار . وليس في الشاهد لأن شرطه الحصول الثاني ، فيدور ؛ فإن قلت نفس الحصول ، قلت فنفس الذات .

قالوا : لم تكن باقية حال الحدوث ؛ قلنا : ولم تكن [ 43 r ] حادثة وقد مر أنه ليس بزائد . فإن قلت الحدوث نفس حصوله ، قلت فكذا البقاء .

مسألة : وعالم بكل معلوم ، خلافاً للفلاسفة وبعض المسلمين . لنا : جائز في الكل ، فأختصاصه بالبعض لمخصص

قالوا : فيعلم كونه عالما ولا يتناهى مراراً لا تتناهى (؟) . لا يقال : هو نفس العلم به ، لأننا نقول : الاضافة الى هذا غيرها الي ذاك .

قلنا : اللانهاية في الاضافات وهي عدمية .

وقيل : لا يعلم ذاته ، لأن اضافة الشيء الى نفسه محال .

لا يقال من حيث أنه عالم بغيره معلوماً وهو كاف، لانا  
نقول: حصوله متوقف على قيامه المتوقف على المغيرة ويدور.  
قلنا: منقوض بعلمنا بأنفسنا.

وقيل: لا يعلم غيره، لأنه انطباع أو اضافة فيتكثر.

قلنا: في اللوازم.

وقيل: لا يعلم الجزئيات لأن كون زيد في الدار ان بقي  
كان جهلاً، والّا، فتغير.

قلنا: في الأحوال والاضافات كما أنه قبل الحادث وبعده.

وقيل: لا يعلم المعدوم لوجهين<sup>(1)</sup>.

آ: أن المعلوم متميز؛ وعورض بعلمنا بطلوع الشمس غداً.

ب: لو علمها وجب وقوعها، والّا فهو جهل [43 v] ويلزم

الجبر.

قلنا: نلتزمه.. وقيل: لا يعلم غير المتناهي لوجوه:

آ: أن المعلوم يزيد وينقص.. قلنا: لا يدل على التناهي.

ب: أنه متميز فيتناهي.. قلنا: المتميز كل واحد.

ج: أن العلم بهذا غيره بذاك، لوجود أحدهما مع عدم الآخر،

فعلم بلا نهاية موجودة.

(1) ا: لا يعلم بها قبل وقوعها...



وأجيب: اضافات عدمية.. ورد بان العلم متوقف عليها فهي موجودة والّا فهو معدوم وقد مرّ أن أبا سهل التزمها.  
مسألة: وقادر على كلّ شيء، خلافاً لجميع الفرق.  
لنا: مصحح المقدورية الامكان وهو مشترك، فأختصاصها بالبعض بمخصّص، فلا مؤثر غيره؛ والّا فإن وقع بهما أجمع مستقلان، أو بأحدهما فترجيح بلا مرجح؛ والّا فيقع بهما حاله لا يقع.

الحكما: لا يصدر عن الواحد الّا واحد وقد مرّ؛ الثنوية: لا يفعل الشر والّا فهو خير شرير معاً.

قلنا: إن عنيتم موجدتهما فمسلم والّا فابدوه.

النظام: فعل القبيح محال لدلالته على الجهل او [44r] الحاجة.. قلنا: بل يفعل ما شاء؛ ولو سلم فالامتناع من جهة الداعي فقط، فإن أنجزام ارادة الترك داع الى منع الفعل. عباد: الأفعال إما واجبة، أو ممتنعة للعلم.. قلنا: فلا مقدور إذا؛ وايضا فليس ذاتيين، وايضا العلم بالوقوع تابع له، فيتأخر عن القدرة، فلا يبطلها.  
البلخي: لا يقدر على مثل مقدورنا، لأنه إما طاعة او سفه او عبث وهو محال.

قلنا: الفعل حركة او سكون وتلك احوال من حيث صدورها عنا.

أبو علي وابنه وأتباعهما: يقدر على مثل مقدورنا لا على نفسه  
والأ فإذا أرادته وكرهناه، يوجد للداعي ويمتنع للصارف.. قلنا:  
العدم للصارف ان لم يخلفه سبب آخر.

مسألة: وله علم وقدرة وحياة، خلافا للمعتزلة والفلاسفة،  
ويوجب العالمية والقادرية والحياة، عند مثبتتي الحال منا؛ وهي  
نفسها عند نفاذها لأن الثالث لا دليل عليه.

أبو علي الزائد ثابت معلوم، وأبو هاشم حال لا نعلم [44v]  
ولا يسميانه الا علمية.

ورد الثاني بامتناع ثبوتها للغير الفلاسفة: العلم انطباع  
والمعلومات مختلفة ولا يكثر الا اللوازم ويقولون صفة خارجة  
متقومة بالذات، وهو مرادف؛ فظهر الاتفاق على ما يقوله نفاة الاحوال.  
لنا: زائد<sup>(1)</sup> للعلم بالذات دونه.

ولقائل ان يقول: فالوحدة اذن زائدة.  
قالوا: فتفتقر وعلتها ليس الا الذات فهي فاعلة وقابلة..  
قلنا: تقدم.

قالوا: العالمية واجبة فتستغني.. قلنا: لا تثبتها، ولو سلم  
فليس بالذات.

قالوا: فتشاركه في القدم فيتماثلان فليس أحدهما صفة  
(1) ا: لنا لوجود ...

أولى - قلنا: القدم سلبى.

قالوا: يغير الذات فهو قول بقدماء متغايرة - قلنا: إن  
عنيتم التخالف فصحيح، ولا نطلقه لعدم الاذن؛ او المفارقة فممنوع  
والأ فابدوه.

قالوا: يتعلق بمعلومنا، فيماثل فهو حادث - قلنا: اشتراك  
في بعض اللوازم ولو سلم فقديم كالوجود.

ولقائل ان يقول: الوجود مشكك.

قالوا: فشم (؟) علوم بلا نهاية كالمعلومات. [45 r] - قلنا:  
وارد في الكل.

مسألة: وليس مريدا لذاته، خلافا للنجار.

لنا: ما مر.

وأحتج الجبائيان: فيريد كل مراد قياسا على العلم، ولأن  
تخصيصه ببعض بلا مرجح - ورد الأول: ثمثيلي (هكذا)؛ والثاني:  
تختص لذاتها.

مسألة: وارادته واجبة القدم، خلافا للمعتزلة في أنها محدثة  
لا في محل، والكرامية في أنه يخلقها في ذاته.

لنا: فتفتقر الى مخصص ويتسلسل - ولقائل ان يقول: ترجح  
غيرها، وهي بلا مرجح.

مسألة: وكلامه قديم، خلافا للمعتزلة والكرامية.  
والجمهور يعتقدون ان الخلاف في القدم فقط وقد مرّ لنا:  
وجهان :

آ: الاجماع لأنّ القائل بالحدوث لا يقول به.

ب: لو حدث فيما في ذاته وقد بطل، او في غيره فليس  
صفة، والّا فالجسم محرّك بحركة غيره.

قالوا: أمر بلا مأمور عبث.

أجاب عبد الله بن سعيد بان الأمر وسائرهما من عوارضه  
عند حدوث المكلّفين.

وردّ: فلا دليل عليه، لأننا لم نثبتّه [45 v] الّا بها.

ولقائل ان يقول: يثبت المعروض بعارضه.

وجمهور أصحابنا بأن المعدوم مأمور اما على تقدير الوجود،  
أو لما استمرّ صار المكلّف مأمورا، كأنسان أخبر بولد ما وصى  
من يقول له ان أباك كان يأمرك بالخير.

وردّ الأوّل: فالجماد مأمور.

قالوا: لو كان «إنّا أرسلنا أزليّا» كان كذبا.. قلنا: الخبر  
واحد ويختلف بالاضافات والاوقات.

قالوا : ناسخ ومنسوخ اجماعاً وهي صفة حادث (هكذا) .. قلنا :  
عائدة الى الحروف ولا نزاع.

مسألة : وواحد، خلافاً لبعض أصحابنا في أنه أمر ونهي وخبر  
وأستخبار ونداء.

لنا : الامر والنهي اخبار عن ترتب الثواب أو العقاب على  
الفعل أو الترك وكذا سائرهما.

ولقائل ان يقول : دلالة الأمر على الطلب ذاتية وعلى  
الخبر عرضية.

مسألة : وصدق والّا فهو نقص ؛ وأيضاً فقديم، فكان يمتنع  
الصدق، لكنه جائز بالضرورة للعلم.. لا يقال : اللفظ فقط، لأننا  
نقول للمعتزلة: ويلزمكم لتجوزكم الحذف والاضمار لحكمة فيرتفع  
الوثوق بالنص.

ولقائل ان يقول: انما جوزنا ما لا يرفع الوثوق [46r].

مسألة : ولم يثبت عندي صحة سماعه وقياسه على الرؤية  
فاسد، لأن هناك مشترك وهنا لم يتعلّق إلا بالصوت فهو المصحح.  
ولقائل ان يقول : الحقة والثقل والحدّ مغايرة للصوت المشترك  
مسألة : التكوين ازلي عند الحنفية.

لنا : إن أردتم المؤثرية فحادث، لأنها نسبة، أو الصفة المؤثرة  
فهي القدرة والّا فأبدوه.

قالوا : القدرة في الصحة وهو في الوجود.. قلنا : الصحة  
ذاتية<sup>(1)</sup> فيبطل غير القدرة، والّا فتأثيره اما ممكن فيجتمع المستقلان  
والمثلان بالتأثير، أو واجب فليس بمختار.

ولقائل ان يقول : المتعلقات مختلفة والوجوب لاحق.

مسألة : ولا صفة غير السبعة او الثمانية عند الظاهرين  
المتكلمين وأثبت أبو الحسن اليد والوجه والاستواء؛ وأبو اسحاق  
القيام بالنفس؛ والقاضي إدراك الشم والذوق واللمس؛ وعبد الله  
ابن سعيد القدم والرحمة والكرم والرضى؛ ومثبتو الحال العالمية  
والقدريّة والحبيّة؛ وأبو سهل بحسب كل [46 v.] معلوم ومقدور  
علما وقدرة ولا دليل على ذلك فيتوقف.

قالوا : كلّفنا بكمال المعرفة، وطريقها الاستدلال بالأفعال  
والتنزيه عن النقائص فقط، ولا يدلان الّا على هذه.

قلنا : بل بما يتوقف عليه الرسالة، ولو سلم فلا دليل، ومن  
مذهبنا تكليف ما لا يطاق، ولو سلم لا دليل على الحصر<sup>(2)</sup>.

---

(1) ا: الصحة من الذات

(2) ا: ولو سلم يتمتع الحصر

مسألة: وحقيقته غير معلومة عند الغزالي وضرار والحكما،  
خلافًا لجمهور أصحابنا.

قالوا: نعلم وجوده وهو ذاته... قلنا: المعلوم منه اما السلوب  
أو الاضافات المغايرة ولا يستلزمان العلم بها؛ وأيضا فلا يكتسب  
التصور كما مر.

مسألة: وتصح رؤيته، خلافًا للكل، لأن المشبهة والكرامية  
انما جوزوه لاعتقاد المكان والجهة.

لا يقال: إن أردتم الكشف التام فمسلم، أو الأبصار فممنوع  
اتفاقا؛ والا، فاذكروه.

قلنا: اذا رأينا شيئا معلوما أدركنا فرقا بين الحالتين، وليس  
عائدا الى الأنطباع ولا الى الشعاع

واعتمد [472] أصحابنا أن الجوهر والعرض مشتركان في  
صحة الرؤية فلها علّة مشتركة وليست الحدوث لأن جزؤه عدم،  
فهو الوجود اذ لا غيرهما، فكذا في الغائب

واعترض: لا نسلم أن الجوهر مرئي، ولو سلم فالصحتان  
مختلفتان، لآمتناع حصول احديهما للآخر؛ ولو سلم فعدمية فلا  
تعلل؛ ولو سلم، فيعزل المتماثلان بعلتين كما مر؛ ولو سلم،  
فالحدوث وجود مسبوق بعدم ولا يحصل الا في الزمان الاول فليس

فيه عدم؛ والّا آتجما؛ ولو سلّم فهي الامكان؛ فإن قلت عدمي،  
قلت وكذا معلوله؛ ولو سلّم فوجوده ذاته وهي مخالفة؛ ولو  
سلّم فيعتبر زوال المانع كالحياة المصححة للجهل والشهوة؛ او  
حضور الشرط ممتنع تحققه هناك.

والمعتمد السمع :

آ: أن الرؤية معلقة على استقرار الجبل فهي ممكنة  
لا يقال: حال كونه متحركاً. والّا لوجب حصولها لحصول  
المعلق عايه وهو باطل اجماعاً. لأننا نقول: المذكور الجبل فقط.  
ب: لو كانت ممتنعة لما طلبها موسى.

ج: قوله: [47 v.] « الى ربها ناظرة » وليس تقليب الحدقة،  
فوجب حمله على مسببه وهو أقوى المجازات.

لا يقال: ليس أولى من حمله على الانتظار أو اضمار ثواب،  
لأننا نقول: الأول سبب الغم والثاني مجاز، فالاضمار زيادة.  
ولقائل ان يقول: الانتظار سبب النظر، لأنه قبل الاستقرار  
في الجنة<sup>(1)</sup>.

قالوا: « لا تدركه الابصار » وهو صفة مدح لأن ما قبله وما

---

(1) هذه الكلمات: ولقائل ان يقول ... الى آخره غير موجودة في التحرير  
الاول.



بعده كذلك، وايضا فلا تدركه دائما، لأنه نقيض تدركه فيكذب.  
قلنا: الإدراك أخصّ لأنه احاطة

قالوا: فنراه الآن لحصول الشرائط الممكنة له.. قلنا: لا  
يجب؛ ولو سلم فرويته مخالفة فلا يشرط بها  
قالوا: فمقابل او في حكمه كالعرض.. قلنا: محل النزاع ولو  
سلم فليس كذا هناك.

مسألة: الإله - تعالى - واحد؛ والآ فان صحت المخالفة،  
فنقدر وقوعها وهو محال، لأنه إن حصلّا اجتمع النقيضان، او  
أحدهما وليس أولى؛ وأيضا فعاجزية الآخر اما ازليّة وكذا الفعل  
أو حادثة، فعدم القديم والآ يتحصلان لأنّ امتناع هذا بذاك  
وان امتنعت فقصّد أحدهما يمنع الآخر، لكنه ليس أولى.. فان  
قيل: علمه بالأصلح داع [48r] الى الترك.. قلت: الفعل لا يتوقف  
على داع، والا فالداعي الى القبيح ليس من فعل الله - تعالى.

### الثالث في الافعال

مسألة: لا تأثير لقدرة العبد، عند الشيخ؛ وتؤثر في حال، عند  
القاضي، ومع القدريّة، عند أبي اسحاق، ومع الارادة وجوبا بقدر  
الله، عند أبي المعالي وأبي الحسين والفلاسفة؛ ومستقلة، عند  
المعتزلة اختيارا

لنا وجوه :

آ: انه حال الفعل إن امتنع الترك، فلا اختيار؛ والآ، فلا بد من مرجح، وليس من فعله، والآ عاد البحث؛ فان وجب معه فذاك، والآ، أفنقر الى مخصص وقت الفعل.

ب: لو أثر لعلم تفاصيله، والآ فلا دليل على العلم القديم، ولان القصد الكلّي لا يكفي في الجزئي وهو بعد العلم؛ لكنه باطل للنائم؛ ولأن المتحرك تخللت حركته سكونات؛ ولأن فعله، عند الجبائية، انما هو علة الحصول في الحيز، والأكثر لا يعلمها ولقائل ان يقول: دليل العلم الاتقان، لا نفس الموجدية

ج: اذا اراد الله [48 v.] تحريك جسم وهو تسكينه، فإن حصل اجتماع النقيضان الى آخره.

قالوا: فلا يمكن من شيء لأنه ان أوجده الله، وجب؛ والآ، امتنع فتكليفه عبث كالجماد

لا يقال: يحسن الامر بالاكتساب اما بمعنى وقوعه عند حصول العزم، أو أنه مؤثر في الحال؛ لأننا نقول: ان استبد، والا عاد المحذور، والعزم اما به، والآ عاد، والآخر اعتراف بالتأثير.

قلنا: ويلزمكم للعلم والداعي.

قالوا: أضاف، سبحانه، الفعل الى العبد: «من يعمل سوءاً يجز به»

ومدح وذم وأنكر وتهدّد: «اليوم تجزّون»؛ «ما ذا عليهم لو آمنوا» «فمن شاء فليؤمن»؛ وأمر بالمسارعة والاستعانة: «سارعوا واستعينوا»؛ وذكر اعتراف الانبياء بذنوبهم والعصاة لعصيانهم: «قلنا ربّنا ظلمنا أنفسنا»؛ «لم نك من المصلين»؛ وذكر تحسّر العباد في الآخرة: «ربّنا أخرجنا منها» والكلّ مع العجز محال. لا يقال: معارض بما يدلّ على نقيضه: «الله خالق كلّ شيء» لأنّا نقول: فيكون حجة لهم، ولقدح في النبوة.. قلنا: يندفع الكلّ بأنه «لا يُسأل عما يفعل» [49r].

مسألة: الله - تعالى - يريد لكلّ كائن، خلافا للمعتزلة. لنا: «خالق الشيء» مريده ولأنّ إيمان الكافر محال للعلم فيمتنع أن يريده. (1)

قالوا: الامر دليل الارادة.. قلنا: ممنوع. قالوا: الطاعة موافقة الارادة، فالكافر مطيع.. قلنا: بل موافق الأمر. قالوا: الرضى بقضائه واجب، فليس الكفر بقضائه.. قلنا: الكفر مقضي لا قضاء.

مسألة: التولد باطل، خلافا للمعتزلة.. لنا: اذا دفع زيد جسما (1) فيستحيل ان يريده.

وجذبه عمرو، فاما ان تقع حركته بهما، او باحدهما ويبطل  
بما مر.

قالو : يحسن الأمر بالقتل والكسر.. قلنا: تقدّم وأيضا فالتأثير  
لعادة يخلقها الله - تعالى -

مسألة : قالت الفلاسفة : ثبت أنه - تعالى - واحد، فكذا  
معلوله، وليس عرضا لاحتياجه الى الجوهر ويدور؛ ولا متحيزاً  
لأنه مادة وصورة ولا يصدران عن الواحد؛ ولا مادة لأنها قابلة  
فقط؛ ولا صورة والآفتستغني عنها في الفعل وكذا في ذاتها  
ولا نفساً لأن فعلها بالجسم، فهو عقل، وعلة لجميعها؛ وليس معلوله  
واحداً [49 v.] والآ فكلّ اثنين علة ومعلول؛ وهو بسيط فله من  
ذاته الامكان، ومن علته الوجود، فوجوده علة للعقل الثاني،  
وامكانه للفلك الأقصى

قلنا: يجوز صدور الكثير عن الواحد؛ وأيضا فالامكان  
لا يؤثر لأنه عدمي، والآ فيما واجب وليس الآ واحداً؛ وأيضا صفة  
للممكن ومحتاج اليه؛ او ممكن فعلته اما الواجب ولا يصدر عنه  
أمران، او غيره وليس الآ هو أو معلوله؛ وأيضا يتسلسل؛ وأيضا  
امكان الفلك علته لأنها متساوية، فيجب؛ وأيضا فللفلك هيولى

وصورة جسميّة ونوعيّة والامكان واحد، فكيف صدرت عنه<sup>(1)</sup>.  
مسألة: قالوا: الموجود اما خير محض كالعقول، والأفلاك، او  
الخير أغلب كهذا العالم؛ ولما امتنع ايجاده مبرأ عن الشرور،  
وترك الخير الكثير لاجل الشرّ القليل شر كثير، وجب للحكمة  
ايجاده؛ لكن الخير مراد بالذات والشرّ بالعرض؛ وهذا معنى  
القضاء والقدر.

مسألة: الحسن والقبح بمعنى الملائمة والكمال وضديهما  
عقليّان اتفاقاً؛ [50 r] وبمعنى ايجاب الثواب والعقاب شرعيّان  
خلافاً للمعتزلة.

لنا وجوه:

أ: لو قبح تكليف ما لا يطاق، لما فعله - تعالى - لكنه كلف  
الكافر مع علمه بأنه لا يؤمن وأباً لهب؛ ومن الايمان التصديق بكفره  
ولقائل ان يقول: لا منافاة بين التكليف من حيث الاختيار  
وعدمه للعلم

ب: أن القبح ليس من الله - تعالى - اتفاقاً؛ ولا من  
العبد، لأنه مضطر، لاستحالة صدوره إلا للداعي.

---

(1) ا: صورة جسميّة ونوعيّة واسنادها الى الامكان الواحد والامكان  
واحد فكيف صدرت عنه.

ج : أن الكذب يحسن اذا تضمن انجاءً نبيّ.

لا يقال : الحسن التعريض او يتخلف الأثر عن المقتضي لما منع،  
لأننا نقول: فلا كذب إلا وفيه أما إضرار يصيره صدقاً او  
مانع لا يطلع عليه.

ولقائل ان يقول : ترك أقبح فقط لا فعل حسن.

قالوا: الظلم والكذب قبيح والإإنعام حسن بالضرورة وجد شرع  
ام لا.. قلنا: إن أردت الملائمة والمنافرة فمسلم والا فابده.

مسألة: لا يجب على الله - تعالى - لطف، ولا عوض، ولا ثواب،  
ولا عقاب، ولا أصلح، خلافاً للمعتزلة، وللبغداديين في الاخيرين.  
لنا: لا حاكم إلا الشرع؛ ولأن اللطف [50 v.] ما يفيد ترجيح  
الداعية، وهي ممكنة، فتوجد ابتداءً؛ ولو وجب العوض لقبح دفع  
الألم، ولأنه سبق من النعم ما يحسن معه التكليف؛ ولو وجب  
الأصلح لما خلق الفقر الفقر (هكذا) الكافر؛ ولأن العقاب حقه  
فيحسن اسقاطه

مسألة: ولا يفعل لغرض، خلافاً للمعتزلة وأكثر الفقهاء.

لنا: فيستكمل به؛ ولأن الغرض ممكن فيوجد ابتداءً..  
لا يقال: ممتنع دونه، لأننا نقول: ليس هو إلا إيصال اللذة الى

العبد، ولا يمتنع <على الله - تعالى - دون الوسائط>. (1)  
 قالوا: ففعله عبث.. قلنا: إن أردت الخالي عن الغرض،  
 فمصادرة؛ والا فأبده.

مسألة: علة حسن التكليف، عند المعتزلة، التعريض لاستحقاق  
 الثواب والتعظيم، وهو باطل لبطلان الحسن والقبح والوجوب؛  
 ولو سلم فالتفضل بهما حسن؛ ولو سلم فتكفي في الاستحقاق  
 الأفعال الخفيفة لأن كلمة الشهادة - أسهل من الجهاد - وثوابه  
 أعظم، فكان يجب أن يزيد الله - تعالى - في قوتنا ويكلفنا بما  
 لا يشق.

ونفاه آخرون، قالوا: [51r] إذا كان الكل بخلقه ففهم (هكذا)  
 [ففيما؟] التكليف، ويلزم المعتزلة للعلم؛ وأيضا الفعل اما ممتنع  
 عند استواء الداعيين، أو مرجوحية أحدهما، أو واجب عند  
 راجحيته؛ (2) وأيضا التكليف ليس حال الفعل، لأن إيجاد الموجود  
 ورفع محال؛ ولا قبله، لأن معنى كون الشيء فاعلا ليس إلا  
 حصول أثره.

لا يقال: بل معنى زائد، لأننا نقول: فإما مقدور للعبد ويتسلسل  
 والا فيمتنع تكليفه به؛ وأيضا فمنفعته لا تعود لله اتفاقا، ولا للعبد،

(1) ا: العبد ويمكن دونه.

(2) ا: أو واجب عند راجحيته وليس مقدورين...

لأنه في الحال مشقة، وفي المال يجوز خلقها ابتداءً، فتوسطه عبث..  
قلنا: طلب اللمية باطل، والآ فاعلية أيضا معللة ويتسلسل، بل  
لا بد من الانتهاء الى ما لا يعمل ولا أولى بهذا من أفعاله، سبحانه.

### الرابع في الاسماء

إسم الشيء إما ان يدل على ماهيته، او جزئها، او صفتها  
الحقيقية، او الاضافية، او السلبية، او ما يتركب عنها؛ فالدال على  
ماهية الله - تعالى - إن كانت معلومة جائز؛ وعلى الجزء  
محال، [51 v.] وعلى الباقي جائز؛ ولا نهاية لها فكذا الاسماء<sup>(1)</sup>.

يا واجب الأزل، ويا قديما، لم يزل (هكذا) تعلم أن أتكالي  
على عفوك يبسط آمالي، وأنقطاعي الى جلالك أفضل أعمالي، فحقق  
أملني فيك، وأشغلني عن الخلق بمعرفتك، وقني عذاب الشهوة ونار  
الغضب، وألم العصيان، انك على ما تشاء قدير.. «وقل، رب أعوذ  
بك من همزات الشياطين».

---

(1) ا: فكذا اسمائها.



[52r.] الركن الرابع في السمعيات

وفيه أقسام؛ والأول في النبوات.

مسألة: المعجز أمر خارق للعادة مع التحدي وعدم المعارض.

مسألة: محمد رسول الله، خلافا لسائر الملل.

لنا وجوه:

آ: أنه ادعى النبوة تواتراً وظهرت المعجزة عليه.<sup>(1)</sup>

ب: أخلاقه وأفعاله وأحكامه وسيره، وإن لم يدل كل واحد

منها فالمجموع.

ج: إخبار الأنبياء المتقدمين والكتب السماوية؛ ومنها

القرآن المتواتر، وخرق العادات كنبوع الماء وغيرها وتواترها معنوي،

والإخبار عن الغيب؛ وإذا قام رجل بمحضر ملك وقال: اني رسوله

وآيتي مخالفة عادته أو قيامه، فإن فعل، صدق ضرورة.

قيل: لا نسلم أن القرآن معجز، ولو سلم فجواز خرق العادة

يقدر في البديهيات ولو سلم فليس بمتواتر.

(1) أ: وظهرت المعجزة عليه ومنها القرآن المتواتر.

لا يقال، معنوي، لأننا نقول: المعجز بعضها، وليس بمتواتر؛ ولو سلم فالأخبار عن الغيب المخالف للعادة، ممنوع، والموافق مما يستعمله الرؤساء إذا حاولوا أمراً، ومنه قوله: «وعد الله»؛ وكذا الاجمالي، فإن لم يقع قالوا: لم يعين، ومنه «غلبت الروم»؛ ولو سلم فليس بمعجز، لأن الكهّان والمنجمين والمعبرين [52v] وأصحاب العزائم يفعلونه؛ ولو سلم، فدلالة المعجزة تتوقف على أنها فعل الله، ففعل نفس النبي، أو مزاجه مخالفان للغير، أو وجد جسمًا أو حيوانًا ذا خاصية عجيبة، أو إعاقة الجن والشیاطين أو الملائكة لأنهم يحيلون عليهم، ولا عصمة لهم إلا بقولهم؛ وعلى أنها لأجل التصديق وأفعاله - سبحانه - لا تعمل وليست لغرض، ويحققه أن الفعل بدون الداعي ممتنع، والآ فلا نزل على التصديق، وداعي القبيح بخلق الله فيصدق الكاذب ليضل العبد؛ ولو سلم ففعل المقصود ابتداءً عادة متطاولة أو تكريرها أو كرامة أو معجزة أو إرهاب لنبي آخر أو امتحان للعقول؛ وعلى «أن من صدقه الله صادق» وهو - سبحانه - عندكم خالق الكفر، فنحسن تصديق الكاذب، ولا يرد على المعتزلة؛ والرجوع إلى المثال ضعيف، ففعل الملك قام لحادث أو تذكر؛ والدوران لا يفيد اليقين؛ ولو سلم فالتمثيل ظني وكيف مع عدم الجامع؛ [53r] ولو سلم فالتمييز

بالأخلاق، ممّا يحكى عن بعض الحكماء؛ ولو سلم فالإخبار عنه ليس تفصيلاً.

لا يقال: حرق، لأننا نقول: شهادته تمنع، كالقرآن والإجمالي لا يفيد؛ واجيب: لو كذب لقبح المعجز.

ورد: يحتمل غير التصديق، فلا يقبح، كالمتشابه؛ وايضاً فإعانة الكفار واقعة مع سؤال المسلمين النصر.

والمعتمد القرآن، وغيره تكملة؛ وجواز القدح في البديهيّات بأنخراق العادة خاص بالفلاسفة، ولو سلم فلا ينافي، القطع بعدمها وكذا جميع الشبه الواردة على المعجزة.

وعورض ايضاً بقدح الدهرية في الصانع، وبإنكار التكليف وقد مر؛ وبشبهة البراهمة، وهي أن الأشياء حسنة وقبيحة أما ابتداءً أو للحاجة اليها، فلا فائدة. ورد: بناء على الحسن والقبح وقد مر.

وفوائد البعثة أما فيما يستقل العقل بأدراكه فقطع حجّتهم خلقنا للعبادة فيجب بيانها. لنا او هلا مددنا بزاجر عن القبيح [35v] او لم نعلم التعذيب على فعله؛ وإما فيما لا يستقل فمعرفة ما لا يتوقف فعله عليه من الصفات، او ازالة خوف المكلف، او معرفة الحسن والقبيح، فإنه قد يكون بخلاف العقل؛ او معرفة طبائع

الادوية ودرجات الفلك، لأنها لا تحصل إلا بالتجربة وهي عسيرة، ولو سلم فلا تفي كأحوال عطارده لصغره وخفائه؛ أو زوال التنازع الناشئ عن الاجتماع؛ أو عن فرض الشرائع والتعصب لها؛ أو للعبادة لأنّ العقليّ عادة أو لبلوغ المستعد إلى كماله؛ أو ليكون كالقلب في العالم، والعالم كالدماع؛ أو لتعليم الصنائع أو لاختلاق السياسة.. وبشبهتي اليهود:

آ: ان موسى، عليه السلام، لو وقت شرعه لتواتر، لأنه من من الأمور العظيمة؛ وإلا فيجوز أن محمداً - عليه السلام - وقت؛ ولو لم يوقت لما بقيت لأنّ الأمر لا يفيد التواتر، فهي مؤبدة؛ وإلا فيجوز نسخ شرعكم، أو الكذب على الله فيرتفع الأمان عن الخبر.

ورد: وقتها إجمالاً.

ب: أن اليهود والنصارى على كثرتهم يخبرون عن تأييد شرعهم [54r].

لا يقال: شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة، وبختنصر قتل اليهود، والآخرين قليلون ابتداءً، لأننا نقول: لا يقتل أمة عظيمة بحيث لا يبقى عدد التواتر، والآخر قدح في نبوة عيسى - عليه السلام - . ورد: يمنع هذا التواتر.

مسألة: المعصوم من يمتنع منه فعل القبيح بخاصية في نفسه أو بدنه عند قوم ، أو بمعنى عدم القدرة عليه ، عند أبي الحسن ؛ ومن يمكن منه عند آخرين ، لكن يخلق فيه مانع من الفعل . قالوا : ولو كانت بالمعنى الأول لبطل المدح والأمر والنهي ؛ وأيضا « قل : انما أنا بشر مثلكم » يدل عليه ، فالعصمة حصول ملكة الصفة في النفس مع العلم بالثواب والعقاب وتتابع البيان من الله - عز وجل - وخوف المواخذة على ترك الأولى ؛ وتجب للأنبياء من الكفر مطلقا خلافا للفضيلية في تجويزهم المعاصي وهي عندهم كفر .

لنا : فيجوز الاقتداء بهم فيه لقوله « فاتبعوني » . ولمن جوز إظهاره تقية قالوا لانه مود لالقاء النفس في [54v.] التهلكة .

قلنا : ويؤدي هذا إلى خفائه بالكلية ، إذ أولى أولى (هكذا) الأوقات به الابتداء .

وقبل النبوة ، خلافا لابن فورك وللحشوية بدليل « وجدك ضالاً ، ومن الكبائر مطلقاً ، خلافا لبعضهم .

لنا : فهم أقل درجة من العصاة ، إذ العقاب على قدر المرتبة بدليل من يات منكن ، او من عدول الامة بدليل « إن جاءكم فاسق » ،

فيجب زجرهم وإذ أتتهم محرمة وأتباعهم في المحرم فيجتمع النقيضان؛ وقبل النبوة ، خلافا لبعضهم .. قالوا: إخوة يوسف؛ قلنا: ليسوا أنبياء؛ ولو سلم فنادر والممنوع لو أشتهر لفوات المقصود حينئذ؛ ولا تجب من الصغائر، خلافا للروافض؛ وجوزها النظام بمعنى السهو والنسيان. لنا: إن يبقى مكلفاً فهو ما لا يطاق؛ وإلا فليس بمعصية؛ فالعتاب على ترك التحفظ منه؛ وبعضهم بمعنى ترك الأولى؛ ولا يقال: فيستمر إذ لا شيء إلا وأولى منه، لأننا نزيد إذا كان فيه فوات منفعة أو حصول مضرة.

ولقائل أن يقول: العقاب باحث وليس عقوبة؛ [55 r] أما «فعضى آدم»، فقليل أضرار أولاده؛ وقال ابن فورك قبل البعثة؛ وقال الأصم نسيانا.

ورد: بتذكر إبليس وأعرافها؛ وقيل: فهم الشخص والمراد النوع، لأن هذا يشار بها إليهما؛ وقيل: ليس نصا التحريم فصرفه لدليل.

مسألة: الكرامات جائزة، خلافا للمعتزلة وأبي إسحاق.

لنا: قصة مريم وآصف وتتميز عن المعجزة بالتحدي.

ولقائل أن يقول: الأولى إرهاب لعيسى، والثانية معجزة لسليمان - صلى الله عليهما.

مسألة: الأنبياء أفضل من الملائكة، خلافا للمعتزلة، والقاضي والفلاسفة.

لنا: «إن الله أصطفى، والعالمين إما عام أو في ذلك الزمان، ولان عبادة البشر أشق لكثرة الصوارف فهي أفضل.

قالت الفلاسفة: بسيط ونورانية علوية ومطهرة عن الشهوة والغضب وكاملة بالفعل ولا ينفع العلم والعمل وقوية على تصريف الاجسام ومتوجهة باختيارها إلى الخير الصرف ومختصة بالهياكل العلوية ومدبرة لهذا العالم فهي أفضل.

قلنا: مبنى على فاسد أصولهم.. [55 v] قال القاضي: «إلا أن تكونا ملكين، ولا الملائكة المقربون.. قلنا: مذكور في الكتب البسيطة.

### الثاني في المعاد

وأطبق المسلمون على البدني، إما بمعنى إعادة المدوم، أو جميع الأجزاء؛ والفلاسفة على الروحاني؛ وجمع من المسلمين والنصارى عليهما، ونفاهما الدهرية وتوقف جالينوس.

مسألة: المشار إليه بأنا <آ> إما جسم وهو قول المتكلمين؛ فقليل البنية المحسوسة، وتبطل بأنها منتقلة في الصغر والكبر والذبول والسمن، وبأن المحسوس اللون والشكل.

وقال ابن الراوندي: جزء في القلب؛ وقال النظام: أجزاء  
سارية؛ وقالت الأطباء: البخار القلبي.

وقيل الدماغى؛ وقيل الاخلاط؛ وقيل الدم؛ <ب> أو جسماني؛  
ف قيل المزاج، وقيل الشكل والتأليف؛ وقيل الحياة؛ <ج> أو لا  
<واحد> منهما وهو قول الغزالي والفلاسفة ومعمرو؛ واحتجوا  
بوجهين:

آ: أن العلم بما لا ينقسم مثله، [56r] وإلا فجزؤه إما علم به،  
فالجزء مثل الكل؛ وإلا فإن حصلت مع الاجتماع هيئة عاد البحث؛  
وإلا فليس علماً بالله - تعالى - فمحلّه كذلك، وكلّ متحيّز منقسم -  
قلنا: الصغرى منقوضة بالنقطة، والوحدة؛ والكبرى بالجزء.

ولقائل ان يقول: ليس من الأعراض السارية.

ب: محلّ الأعراض النفسانية ليس البدن، لكثرة؛ ولا جزؤه،  
وإلا، فإن حلت مع ذلك في غيره، فالإنسان الواحد علماً قادرون  
والأفهي جماد.

ولقائل ان يقول: ليست عالمة قادرة فقط.

قلنا: منقوض بمذهب ابن سينا في الحواسّ والشهوة والغضب؛  
ولو سلّمّا، فمعارض بأن البدن يدرك الجزئي وكذا الكلّي لحمله  
عليه والتصديق مسبوق بالتصور.



لا يقال: تدركهما النفس، لأننا نقول: فيدرك مرتين  
ولأنه جزؤه.

لا يقال: المدرك الهاذية فقط<sup>(1)</sup> لأننا نقول: ليس تعينا، لأنَّ العدم  
لا يدرك، فهو أمر واحد في الكل فلا اختلاف.  
ولقائل أن يقول: تدرك الجزئي [56v] بواسطة البدن والكلبي  
بذاتها.

مسألة: وهي عند أرسطو متحدة بالنوع لأشتراكها في كونها  
نفوسا بشرية وآلا فتتركب فهي جسم.

ورد: الاشتراك في عارض؛ ولو سلم، فليست بجسم والثابت  
العكس؛ وهي تحت الجوهر فتتركب؛

ومختلفة، عند غيره، لاختلافها في العفة والفجور، ولا يرجع  
إلى المزاج لوجوده بالعكس، ولتبدله؛ ولا إلى غيره، لأنه قد يقتضي  
عكس ما تقتضي، والملزومات تختلف باختلاف لوازمها.

ولقائل أن يقول: الملزوم هنا مجموع النفس والعوارض فلا  
يلزم الاختلاف.

مسألة: وحادثة، خلافاً لأفلاطون.

وأحتج: لو كانت أزلية فإما واحدة، فعند التعلق إن حصلت

---

(1) لا يقال: المدرك كونه هذا فقط.

كثرة، فهي حادثة؛ وإلا، فما علمه زيد علمه كلّ احد؛ او كثيرة، فلا امتياز لأنّه ليس بالذاتي، واللازم لاتّحادها، او بعضها بالنوع؛ ولا بالعوارض لعدم البدن.

ورّد: بجواز كون كل واحد [57r] منها نوع؛ ولو سلّم، فبعوارض بدن آخر.

مسألة: التناسخ فاسد لوجوه:

آ: أن الاستعداد علّة لحدوثها، فتتعلق بالبدن ففسان والموجود واحدة.

ورّد: هنا على الحدوث وهو دور؛ ولو سلّم، فلا يقبل أخرى للاختلاف إما في الذات أو في العوارض؛ ولو سلّم، فاحدهما لا تدرك الأخرى.

ب: لو صحّ، لتذكرنا حال البدن؛ ورّد: موقوف على التعلق به.

ج: لو صحّ، فإما واجب فالهاككون مثل المحدثين؛ أو جائز فتبقى معطلة وهو ضعيف.

مسألة: وعدمها ممتنع، وآلا فلامكانه محلّ، ويجب بقاؤه مع المقبول فلها مادة، فهي جسم؛ ولو سلّم، فلا تنعدم<sup>(1)</sup> وآلا فلها مادة أخرى، وينتهي الى ما لا ينعدم وهو المطلوب.

---

(1) ا: ولو سلم فلها مادة فلا تنعدم...

ولقائل ان يقول: العرض لإمكانه محلّ وليس مركّب.  
وردّ: الامكان عديميّ؛ ولو سلّم، فكذا في السابق؛ ولو سلّم  
فليست بجسم والثابت العكس؛ ولو سلّم، فليس المطلوب المادة،  
ولا يلزم [57v] من بقائها بقاؤها، فيفوت المقصود من اثبات  
السعادة والشقاوة.

مسألة: وتذكر الجزئيات، خلافا لأرسطو وأبن سينا.  
لنا: حامل الكلّي على جزئيّه يدركهما.  
قالوا: اذا تخيلنا ذا جهتين متساويتين فمحلّهما ليس واحدا  
لأنّ الأمتياز اما بذاتي او لازم، لكنه حاصل.  
قلنا: الادراك ليس أنطباعا، لوجوده في الخيال وعدم الآخر؛  
بل غايته المشروطيّة، فنقول الأنطباع في الخيال والنفس تطالعه  
هناك.

ولقائل ان يقول: تدرك الجزئيّ بآلة بخلاف الكلّي.  
مسألة: النفس العالمة النقيّة عن هيئات البدن سعيدة بعد  
الموت، لأنّ اللذة ادراك الملائم وهو المفارق وهو حاصل.  
قلنا: الإدراك ليس اللذة، لحصوله دونها، ولا سببها لأنّ الاستقراء  
والقياس لا يفيدان اليقين؛ ولو سلّم، فلعله موقوف على حضور  
شرط، أو زوال مانع.

والتي بالعكس منها، شقية لا (هكذا) بسبب هيئات البدن،  
لأنّها تنقطع وقد [58r] بينا ضعف الفرق.

مسألة: إعادة المعدوم جائزة، خلافاً للفلاسفة والكرامية وأبي  
الحسين.

لنا: الامتناع ليس للماهية ولا لازمها وإلا، لما وجد أولاً  
والعارض يزول.

لا يقال: يمتنع الحكم عليه، لأنه معدوم، لنا نقول: هذا  
تناقض.

قالوا: لا يحكم عليه بالعود لأنه ليس بثابت<sup>(1)</sup>؛ قلنا تناقض.  
قالوا: بتقدير الوقوع، لا يتميز عن مثله؛ قلنا: في علمنا فقط.  
قالوا: فيعاد وقته، فهو من حيث أنه معاد مبتدأ... قلنا: لو أعيد  
وجوده بعينه.

مسألة: المعاد بمعنى جمع الأجزاء حق، خلافاً للفلاسفة.  
لنا: ممكن لأن قبول الجسم للعرض ذاتي له، وهو - تعالى -  
قادر على كل ممكن، والصادق أخبر عنه فهو واجب.  
واعترض: لا نسلم الامكان وبيانه ما مر؛ ولو سلم، فلاخبار

---

(1) ا: بالعود لان المحكوم عليه لانه ليس بثابت...

بالروحانيّ فقط؛ وما جاء في شرعنا، فدلالة اللفظ ليست قطعية  
ولأن التشبيه ايضا.

ورد: فليس تأويلكم أولى من [58v] تأويلنا.. قلنا: ثبت  
بالتواتر أنه - عليه السلام - أثبتته؛ فعورض بوجوه:  
آ: أن العالم أبديّ.. قلنا: تقدم.

ب: أن الجنة والنار ليسا في عالم الأفلاك، لأنها لا تخالط  
الفاسد؛ ولا العناصر لأنه تناسخ؛ ولا في غيره، وإلا، فهو كرة  
فيقع الخلاء.. قلنا: جائز.

ج: إذا أكل إنسان جزء إنسان، فليس إعادة له أولى من  
إعادته للآخر.

قلنا: بل للأول لأنه أصليّ له.

د: ليس المقصود منه الألم، لأنه ممتنع على الحكيم؛ ولا  
دفعه، لأنّ العدم كاف؛ ولا اللذة، لأنّ الحقيقة هي الروحانية..  
قلنا: مرّ اثبات الحسيّة.

تنبيه.. لا يتمّ القول بجمع الأجزاء إلا بالقول بإعادة المعدوم  
أذ هويّة الشخص أمر زائد عليها.

مسألة: لم يثبت بدليل قطعيّ أنّ الله يُعدم الأجزاء،  
واستدلّ بوجوه:

آ: «كل شيء هالك» وهو الفناء.. قلنا: بل الخروج عن حدّ الانتفاع.

ب: «هو الأوّل والآخرة».. قلنا: بحسب الاستحقاق.

ج: «كما بدأنا أوّل خلق نعيده» [59 r].. قلنا: تقتضى التشابه في كلّ الأمور.

مسألة: سائر السمعيّات من عذاب القبر والصراط والميزان وإنطاق الجوارح وتطابير الكتب وأحوال الجنّة والنار ممكنة والله - تعالى - قادر، والصادق أخبر عنها.

مسألة: وعيد أصحاب الكبائر منقطع، خلافا للمعتزلة.  
لنا: وجوه:

آ: «فمن يعمل مثقال ذرة» ولا بدّ من الجمع بين العمومين.. ولا يقال: ينقل من الجنّة إلى النار لأنّه باطل فبقي العكس.

ب: المؤمن استحقّ الثواب، فإذا فعل الكبيرة، فالأوّل باق، وإلاّ، فليس انتفاؤه بهذا أولى من العكس؛ وأيضا فطريانه مشروط بزوال الأوّل، فلو زال به لزم الدور؛ وأيضا فإذا كان الأوّل عشرة اجزاء والثاني أمّا خمسة وليس زوال أحديهما أولى، أو عشرة، فإمّا ان تحبطها وتبقى، كقول أبي علي، فالأوّل لغو «ومن

يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ؛ أو تنحبط كقول أبي هاشم والشيء لا يعدم بنفسه.

ولا يقال : كل واحد منهما يُعدم الآخر، لأننا نقول : فيلزم من عدم كل [59 v.] واحد منهما وجوده وبالعكس.

ج : «أن الله لا يغفر أن يشرك به» و«أن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم، وعلى للحال.

د : الإجماع على أنه<sup>(1)</sup> على عفو ولا يتحقق إلا بإسقاط المستحق وعفوه. قبل التوبة على الصغيرة، وبعدها عن الكبيرة واجب عندكم.

قالوا : «ومن يقتل» و«أن الفجار لفي جحيم» ؛ قلنا : يذكر مؤلفاً آخر للرازي تحت اسم هذا، نبين في أصول الفقه أن صيغ العموم ليست قاطعة في الاستغراق ؛ وأيضاً فمعارض بالوعد. مسألة : أجمعوا على دوام عقاب الكافر المعاند ؛ أما المجتهد فقال الجاحظ معذور بدليل «وما جعل عليكم في الدين»... ورد بالاجماع.

### الثالث في الأسماء والأحكام

مسألة : الإيمان لغة التصديق ؛ وشرعاً فيما علم مجيء

(1) ا: أجمع المسلمون على أنه...

الرسول به ضرورة، خلافاً للمعتزلة، فإنه الطاعة وللسلف فإنه تصديق وعمل وإقرار.

لنا: فيكون «وعملوا الصالحات مكرراً»، «ولم يلبسوا» نقضا. قالوا: فعل الواجبات [60r.] الدين بدليل «وذلك دين القيمة» وهو الاسلام بدليل «إن الدين»؛ وهو الايمان بدليل «ومن يتبع»؛ وأيضا فقاطع الطريق مخزي لدخوله النار بدليل «لهم عذاب النار ومن تدخل النار»، والمؤمن لا يخزي بدليل «والذين آمنوا معه».. قلنا: محمول على الكمال توفيقا بين الأدلة.

ولقائل ان يقول: على الأول إنما ينتج عكس المطلوب.

قالوا: المصدق الجبت مؤمن.. قلنا خاص.

قالوا: «وما كان الله ليضيع إيمانكم».. قلنا: الايمان بها

لا نفسها.

تنبيه: صاحب الكبيرة، عندنا، مؤمن مطيع بإيمانه، عاص بنفسه؛ وعند المعتزلة، لا مؤمن ولا كافر؛ وعند جمهور الخوارج كافر بدليل «ومن لم يحكم»؛ وعند الأزارقة مشرك، وعند الزيدية كافر النعمة؛ وعند الحسن البصري منافق بدليل «آية المنافق ثلاث». مسألة: ولا يزيد ولا ينقص، اذ التصديق لا يقبلهما، خلافاً للمعتزلة وللسلف، اذ العبدات بالعكس، والبحث لغوي؛ مما دل



على قبوله لهما يرجع إلى الكامل وبالعكس إلى التصديق.  
[60 v] مسألة : يقال : أنا مؤمن، إن شاء الله، تبركاً<sup>(1)</sup> ونظراً  
إلى العاقبة لا شكاً.

مسألة : الكفر إنكار ما علم بالضرورة مجيء الرسول به،  
فلا يكفر أحد من أهل القبلة، إذ انما أنكروا النظري.

### الرابع في الإمامة

قيل: واجبة عقلاً على الله؛ وقال الجاحظ والكعبي وأبو الحسين  
على الخلق.

وقال جمهور أصحابنا والمعتزلة سمعاً، وقال الأصم والخوارج  
لا تجب.

لنا: نصب الإمام يتضمن دفع الضرر، لأن الخلق ما لم يكن  
لهم رئيس قاهر يخافونه ويرجونه لا يحترزون عن المفسد، ودفعه  
واجب إماماً عقلاً، عند قائله، أو إجماعاً عندنا.

إحتج الأولون بوجوه:

أ: أنه زاجر عن القبيح العقلي.

ب: أنه مرشد إلى معرفة الله تعالى.

ج: أنه يعلم اللغات والأغذية ويميزها عن السموم.

---

(1) ا: ان شاء الله لا شكاً بل تبركاً...

مسألة: الشيعة جنس تحته أنواع:

آ: الإمامية واستقر [61 r] رأيهم على أن الإمام بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - علي بن أبي طالب، بالنص الجلي<sup>(1)</sup>؛ ثم ابنه الحسن، ثم أخوه الحسين، ثم ابنه علي زين العابدين، ثم ابنه محمد الباقر، ثم ابنه جعفر الصادق، ثم ابنه موسى الكاظم، ثم ابنه علي الرضى، ثم ابنه محمد المتقي، ثم ابنه علي التقي، ثم ابنه الحسن الزكي، ثم ابنه محمد القائم المنتظر؛ بعد الاختلاف في كل مقام منها:

فمن القائلين بإمامة علي من كفر الصحابة<sup>(2)</sup> بمخالفته، وهو بترك القتال؛ وقيل بل الإمامة له يفعل فيها ما شاء؛ وقيل تركه تقيّة؛ وقيل هو حي في السحاب والرعد صوته والبرق سوطه؛ وسينزل فيقتل أعداءه، وإذا سمع هؤلاء الرعد قالوا: «السلام عليك أمير المؤمنين»<sup>(3)</sup>. وقيل مات والإمام بعده الحسن، ثم ابنه الرضى، ثم ابنه عبد الله الخير، ثم ابنه محمد النفس الزكية، ثم أخوه إبراهيم. ومن القائلين بإمامة علي [61 v] زين العابدين من قال

(1) هذه الالفاظ: «بالنص الجلي» غير موجودة في التحرير الاول.

(2) ا: فمن القائلين بإمامة علي بالنص من قال كفرت...

(3) ا: أمير المؤمنين؛ ومن القائلين بإمامة الحسن من قال الامام بعده...

الإمام بعده أبنة زيد.. ومن القائلين بإمامة محمد الباقر من قال  
الإمام بعده محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين. وقيل أبو  
منصور العجلي.

ومن القائلين بإمامة جعفر الصادق من قال أنه حي غائب،  
لقوله «إذا رأيتموني أهوى من هذا الجبل، فلا تصدقوا فإنني صاحبكم  
صاحب السيف».. وقيل يظهر لأوليائه ويعدّهم؛ وقيل مات والإمام  
بعده أبنة عبد الله؛ وقيل أبنة محمد؛ وقيل أبنة اسمعيل؛ وقيل  
أبنة موسى الكاظم؛ وقيل أوصى بها إلى موسى الطفي؛ وقيل يرفع  
الحائك؛ وقيل إلى موسى الأقمص؛ وقيل إلى عبد الله التيمي؛ وقيل  
إلى أبي جعدة؛ وقيل يجوز سوقها إلى ولده وغير ولده.

ومن القائلين بإمامة موسى الكاظم من توقف في موته؛ وقيل  
حي وأوصى بها إلى محمد بن بشران؛ وقيل مات والإمام بعده  
أبنة أحمد<sup>(1)</sup>.

وأختلف في إمامة محمد التقي لصغر سنّه وعدم علمه؛ وقيل  
لا [62r.] يمتنع أن يخلق فيه العلوم كعيسى<sup>(2)</sup> - عليه السلام -؛

---

(1) ا: والامام بعده ابنة احمد وقيل ابنة علي الرضى...

(2) ا: يمتنع كما في حق عيسى...

وقيل بإمامته فيما عدا الصلاة والفتى ؛ وقيل مطلقاً<sup>(1)</sup>، والإمام بعده  
أبنه موسى.

ومن القائلين بإمامة علي التقي من قال أنه حيّ منتظر؛ وقيل  
مات والإمام بعده أبنه جعفر.

وآختلف القائلون بإمامة الحسن الزكبي؛ ف قيل حيّ والّا  
لخلا الزمان عن المعصوم لأنه لم يترك ولداً طاهراً؛ وقيل مات  
وسيرجع؛ وقيل أوصى بها إلى أخيه جعفر؛ وقيل إلى أخيه  
محمد؛ وقيل لما مات ولم يترك ولداً علمنا أنه ما كان إماماً  
وتعين جعفر؛ وقيل بل تعين محمد لفسق جعفر جهاراً والحسن  
خفية؛ وقيل خلف أبنا من سنتين وأستتر خوفاً من عمه والأعداء  
وهو المنتظر؛ وقيل ولد بعد موته ثمانية أشهر؛ وقيل لما مات  
ولم يترك ولداً خلا الزمان عن المعصوم وأرتفعت التكاليف؛ وقيل  
لا يجوز انتقال الإمامة ولا الخلو عن المعصوم فوجب أن يكون له  
ابن وإن لم نعرفه بعينه، فنحن على ولائه [62 v.] إلى ظهوره؛  
وقيل بالتوقف فيمن بعد علي الرضى.

وهذا الاختلاف العظيم يدلّ على عدم النصّ.

ب: الكيسانية وهم القائلون بإمامة محمد بن الحنفية ف قيل

---

(1) ا: وقيل مطلقاً واختلفوا والإمام بعده...

بعد علي بن أبي طالب، لأنه دفع إليه الراية يوم الجمل وقال  
 أطعن بها طعن أبيك تحمد فأقامه مقامه<sup>(1)</sup>؛ وقيل بعد الحسين  
 بالوصية حين عزم على الكوفة أو لأن زين العابدين كان صغيراً  
 وقيل حي غائب في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه وعنده  
 عينان نضاحتان وسيعود؛ وقيل مات والامام بعده زين العابدين؛  
 وقيل ابنه أبو هاشم عبد الله؛ وهؤلاء اختلفوا: ف قيل الامام بعده  
 زين العابدين؛ وقيل أوصى بها الى الحسن ابن أخيه علي؛ وقيل  
 الى بيان بن سمان؛ وقيل الى عبد الله بن عمر بن حرب؛ وقيل  
 الى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب؛ وقيل  
 الى علي بن عبد الله بن عباس واوصى هو الى ابنه محمد وهو  
 الى ابنه ابراهيم المقتول.

ج: الزيدية القائلون بإمامة علي بالنص الخفي، ثم الحسن  
 ثم الحسين بنص النبي - عليه السلام - أو بنص علي [63r]؛ ثم  
 كل فاطمي مستجمع لشرائط الامامة؛ وفرقهم الجارودية، أصحاب  
 ابي الجارود زياد بن منقذ العبدي، زعم أن النص على علي بالوصف  
 فقط، والناس مقصرون ونصبوا أبا بكر اجتیاراً ففسقوا؛

(1) هذه الكلمات: «لانه دفع اليه الراية يوم الجمل وقال اطعن بها طعن  
 ابيك تحمد فأقامه مقامه» غير موجودة في التحرير الاول.

والسليمانية، أصحاب سليمان بن جرير، زعم أنّها أمر اجتهادي  
 وخطأه لا يبلغ الفسق؛ وكفروا عثمان ومحاربي علي؛  
 والصالحية، أصحاب الحسن بن صالح بن حي، ثبت امامة  
 العمرين ويفضل علياً على الباقيين، وتوقف في عثمان، قال: اذا  
 سمعنا ما ورد في حقه من الفضائل اعتقدنا ايمانه، واذا رأينا  
 إحدائه وجب تفسيقه فنفوض امره الى الله.

وأحتج الأولون بأن الامامة لطف، لأننا نعلم بضرورة العرف  
 أن امتناع الخلق عن القبائح لأجل الرئيس القاهر أكثر، واللفظ  
 على الحكيم واجب، فالامام معصوم ولا افتقر الى آخر ويتسلسل:  
 والاجماع حجة لامتناع خلو الزمان عن المعصوم وأستلزامه قوله  
 وهو صدق [63 v.] ولا يتوقف صحة الاجماع على المعجزة، وأثبتوا  
 إمامة علي وسائرهم بالاجماع<sup>(1)</sup> وكذا إمامة محمد بن الحسن  
 العسكري، قالوا: وبقاؤه في تلك المدة ممكن.

لا يقال: مر الاختلاف في بعض الإئمة والاسماعيلية تخالف  
 في هذا الترتيب، لأننا نقول: انقرض المخالفون، فلو كان قولهم  
 حقاً بطل إجماع أهل العصر؛ والاسماعيلية فاسق؛ بل كفره

---

(1) ا: ولا يتوقف صحة الاجماع على المعجزة فقد دل العقل على وجوب عصمة  
 الامام والاجماع على انه علي وأثبتوا امامة علي بالاجماع ولد سائرهم...

لقدحهم في الشرع وقولهم بالقدم- ولا يقال : لو كان علي  
وأولاده أئمة فلم تركوها، لأننا نقول : بجواز التقيّة قياسا على  
الغار؛ فمتى صحّ لهم وجوبها عقلا وجواز التقيّة تمّ لهم الدست؛  
وأما النصوص فيشاركهم فيها.

وأعترض : لا نسلم وجوبها، ولا أنّها لطف، والآ فالرؤساء  
كلهم معصومون لأنّه أتمّ؛ ولو سلّم فليس الاجماع حجة  
لأنّه اما في علمكم، ولا يدلّ على عدم المخالف؛ او في نفس  
الأمر ولا قطع.

لا يقال : المعتبر فيه [64 r] العلماء وهم معروفون، لأننا نقول:  
لا حبر عند علماء الشرق من علماء الغرب وبالعكس؛ والإمام من  
أجل العلماء وليس معروفا، لعلم كلّ أحد أنّ العسكري ما عاش  
ثلثمائة سنة، ولا هو ولد الحسن؛ ولو صحّ قولكم لدلّ على نفيه،  
لأنّه لو كان لكان مشهوراً.

لا يقال : مجهول النسب والعمر، لأننا نقول: ليس خفاؤهما أولى  
من خفاء مذهبه؛ ولا يقال فينسب باب الإجماع، لأننا نقول: إنما  
يمكن حيث يكون العلماء قليلين تحويهم بلد واحد؛ ولو سلّم  
أنّه يتضمّن قول الامام، لكن كونه حجة ليس مطلقا إتفاقا؛ وعند

عدم التقيّة لا قطع. سلمنا دليلكم لكنّه معارض بأنّه لو كان لاظهر  
الطلب، كعلي مع معاوية، والحسين مع يزيد، حتى آل الأمر الى  
عدم المبالاة بالقتل؛ ولأنّ عليّاً لما اشترط عليه سيرة الشيخين  
أباً مع أنّه كان يمكنه ذكر اللفظ، وينوى غير ظاهره، فان  
في المعارض لمندوحة؛ فكيف يرضى بالكفر تقيّة؛ [64 v] وقد وضع  
ايمّة الرافضة لشيعتهم مقالتين، لا يظهر عليهما معهما أحد: الأولى  
البداء، فاذا لم يكن ما ذكروا قالوا: بدا لله فيه؛ والثانية التقيّة:  
فكلما ظهر بطلان قولهم أو خطأه، قالوا: انما قلناه تقيّة.  
ولنختم الكتاب حامدين لله ومصلين على محمد نبيه.



إلهي انت المدعو، وعفوك المرجو؛ وعبيدك الخطاء مد يد  
الضراعة الى جلالك؛ وأنت خير الغافرين  
إلهي تعلم أنّني ما قصدت بكتابي هذا مباهاة ولا مضاهاة،  
بل اشتغلاً بالمعارف الإلهية الموصلة الى حضرة قدسك؛ تعلم ما  
في نفسي، ولا أعلم ما في نفسك  
إلهي فأعصمني من الخطاء فيما كتبته، والخلل فيما نويته؛ تضرّع



مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ؛ أَنْتَ وَلَيْنَا فَاعْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا وَأَنْتَ  
خَيْرُ الْغَافِرِينَ.

[65 r.] وافق الفراغ من اختصاره عشية يوم الأربعاء التاسع  
والعشرين لصفر عام اثنين وخمسين وسبع مائة؛ وكتبه مصنفه  
الفقيه الى الله - تعالى - عبد الرحمان بن محمد بن خلدون  
الحضرمي.





# فهرس

## صحيفة

- ١ ..... تصدير الناشر  
٣-١ ..... مقدمة المؤلف

### الركن الاول فى المقدمات 3 - 23.

#### المقدمة الاولى فى البديهيات 3 - 15

- ٥-٤ ..... اكتساب التصور  
٥ ..... انقسام التصديقات  
..... اثبات التصديقات (6 - 15)  
٧-٦ ..... نفاة التصديقات الحسية  
١٥-٧ ..... نفاة التصديقات البديهية

#### المقدمة الثانية فى النظر 15 - 20.

- ١٥ ..... حد النظر  
١٥ ..... النظر مفيد العلم  
١٦ ..... العلم بالله - تعالى - مستغن عن المعلم  
١٧ ..... الناظر لا يكون عالما بالمطلوب

## صحيفة

١٩ - ١٧	..... وجوب النظر
١٩	..... العلم عقيب النظر
٢٠	..... النظر والجهل
٢٠	..... التصديقات والفكر الصحيح
٢٠	..... المقدمات والنتيجة
٢٠	..... العلم بالدليل والعلم بالمدلول
<u>المقدمة الثالثة في الدليل وأقسامه 21 - 23</u>	

٢١	..... حد الدليل والظن وأقسامه
٢١	..... الدليل اللفظي واليقينية
٢١	..... النقل واليقينية
	حد القياس المنطقي والفقهي والاستقراء
٢٢ - ٢٣	..... وأقسامه

## الركن الثاني في المعلومات 25 - 77.

٢٥	المعلوم موجود أو معدوم وتصوره بديهي
٢٥ - ٢٦	..... الوجود عين الموجود
٢٦ - ٢٨	..... لا واسطة (حال) بين الموجود والمعدوم
٢٨ - ٣٢	..... ماهية المعدومات

## الموجودات عند الفلاسفة 32 - 44

	انقسام الموجودات إلى واجب الوجود
٣٢	..... لذاته ويمكن

٣٢	رد الوجوب عند المتكلمين المتقدمين .....
٣٣	رد الامكان « « « .....
٣٥	خواص الواجب .....
٣٧	خواص الممكن .....
٤١ - ٤٢	انقسام الممكن (المقولات) .....
	وهي حال ، يعني : صورة وعرض (41)؛
	ومحل ، يعني: هيولى وموضوع (41)؛ ولا
	واحد منهما، يعني: نفس وعقل (41).
	وأما العرض فينقسم إلى الاين ومتى
	وإضافة وملك وتأثير وتأثر ووضع وكم
	متصل وكم مقدار وخط وسطح (41)
	وجسم تعليمي وزمان وعدد وكيفية
	إما محسوسة وانفسائية وقوة ولا قوة الخ (42).
	وأنكر المتكلمون ما عدا الاين والمحسوسة
٤٢ — ٤٤	والنفسائية .....

#### الموجودات عند المتكلمين 44 - 73.

٤٤ - ٤٥	انقسام الموجودات الى قديم ومحدث .....
٤٥ - ٤٦	خواص القديم والمحدث .....
	انقسام المحدث الى متحيز وحال فيه ولا
٤٦ - ٤٧	متحيز ولا حال فيه .....
٤٧	(١) انقسام المتحيز (جوهر فرد وجسم)

٤٨ - ٤٧ (ب) انقسام الحال فيه وهو العرض الى غير  
مشروط بالحياة .....

وهي المحسوسات، (يعني: المبصرات (47)  
والمسموع (47) والطوم (48) والملموس (48)  
والاكوان (وهي الحصول في الحيز) (48)

والى مشروط بها ..... ٥٦ - ٥٠

وهي الحياة (50) والاعتقادات (يعني: جهل  
(50) وتقليد (51) وبديهيات (52)  
وضروريات (52) وشك (52) وظن (52)  
ووهم (52) والقدرة (53) والارادة (54)  
وكلام النفس (55) والالم واللذة (55)  
والادراكات (56)

٥٧ - ٥٦ حد الابصار والسمع والشم وشروطها ...

٥٩ - ٥٧ أحكام الاعراض .....

### النظر في الاجسام 59 - 73

٦١ - ٥٩ (1) في مقوماتها .....

٧٠ - ٦١ (2) في عوارضها .....

وهي: الاجسام محدثة (61) ومتماثلة (67)  
وباقية (67) ولا تتداخل (68) ويجوز  
خلوها عن اللون والطوم والرائحة (68)

- ومرئية (68) ويجوز افتراقها (69) ومتناهية  
(70) ولا تجب أبديتها (70)  
انقسام الاجسام الى البسيط (فلكي  
وعنصري) والى المركب ..... ٧٣ - ٧١  
(ج) انقسام ما ليس بمتحيز ولا حال فيه  
(هيولى وعقل ونفس فلكية ونفس بشرية  
والشياطين) ..... ٧٣

خاتمة 74 - 77

- أ) نظر في الوحدة والكثرة ..... ٧٥ - ٧٤  
كل موجودين يتمايزان بالتعين (74)  
والغيران إما مثلان أو مختلفان (84)  
ولا يجتمع المثلان (75) والتغاير والتماثل  
والتخالف ليست زائدة ..... ٧٥  
ب) نظر في العلة والمعلول ..... ٧٧ - ٧٥  
تصور التأثير بديهي (75) والعدم ليست  
بعلة ولا معلول (75) والمعلول الشخصي  
ليس له علتان مستقلتان (76) والنوعي  
يعمل بمختلفين (86) ويجوز صدور  
معلولين عن علة واحدة (76) ويجوز  
مشروطية تأثير العلة العقلية (76) ويجوز  
تركبها (76 - 77) .

الركن الثالث فى الالهيات 79 - 111

القسم الاول فى الذات 79 - 82

- ٧٩ إستدلال وجود الله بحدوث الاجسام .....  
 ٨٠ » » » بامكان الاجسام .....  
 ٨٠ » » » بحدوث الاعراض ...  
 ٨٠ » » » بامكان الاعراض .....  
 ٨٠ - ٨٢ مدبر العالم واجب الوجود .....

القسم الثانى فى الصفات 82 - 103

- ٨٥ - ٨٢ الصفات السلبية .....  
 وهي: ماهية الله تخالف الكل (82) وليست  
 مركبة (83) وليس بمتحيز (83) ولا  
 يتحد بشي\* (83) ولا يحل في  
 شي\* (83) وليس في جهة (84) ولا  
 يتصف بحادث (84) ويستحيل عليه اللذة  
 والالام (85) ولا يتصف بلون ولا طعم (85).  
 ٨٥ - ١٠٠ الصفات الثبوتية .....  
 الله قادر (85) وعالم (86) وحي (88) ومريد  
 (89) وسميع وبصير (90) ومتكلم (91)  
 وباق بنفسه (93) وعالم بكل معلوم (93)  
 وقادر على كل شي\* (95) وله - تعالى -  
 علم وقدرة وحياة (96) وليس مريدا لذاته



(97) وإرادته واجبة القدم (97) وكلامه  
قديم (98 - 99) وواحد وصدق (99) ولم  
يثبت عندي صحة سماعه (99) والتكوين  
أزلي عند الحنفية (99).

- ١٠٠ لا صفة غير السبعة أو الثمانية عند الظاهرين .  
١٠١ تصح رؤية الله .....  
١٠٢ الاله - تعالى - واحد .....  
١٠٣

### القسم الثالث في الافعال 103 - 110

- ١٠٣ - ١٠٥ تأثير قدرة العبد .....  
١٠٥ الله - تعالى - يريد لكل كائن .....  
١٠٥ التولد باطل .....  
١٠٦ ما معلول الله - تعالى - عند الفلاسفة .....  
١٠٧ معنى القضاء والقدر عند الفلاسفة .....  
١٠٧ ما الحسن والقبيح .....  
لا يجب على الله - تعالى - شيء (لا لطف  
١٠٨ ولا عوض الخ) .....  
١٠٨ الله - تعالى - لا يفعل لغرض .....  
١٠٩ ما علة الحسن .....  
١٠٩ القسم الرابع في اسماء الله

### الركن الرابع في السمعيات 111 - 185

### القسم الاول في النبوات 111 - 117

- ١١١ حد المعجز .....  
١١١

صحيفة

١١٤ - ١١١	..... محمد رسول الله
١١٦ - ١١٥	..... ما المعصوم
١١٦	..... الكرامات جائزة
١١٧	..... الانبياء أفضل من الملائكة

القسم الثاني في المعاد 117 - 125

١١٧	..... المعاد البدني والروحاني
١١٩ - ١١٧	..... ما المشار إليه «بأنا»
	النفس متحدة بالنوع عند أرسطو ومختلفة
١١٩	..... عند غيره
١٢٠ - ١١٩	..... النفس حادثة
١٢١ - ١٢٠	..... عدم النفس ممتنع
١٢١	..... النفس قدرك الجزئيات
١٢١	..... النفس سعيدة بعد الموت
١٢٢	..... إعادة المعدوم جائزة
١٢٣ - ١٢٢	..... المعاد بمعنى جمع الاجزاء حق
١٢٤ - ١٢٣	..... لم يثبت بدليل قطعي أن الله يعدم الاجزاء
	سائر السمعيات (وهي عذاب القبر والصراط
١٢٤	..... الخ) ممكنة
١٢٥ - ١٢٤	..... وعيد أصحاب الكبائر منقطع

القسم الثالث في الاسماء والاحكام 125 - 127

١٢٥	..... ما معنى الايمان
-----	-----------------------

صحيفة

- ١٢٦ ..... صاحب الكبيرة هل هو مؤمن أو لا  
١٢٧ ..... ما معنى القول «أنا مؤمن»  
١٢٧ ..... ما الكفر.....

القسم الرابع في الامامة 127 - 135

- ١٢٧ ..... ما معنى «الامامة واجبة على الله».....

الشيعة وانواعها 127 - 135

- ١٢٨ - ١٣٠ ..... أ) الامامية  
١٣٠ - ١٣١ ..... ب) الكيسانية  
١٣١ - ١٣٤ ..... ج) الزيدية والسليمانية والصاحية.....

١٣٤ - ١٣٥

خاتمة الكتاب

- ١٣٧ ..... تصحيحات.....



## تصحیحات

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١	٨	أولى	أولي
٤	٢	مشغورا	مشعورا
٤	١١-١٠		بعد كلمة فقط بدلا من النقطة يوضع فاصل يتوالى الكلام في نفس السطر
٤	١١	< هكذا >	تحذف
٤	١١	فتصور	بتصور
٥	١١	تذنيبات	تذنيبات
١٢	١٠	اللامتناع	اللامتناع
٢٥	١	> الركن الثاني في المعلومات <	الركن الثاني في المعلومات
٤١	٧	هيولي	هيولى
٤٣	٣	الآشكال	الإشكال
٤٥	١٤-١٢	والهيولي	والعيولى

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٤٦	١١	وجوده	وجوده
٤٩	١٣-١٢		بعد النقطة يجب ان يتوالى الكلام في نفس السطر
٥٤	٣	التأثير	التأثير
٥٧	١٠	[ 50 ]	يحذف هذا الرقم
٥٧	٦	فالمنكن	فالممكن
٥٨	١٧	فالتاليف	والتاليف
٦٠	١٧	تخاذيا	تحاذيا
٦١	١٨	كنات	كانت
٦	٣	والحقيقان	والخفيفان
٦٦	٥	كاختصاص الكوكب	كاختصاص الكوكب
		وثنن والمتمم ورقته	وثنن المتمم ورقته
٧٠	١٢	الهيولي	الهيولي
٨٦	١٣-١٢	والكل: قالوا:	والكل قالوا:
٩١	٩	فأحدنا	فأخذنا
٩٦	١	عاي	على
٩٦	١١	باللذات	بالذات
٩٨	١٣	كأنسان	كإنسان
١٠	٨	عايه	عليه

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١١٠	٤	الرابع في الاسماء	< القسم > الرابع في الاسماء
١١٢	١٠	لغرض	لغرض
١١٣	١٤	أما	إما
١١٣	١٥	[٧ 35]	[٧ 53]
١١٤	١٣	تأييد	تأييد
١١٦	٩	باحث	حث
١١٧	١٢	الثاني في المعاد	< القسم > الثاني في المعاد
١٢١	٦	وتذكر	وتذكر
١٢٥	٨	وعفوه . قبله التوبة	وعفوه قبله التوبة .
١٢٥	١٠	قلنا : يذكر مؤلفاً آخر للرازي تحت اسم هذا نبين في أصول الفقه ....	قلنا : نبين في أصول الفقه (2) .
١٢٥	١٦	الثالث	< القسم > الثالث
١٢٥	١٩		تضاف الحاشية الآتية:
			(2) يذكر مؤلفاً آخر للرازي تحت اسم هذا
١٢٧	٦	الرابع	< القسم > الرابع

2271  
453  
51

v.1



CON LAS DEBIDAS LICENCIAS ECLESIASTICAS

IMPRENTA CREMADES - MOHAMMED TORRES, 17 - TETUAN

INSTITUTO MULEY EL-HASAN

LUBĀB AL-MUḤAṢṢAL  
FĪ  
UṢŪL AL-DĪN

DE

IBN JALDŪN

*9/11*

---

TOMO I: TEXTO ARABE

---

Editado, traducido y anotado por el Rvdo. P. Fr. LUCIANO RUBIO, Profesor  
de Filosofía en el Monasterio de San Lorenzo el Real de El Escorial.

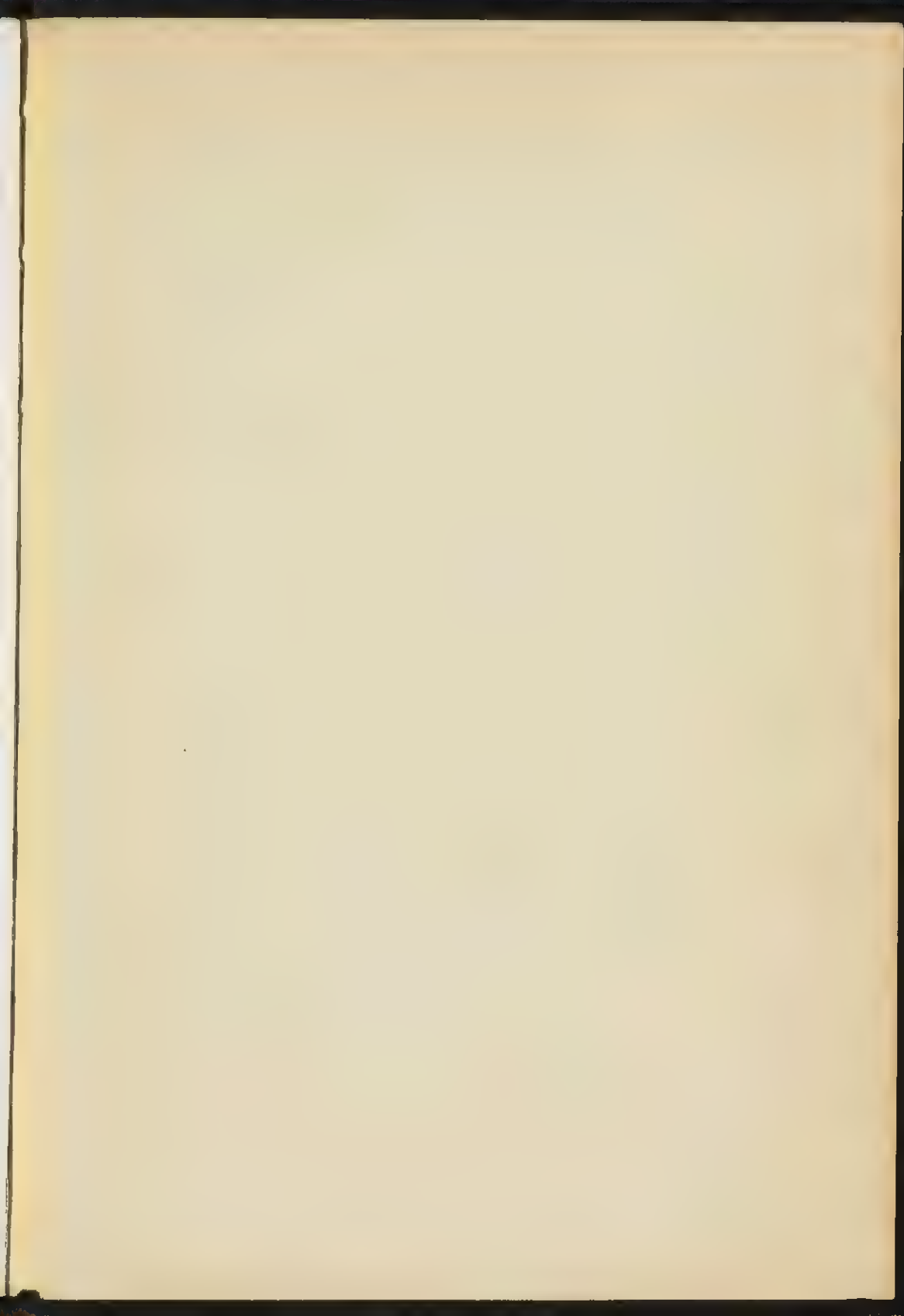
TETUAN  
EDITORIA MARROQUI

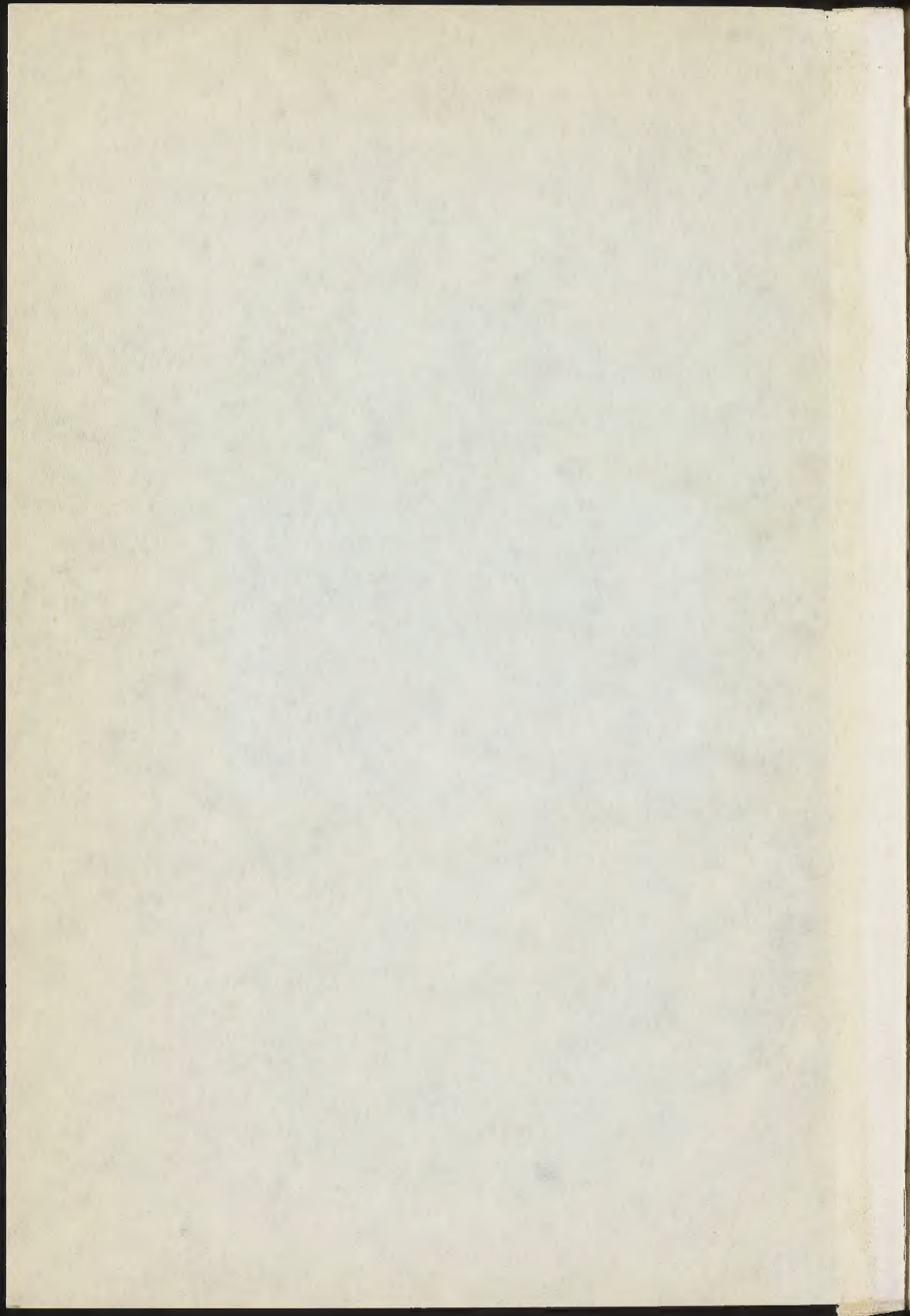
1 9 5 2

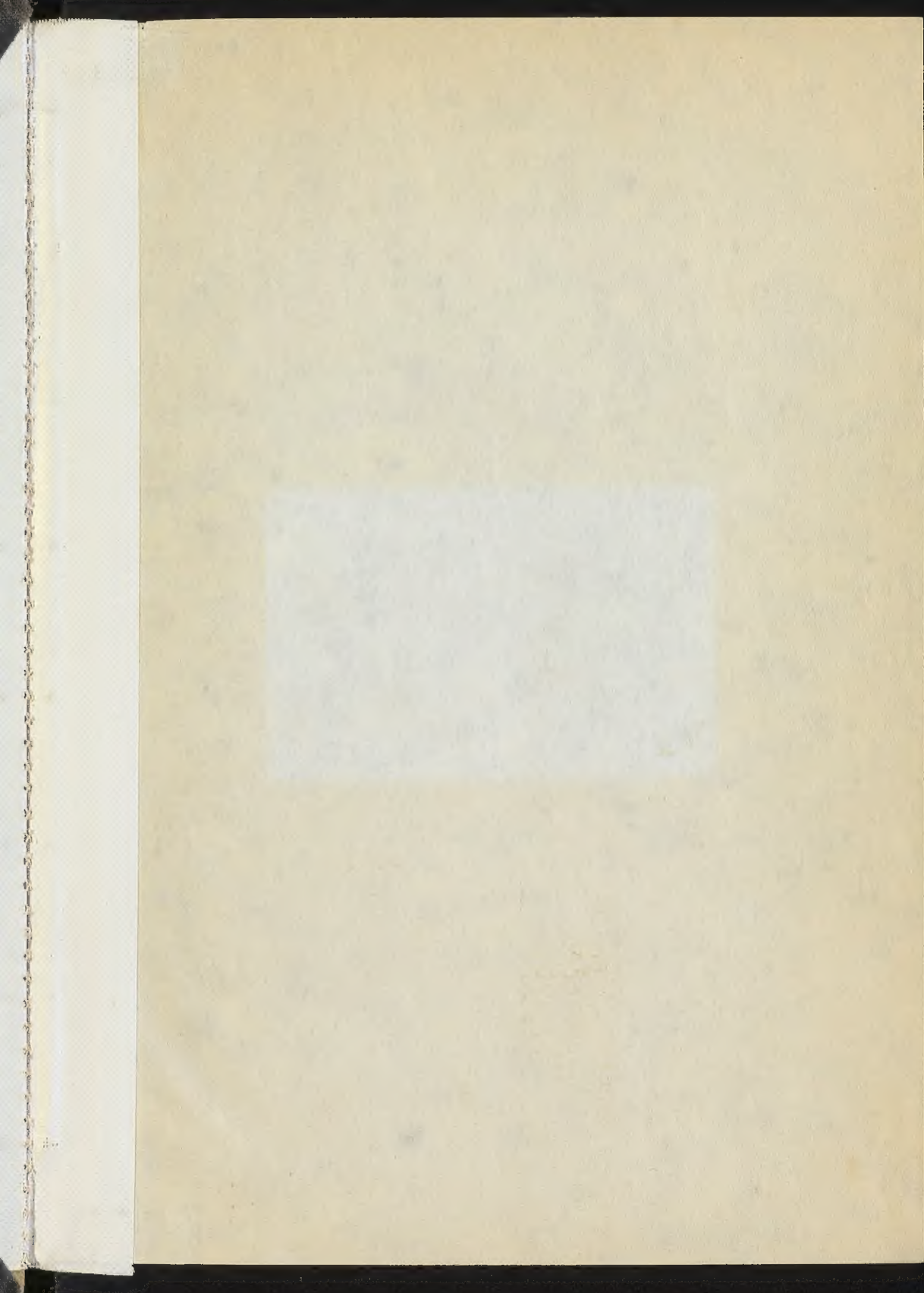


LUBĀB AL-MUḤAṢṢAL  
FĪ  
UṢŪL AL-DĪN











LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY



INSTITUTO  
MULEY EL-HASAN

LUBĀB AL-MUHASSAL  
FĪ  
USŪL AL-DĪN  
DE  
IBN JALDŪN

---

---

TOMO I: TEXTO ARABE

---

---

P. LUCIANO RUBIO, O. S. A.